

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن نعيمه

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

بهر الدين بن محمد بن أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر

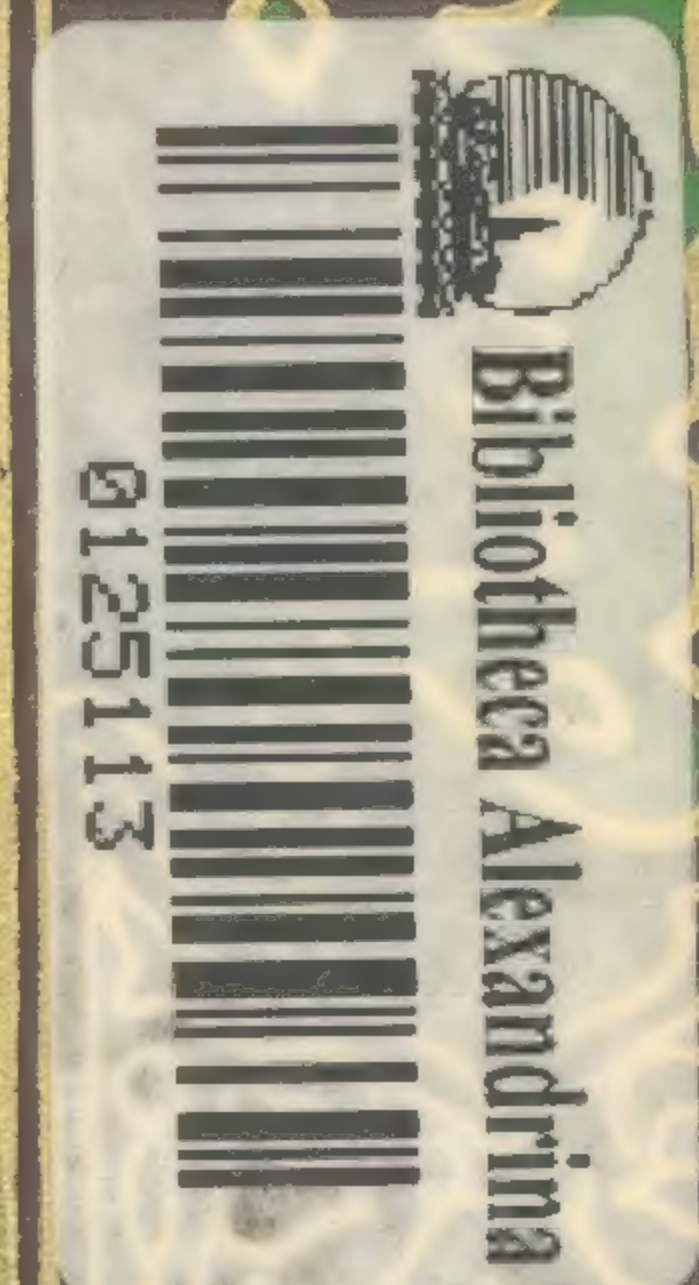
رحم الله همه

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثالث عشر

مَجْمَعُ فَنَائِي

مَجْمَعُ فَنَائِي



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العامري الحنبلي

ومساعدته ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد الثالث عشر

كتاب

مَقَامُ النَّفْسِ

قال شيخ الإسلام

أحمد بن تيمية قدس الله روحه

فيما صنفه بقلعة دمشق أخيراً :-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلا
هادي له ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

فصل

في الفرقان بين الحق والباطل^(١)

وان الله بين ذلك بكتابه ونبيه ، فمن كان أعظم اتباعاً لكتابه الذي أنزله ونبيه الذي أرسله كان أعظم فرقاناً ، ومن كان أبعد عن اتباع الكتاب والرسول كان أبعد عن الفرقان ، واشتبه عليه الحق بالباطل ، كالذين اشتبه عليهم عبادة الرحمن بعبادة الشيطان ، والنبي الصادق بالمتبىء الكاذب ، وآيات النبيين بشبهات الكذابين ، حتى اشتبه عليهم الخالق بالخلق .

فان الله سبحانه وتعالى بعث محمداً بالهدى ودين الحق ؛ ليخرج الناس من الظلمات الى النور ، ففرق به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والرشاد والغي . والصدق والكذب ، والعلم والجهل ، والمعروف والمنكر ، وطريق أولياء الله السعداء وأعداء الله الأشقياء ؛

(١) تسمى : رسالة الفرقان بين الحق والباطل .

وبين ما عليه الناس من الاختلاف، وكذلك النيون قبله ، قال الله تعالى :
(كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات بغيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) وقال تعالى : (تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم ، فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم ، وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه ، وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) وقال سبحانه وتعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) وقال تعالى : (ألم ، الله لا إله إلا هو الحي القيوم . نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه ، وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان) .

قال جماهير المفسرين : هو القرآن . روى ابن أبي حاتم بإسناده عن الربيع بن انس قال : هو الفرقان فرق بين الحق والباطل . قال : وروى عن عطاء ومجاهد ومقسم وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك ، وروى بإسناده عن شيان عن قتادة في قوله : (وأنزل الفرقان) قال : هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ، ففرق به بين الحق والباطل ، وبين فيه دينه وشرع فيه شرائعه . وأحل حلاله وحرم حرامه . وحده

حدوده ، وأمر بطاعته ونهى عن معصيته . وعن عباد بن منصور سألت الحسن عن قوله تعالى : (وأنزل الفرقان) قال : هو كتاب بحق .

و « الفرقان » مصدر فرق فرقانا مثل الرجحان ، والكفران ، والحسران ، وكذلك « القرآن » هو فى الأصل مصدر قرأ قرآنا ، ومنه قوله : (ان علينا جمعه وقرآنه . فاذا قرآننا فاتبع قرآنه . ثم ان علينا بيانه) ويسمى الكلام المقروء نفسه « قرآنا » وهو كثير كما فى قوله : (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ان الكلام هو اسم مصدر كلم تكلميا ، وتكلم تكلميا . ويراد به الكلام نفسه ؛ وذلك لأن الانسان إذا تكلم كان كلامه بفعل منه وحركة هي مسمى المصدر ، وحصل عن الحركة صوت يقطع حروفا هو نفس التكلم ، فالكلام والقول ونحو ذلك يتناول هذا وهذا ؛ ولهذا كان الكلام تارة يجعل نوعا من العمل إذا اريد به المصدر ، وتارة يجعل قسما له إذا اريد ما يتكلم به ، وهو يتناول هذا وهذا . وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

و المقصود هنا ان لفظ « الفرقان » إذا اريد به المصدر كان المراد أنه أنزل الفصل والفرق بين الحق والباطل ، وهذا منزل فى الكتاب ؛ فان فى الكتاب الفصل وانزال الفرق هو انزال الفارق ، وان اريد بالفرقان ما يفرق فهو الفارق أيضا . فيها فى المعنى سواء ، وأن اريد

بالفرقان نفس المصدر فيكون انزاله كإنزال الإيمان وإنزال العدل ، فانه جعل في القلوب التفريق بين الحق والباطل بالقرآن ، كما جعل فيها الإيمان والعدل . وهو سبحانه وتعالى أنزل الكتاب والميزان ، والميزان قد فسر بالعدل . وفسر بأنه ما يوزن به ليعرف العدل ، وهو كالفرقان يفسر بالفرق ، ويفسر بما يحصل به الفرق ، وهما متلازمان ؛ فإذا أريد الفرق نفسه فهو نتيجة الكتاب وثمرته ومقتضاه ، وإذا أريد الفارق فالكتاب نفسه هو الفارق ، ويكون له اسمان كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة الأخرى ، سمي كتاباً باعتبار أنه مجموع مكتوب تحفظ حروفه ويقرأ ويكتب . وسمى فرقاً باعتبار أنه يفرق بين الحق والباطل كما تقدم . كما سمي هدى باعتبار أنه يهدي الى الحق ، وشفاء باعتبار أنه يشفي القلوب من مرض الشبهات والشهوات ونحو ذلك من أسمائه .

وكذلك أسماء « الرسول » كاللقفي ، والمأحي ، والهاشر . وكذلك « أسماء الله الحسنى » كالرحمن ، والرحيم ، والملك ، والحكيم ، ونحو ذلك .

والعطف يكون لتغاير الأسماء والصفات ، وإن كان المسمى واحداً كقوله : (سبّح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى . والذي قدر فهدى) وقوله : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن) ونحو ذلك .

وهنا ذكر أنه نزل الكتاب ، فانه نزل متفرقا ، وانه أنزل التوراة والانجيل ، وذكر أنه أنزل الفرقان ، وقد أنزل سبحانه وتعالى الايمان في القلوب ، وأنزل الميزان ، والايمان . و « الميزان » مما يحصل به الفرقان أيضاً ، كما يحصل بالقرآن ، وإذا أنزل القرآن حصل به الايمان والفرقان ، ونظير هذا قوله : « ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء وذكرأ) قيل : الفرقان هو التوراة ، وقيل هو الحكم بنصره على فرعون ، كما في قوله : (ان كنتم آمتتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان) .

وكذلك قوله : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين) قيل : « النور » هو محمد عليه الصلاة والسلام ، وقيل : هو الاسلام . وقوله : (قد جاءكم برهان من ربكم ، وأنزلنا اليكم نوراً مبيناً) قيل : « البرهان » هو محمد ، وقيل هو الحجة والدليل . وقيل : القرآن والحجة والدليل تتناول الآيات التي بعث بها محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لكنه هناك جاء بلفظ آتينا وجاءكم . وهنا قال : (وأنزل الفرقان) جاء بلفظ الانزال ؛ فلهذا شاع بينهم ان القرآن والبرهان يحصل بالعلم والبيان كما حصل بالقرآن ، ويحصل بالنظر والتمييز بين أهل الحق والباطل بأن ينجي هؤلاء وينصرم ويعذب هؤلاء ، فيكون قد فرق بين الطائفتين كما يفرق المفرق بين أولياء الله وأعدائه بالاحسان الى هؤلاء وعقوبة هؤلاء .

وهذا كقوله في القرآن في قوله : (إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير) قال الوالي عن ابن عباس (يوم الفرقان) يوم بدر ، فرق الله فيه بين الحق والباطل .

قال ابن أبي حاتم وروى عن مجاهد ومقسم وعبيد الله بن عبد الله والضحاك وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك ؛ وبذلك فسر أكثرهم (أن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) كما في قوله : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) أي : من كل ماضق على الناس ، قال الوالي عن ابن عباس في قوله : (أن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) أي مخرجاً ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والسدي ومقاتل ابن حيان كذلك ، غير أن مجاهداً قال مخرجاً في الدنيا والآخرة ، وروى عن الضحاك عن ابن عباس قال نصراً ، قال : وفي آخر قول ابن عباس والسدي نجاته .

وعن عروة بن الزبير (يجعل لكم فرقانا) أي : فصلا بين الحق والباطل ، يظهر الله به حكمه ويطفيء به باطل من خالفكم ، وذكر البغوي عن مقاتل بن حيان قال مخرجاً في الدنيا من الشبهات ، لكن قد يكون هذا تفسيراً لمراد مقاتل بن حيان ، كما ذكر أبو الفرج بن الجوزي عن ابن عباس ، ومجاهد وعكرمة ، والضحاك وابن

قتيبة : أنهم قالوا هو المخرج . ثم قال : والمعنى يجعل لكم مخرجاً في الدنيا من الضلال ، وليس مرادهم ، وإنما مرادهم المخرج المذكور في قوله : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) والفرقان المذكور في قوله : (وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان)

وقد ذكر عن ابن زيد أنه قال هدى في قلوبهم يعرفون به الحق من الباطل ، ونوعا الفرقان فرقان الهدى والبيان ، والنصر والنجاة هما نوعا « الظهور » في قوله تعالى : (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يظهره بالبيان والحجة والبرهان ، ويظهر باليد والعز والسنان .

وكذلك « السلطان » في قوله : (واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً) فهذا النوع وهو الحجة والعلم كما في قوله : (أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون) وقوله : (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم ان في صدورهم الا كبر) وقوله : (ان هي الا أسماء سميتموها أتم وآبؤكم ما أنزل الله بها من سلطان)

وقد فسر « السلطان » بسلطان القدرة واليد ، وفسر بالحجة والبيان فمن الفرقان ما نعته الله به في قوله : (ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون . الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة

والأنجيل ، بأمرهم بالمعروف ، وبنهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم)
ففرق بين المعروف والمنكر ، أمر بهذا ونهى عن هذا ، وبين الطيب والخبث ، أحل هذا وحرم هذا .

ومن « الفرقان » أنه فرق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين أهل الحسنات ، وبين أهل الباطل الكفار الضالين المفسدين أهل السيئات ، قال تعالى : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ، ساء ما يحكمون) وقال تعالى : (أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) وقال تعالى : (أفجعل المسلمين كالمجرمين . مالكم كيف تحكمون ؟) وقال تعالى : (مثل الفريقين كالأعمى والأصم ، والبصير والسميع ، هل يستويان مثلاً أفلا تذكرون ؟) وقال تعالى : (أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه ، قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟ إنما يتذكر أولوا الألباب) وقال تعالى : (وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور . ولا الظل ولا الحرور . وما يستوي الأحياء ولا الأموات ، إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور إن أنت إلا نذير ، إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً) وقال

تعالى : (أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) وقال تعالى : (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستترون) فهو سبحانه بين الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول ، والمعصية لله والرسول ، كما بين الفرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه .

وأعظم من ذلك أنه بين الفرق بين الخالق والمخلوق ، وإن المخلوق لا يجوز أن يسوى بين الخالق والمخلوق في شيء ، فيجعل المخلوق نداً للخالق ، قال تعالى : (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال تعالى : (هل تعلم له سمياً) (ولم يكن له كفواً أحد) (ليس كمثله شيء) وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرق : بل عدل بربه وسوى بينه وبين خلقه : كما قالوا — وم في النار بصطرخون فيها — : (تالله إن كنا لفي ضلال مبين . إذ نسويكم رب العالمين) وقال تعالى : (أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ؟ ! وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها : إن الله لغفور رحيم ، والله يعلم ما تسرون وما تعلنون ، والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء ، وما يشعرون أيا ن يعيشون ؟) .

فهو سبحانه الخالق العظيم ، الحق الحي الذي لا يموت ، ومن سواء لا يخلق شيئاً ، كما قال : (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا

ذباباً ولو اجتمعوا له . وان يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ، ضعف الطالب والمطلوب ، ماقدروا الله حق قدره) .

وهذا مثل ضربه الله : فان الذباب من اصغر الموجودات ، وكل من يدعي من دون الله لا يخلقون ذباباً ولو اجتمعوا له ، وان يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . فاذا تبين أنهم لا يخلقون ذباباً ، ولا يقدرين على انتزاع ما يسلبهم فهم عن خلق غيره وعن مغالته أعجز وأعجز :

و « المثل » هو الاصل والنظير المشبه به ، كما قال : (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون) أي لما جعلوه نظيراً قاسوا عليه آلهتهم ، وقالوا اذا كان قد عبد وهو لا يعذب فكذلك آلهتنا ، فضرّبوه مثلاً لآلهتهم ، وجعلوا يصدون أي يضجون ويعجبون منه احتجاجاً به على الرسول ، والفرق بينه وبين آلهتهم ظاهر ، كما بينه في قوله تعالى : (ان الذين سبقتمهم من الحسنى أولئك غنا بمبعدين) وقال في فرعون : (وجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين) أي مثلاً يعتبر به ويقاس عليه غيره ، فمن عمل بمثل عمله جوزي بجزائه : ليتعظ الناس به فلا يعمل بمثل عمله .

وقال تعالى : (ولقد أنزلنا إليكم آيات مبینات ، ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم) وهو ما ذكره من احوال الأمم الماضية ، التي يعتبر

بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلية ، كما قال : (لقد كان في قصصهم
عبرة لأولى الألباب) فمن كان من أهل الإيمان قيس بهم ، وعلم أن
الله يسعده في الدنيا والآخرة ، ومن كان من أهل الكفر قيس بهم ،
وعلم أن الله يشقيه في الدنيا والآخرة ، كما قال في حق هؤلاء :
(أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براة في الزبر ؟) وقد قال :
(قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة
المكذبين) وقال في حق المؤمنين : (وعد الله الذين آمنوا منكم
وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم)
وقال : (وذا النون اذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه ، فنادى
في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين . فاستجبنا
له ونجينا من الغم وكذلك تنجي للمؤمنين) وقال في قصة أيوب :
(رحمة من عندنا وذكرى للعابدين) (رحمة منا وذكرى لأولى
الألباب) وقال : (أولئك الذين هدى الله فبهدام اقتده) وقال : (ام
حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر
الله ؟ ألا ان نصر الله قريب) وقال : (وكلا نقص عليك من أنباء
الرسل ما ثبت به فؤادك) .

فلفظ « المثل » يراد به النظم الذي يقاس عليه ويعتبر به ، ويراد

به مجموع القياس ، قال سبحانه : (وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه ، قال : من يحيي العظام وهي رميم ؟!) أي لا أحد يحييها وهي رميم . فمثل الخالق بالخلق في هذا النفي ، فجعل هذا مثل هذا لا يقدر على إحياها ، سواء نظمه في قياس تمثيل أو قياس شمول ، كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبين ان معنى القياسين قياس الشمول وقياس التمثيل [واحد] — والمثل المضروب المذكور في القرآن — فاذا قلت : النيد مسكر ، وكل مسكر حرام ، وأقمت الدليل على المقدمة الكبرى بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » فهو كقوله صلى الله عليه وسلم قياساً على الخمر : لأن الخمر إنما حرمت لأجل الاسكار ، وهو موجود في النيد . فقوله : (ضرب مثل فاستمعوا له) جعل ما هو من اصغر المخلوقات مثلاً ونظيراً يعتبر به ، فاذا كان أدون خلق الله لا يقدر على خلقه ولا منازعته فلا يقدر على خلق ما سواه ، فيعلم بها من عظمة الخالق وان كلما يعبدون من دون الله في السماء والارض لا يقدر على ما هو أصغر مخلوقاته . وقد قيل : انهم جعلوا آلهتهم مثلاً لله فاستمعوا لذكرها : وهذا لأنهم لم يفقهوا المثل الذي ضربه الله . جعلوا المشركين هم الذين ضربوا هذا المثل .

ومثل هذا في القرآن قد ضربه الله ليعين أنه لا يقاس المخلوق بالخالق ، ويجعل له نداً ومثلاً كقوله : (قل من يرزقكم من السماء

والارض ، أم من يملك السمع والابصار . ومن يخرج الحي من الميت ،
ويخرج الميت من الحي ، ومن يدبر الامر ؟ فسيقولون : الله ، فقل : أفلا
تقون ؟ فذلکم الله ربکم الحق ، فماذا بعد الحق الا الضلال ، فاني
تصرفون ؟ كذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا انهم لا يؤمنون .
قل : هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده ؟ قل الله يبدأ الخلق
ثم يعيده فاني تؤفكون ؟ قل هل من شركائكم من يهدي الى الحق ؟
قل الله يهدي للحق ، أفمن يهدي الى الحق أحق أن يتبع ؟ أم من
لا يهدي الا أن يهدي ؟ فما لكم كيف تحكمون ؟! وما يتبع أكثرهم
الا ظنا ان الظن لا يغنى من الحق شيئا ان الله عليم بما يفعلون) .

ولما قرر الوجدانية قرر النبوة كذلك ، فقال : (وما كان هذا
القرآن أن يفترى من دون الله . ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه قل فأتوا
بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين ؛
بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) وهؤلاء مثلوا المخلوق
بالمخالق . وهذا من تكذيبهم ايده . ولم يكن المشركون يسوون بين آلهتهم
وبين الله في كل شيء ، بل كانوا يؤمنون بان الله هو الخالق المالك لهم ،
وهم مخلوقون مملوكون له . ولكن كانوا يسوون بينه وبينها في المحبة
والتعظيم ، والدعاء والعبادة ، والنذر لها ونحو ذلك مما يخص به الرب .

فمن عدل بالله غيره في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى فهو مشرك ؛
بمخلاف من لا يعدل به ولكن يذنب مع اعترافه بأن الله ربه وحده
وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب ، فهذا يفرق بينه وبين من لا
يعترف بتحريم ذلك .

فصل

وهو سبحانه وتعالى كما يفرق بين الأمور المختلفة فانه يجمع ويسوي
بين الأمور المتماثلة ، فيحكم في الشيء خلقاً وأمرأً بحكم مثله ، لا يفرق
بين متماثلين ، ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين ؛ بل ان كانا مختلفين
متضادين لم يسوي بينهما .

ولفظ « الاختلاف » في القرآن يراد به التضاد والتعارض ؛ لا يراد
به مجرد عدم التماثل — كما هو اصطلاح كثير من النظار — ومنه قوله :
(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقوله : (انكم
لني قول مختلف . يؤفك عنه من أفك) وقوله : (ولكن اختلفوا ،
فمنهم من آمن ومنهم كفر) .

وقد بين سبحانه وتعالى ان السنة لا تبدل ولا تتحول في غير

موضع ، و « السنة » هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره الاول ؛ ولهذا أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار ، وقال : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) .

والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه ، كما قال ابن عباس : هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان ؟ فإذا قال : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) وقال : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم ؛ ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار ؛ وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين اتباع الأنبياء ، قال تعالى : (قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) وقال تعالى : (وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها ، وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا ، سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ، ولا تجد لسنةنا تحويلا) وقال تعالى : (لئن لم ينته المنافقون ، والذين في قلوبهم مرض ، والمرجفون في المدينة : لتغرينك بهم ، ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا . ملعونين . أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا ، سنة الله في الذين خلوا من قبل ، ولن تجد لسنة الله تبديلا) وهذه الآية أنزلها الله قبل الأحزاب ، وظهور الاسلام ، وذل المنافقين فلم يستطيعوا أن يظهروا بعد هذا ما كانوا يظهرونه قبل ذلك . قبل بدر وبعدها ، وقبل احد وبعدها . فآخفوا النفاق وكموه ؛ فلهذا لم

يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم .

وبهذا يجب من لم يقتل الزنادقة . ويقول : إذا أخفوا زندقته لم يمكن قتلهم ، ولكن إذا أظهروها قتلوا بهذه الآية : بقوله : (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا قصيلاً ، سنة الله في الذين خلوا من قبل ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً) قال قتادة : ذكر لنا ان المنافقين كانوا يظهرون ما في أنفسهم من النفاق : فوعدهم الله بهذه الآية ، فلما أوعدهم بهذه الآية أسروا ذلك وكتموه (سنة الله في الذين خلوا من قبل) يقول : هكذا سنة الله فيهم إذا أظهروا النفاق . قال مقاتل ابن حيان : قوله : (سنة الله في الذين خلوا من قبل) يعني كما قتل أهل بدر وأسروا فذلك قوله : (سنة الله في الذين خلوا من قبل) .

قال السدي : كان النفاق على « ثلاثة أوجه » :

« نفاق » مثل نفاق عبد الله بن أبي ، وعبد الله بن نفيل . ومالك بن داعس ، فكان هؤلاء وجوهاً من وجوه الانصار ، فكانوا يستحيون أن يأتوا الزنا يصونون بذلك أنفسهم . (والذين في قلوبهم مرض) قال : الزناة . ان وجدوه عملوا به وان لم يجدوه لم يتبعوه .

و « نفاق » يكابرون النساء مكبرة . وم هؤلاء الذين يجلسون

على الطريق ، ثم قال : (ملعونين) ثم فصلت الآية (أينما ثقفوا)
يعملون هذا العمل مكابرة النساء . قال السدي : هذا حكم في القرآن
ليس يعمل به ، لو أن رجلاً أو أكثر من ذلك اقتصوا أثر امرأة
فغلبوها على نفسها ففجروا بها كان الحكم فيهم غير الجلد والرجم ؛
أن يؤخذوا فتضرب أعناقهم . قال السدي : قوله : (سنة) كذلك
كان يفعل بن مضي من الأمم . قال : فمن كبر امرأة على نفسها فقتل
فليس على قاتله دية لأنه مكابر .

قلت : هذا على وجهين :

« أحدها » أن يقتل دفعا لصوله عنها ، مثل أن يقهرها فهذا
دخل في قوله : « من قتل دون حرمة فهو شهيد » وهذه لها أن
تدفعه بالقتل ؛ لكن إذا طاوعت ففيه نزاع وتفصيل ، وفيه قضيتان من
عمر وعلي معروفتان ، وأما إذا فجر بها مستكرها ولم تجد من يعينها
عليه فهؤلاء نوعان : « أحدها » أن يكون له شوكة كالمحاربين لأخذ المال ،
وهؤلاء محاربون للفاحشة فيقتلوا . قال السدي قد قاله غيره . وذكر
أبو اللوي أن هذه جرت عنده ورأى أن هؤلاء أحق بأن
يكونوا محاربين .

و « الثاني » أن لا يكونوا ذوي شوكة ، بل يفعلون ذلك غيلة

واحتيالا ، حتى إذا صارت عندم المرأة أكرهوها فهذا المحارب غيلة
كما قال السدي . يقتل أيضاً وان كانوا جماعة في المصر ، فهم كالمحاربين
في المصر ، وهذه المسائل لها مواضع أخر .

و « المقصود » ان الله أخبر ان سنته لن تبدل ولن تتحول ،
وسنته عادته التي يسوى فيها بين الشيء وبين نظيره الماضي ، وهذا
يقضي انه سبحانه يحكم في الأمور المتماثلة بأحكام متماثلة ؛ ولهذا قال :
(أ كفاركم خير من أولئكم) ؛ وقال : (احشروا الذين ظلموا
وأزواجهم) أي أشباههم ونظراءهم . وقال : (واذا النفوس زوجت)
قرن النظر بنظيره . وقال تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما
يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) وقال : (قد كانت لكم أسوة
حسنة في إبراهيم والذين معه : إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما
تعبدون من دون الله كفرنا بكم . وبدأ بيننا وبينكم العداوة والبغضاء
أبداً) وقال : (والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار ، والذين
اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه . وأعد لهم جنات تجري
تحتها الأنهار ، خالدون فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) .

فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان
والجنة ، وقد قال تعالى : (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا
معكم فأولئك منكم) وقال تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون :

ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم (وقال تعالى : (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم) فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم ، ومخير الناس بعد الأنبياء ، فان أمة محمد خير أمة أخرجت للناس ، وأولئك خير أمة محمد ، كما ثبت في الصحاح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » .

ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله ، كالتفسير وأصول الدين ، وفروعه ، والزهد ، والعبادة ، والأخلاق ، والجهاد ، وغير ذلك ؛ فانهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة ، فالإقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم . ومعرفة أجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من أجماع غيرهم ونزاعهم .

وذلك ان أجماعهم لا يكون الا معصوماً ، واذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم ، فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم ، ولا يحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه . قال تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم

فى شىء فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ،
ذلك خير وأحسن تأويلاً .

وأما المتأخرون الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم ، ولا لهم
خبرة بأقوالهم وأفعالهم ، بل هم فى كثير مما يتكلمون به فى العلم ويعملون
به ، لا يعرفون طريق الصحابة والتابعين فى ذلك ، من أهل الكلام
والرأى والزهد والتصوف . فهؤلاء تجد عمدتهم فى كثير من الأمور
المهمة فى الدين إنما هو عما يظنونهم من الاجماع ، وهم لا يعرفون فى
ذلك أقوال السلف البتة ، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرها ، فتارة
يحلون الاجماع ولا يعلمون الا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف
المتأخرين : طائفة أو طائفتين أو ثلاث ، وتارة عرفوا أقوال بعض
السلف ، والأول كثير فى « مسائل أصول الدين وفروعه » كما تجد
كتب أهل الكلام مشحونة بذلك ، يحكون اجماعاً وزاعاً ولا يعرفون
ما قال السلف فى ذلك البتة ؛ بل قد يكون قول السلف خارجاً عن
أقوالهم ، كما تجد ذلك فى مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته ؛ مثل مسألة
القرآن والرؤية والقدر وغير ذلك .

وهم اذا ذكروا اجماع المسلمين لم يكن لهم علم بهذا الاجماع ، فانه
لو أمكن العلم باجماع المسلمين لم يكن هؤلاء من أهل العلم به ؛ لعدم
علمهم بأقوال السلف ، فكيف اذا كان المسلمون يتعذر القطع

باجماعهم فى مسائل النزاع بخلاف السلف فانه يمكن العلم باجماعهم كثيراً .

واذا ذكرنا نزاع المتأخرين لم يكن بمجرد ذلك أن يجعل هذه من مسائل الاجتهاد التى يكون كل قول من تلك الأقوال سائغاً لم يخالف اجماعاً : لأن كثيراً من أصول المتأخرين محدث مبتدع فى الاسلام . مسبق باجماع السلف على خلافه ، والنزاع الحادث بعد اجماع السلف خطأ قطعاً . كخلاف الحوارج والرافضة والقدرية والمرجئة ، ممن قد اشتهرت لهم أقوال خالفوا فيها النصوص المستفيضة ، المعلومة واجماع الصحابة .

بخلاف ما يعرف من نزاع السلف فانه لا يمكن أن يقال : انه خلاف الاجماع وانما يرد بالنص ، واذا قيل : قد أجمع التابعون على أحد قولهم فارتفع النزاع . مثل هذا مبني على مقدمتين :

« احداها » العلم بأنه لم يبق فى الأمة من يقول بقول الآخر . وهذا متعذر .

« الثانية » ان مثل هذا هل يرفع النزاع "" مشهور فنزاع السلف

(١) يناقض بالأصل .

يمكن القول به اذا كان معه حجة: إذ (١) على خلافه ، ونزاع المتأخرين لا يمكن (١) لأن كثيراً منه قد تقدم الاجماع على خلافه ، كما دلت النصوص على خلافه ، ومخالفة اجماع السلف خطأ قطعاً .

و « أيضاً » فلم يبق مسألة في الدين الا وقد تكلم فيها السلف فلا بد أن يكون لهم قول يخالف ذلك القول أو يوافقه ، وقد بسطنا في غير هذا الموضع ان الصواب في أقوالهم أكثر وأحسن ، وان خطأهم أخف من خطأ المتأخرين ، وان المتأخرين أكثر خطأ وأفحش ، وهذا في جميع علوم الدين ؛ ولهذا أمثلة كثيرة يضيق هذا الموضع عن استقصائها والله سبحانه أعلم .

فصل

ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث اذا عرف تفسيره من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك الى اقوال أهل اللغة ، فانه قد عرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك الى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ؛ ولهذا

(١) ياضات بالاصل

قال الفقهاء « الاسماء ثلاثة أنواع ، نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة ، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر ، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله (وعاشروهن بالمعروف)

وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة ، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان انه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن ، لا برأيه ولا ذوقه ، ولا معقوله ، ولا قياسه ، ولا وجوده ، فانهم ثبت عنهم بالبراهين القطعية والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق ، وان القرآن يهدي للتي هي أقوم : فيه نبأ من قبلهم ، وخبر ما بعدهم ، وحكم ما بينهم ، هو الفصل ليس بالهزل . من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله . هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الاهواء ، ولا تلتبس به الالسن ، فلا يستطيع أن يزيغه الى هواه ، ولا يحرف به لسانه ، ولا يخلق عن كثرة الترداد ، فاذا ردد مرة بعد مرة لم يخلق ولم يمل كغيره من الكلام ، ولا تقضي عجائبه : ولا تشبع منه العلماء من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعى اليه هدى الى صراط مستقيم .

فكان القرآن هو الامام الذي يقدى به : ولهذا لا يوجد في

كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ، ولا
بنوق ووجد ومكاشفة ، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل
والنقل ، فضلا عن أن يقول : فيجب تقديم العقل . والنقل — يعني
القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين — اما أن يفرض واما
أن يؤول . ولا فيهم من يقول : ان له ذوقا أو وجدا أو مخاطبة أو
مكاشفة تخالف القرآن والحديث : فضلا عن أن يدعى أحدهم انه يأخذ
من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول ، وانه يأخذ من ذلك المعدن
علم التوحيد ، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته . أو يقول : الولي
أفضل من النبي ونحو ذلك من مقالات أهل الاتحاد ، فان هذه الأقوال
لم تكن حدثت بعد في المسلمين . وانما يعرف مثل هذه اما عن ملاحظة
اليهود والنصارى ، فان فيهم من يجوز ان غير النبي أفضل من النبي ،
كما قد يقوله في الحواريين فانهم عندهم رسل ، وهم يقولون : أفضل
من داود وسليمان ؛ بل ومن إبراهيم وموسى وان سموهم أنبياء ، إلى
أمثال هذه الأمور .

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية الا بآية أخرى تفسرها
وتنسخها ؛ أو بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم تفسرها . فان سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين القرآن وتدل عليه وتبر عنه
وكانوا يسمون ما عارض الآية ناسخا لها ، فالنسخ عندهم اسم عام
لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل ، وان كان ذلك المعنى لم

يرد بها . وان كان لا يدل عليه ظاهر الآية ؛ بل قد لا يفهم منها
وقد فهم منها قوم فيسمون ما رفع ذلك الابهام والافهام نسخاً .
[و] هذه التسمية لا تؤخذ عن كل واحد منهم .

وأصل ذلك [من القاء] الشيطان ، ثم يحكم الله آياته ،
فما ألقاه الشيطان في الاذهان من ظن دلالة الآية على معنى لم يدل
عليه . سمى هؤلاء ما يرفع ذلك الظن نسخاً ، كما سموا قوله : (فاتقوا
الله ما استطعتم) ناسخاً لقوله : (فاتقوا الله حق تقاته) وقوله :
(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ناسخاً لقوله : (ان تبدوا ما في أنفسكم
أو تخفوه يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) وامثال
ذلك مما ليس هذا موضع بسطه .

اذ المقصود انهم كانوا متفقين على ان القرآن لا يعارضه الا قرآن
لا رأي ومعقول وقياس ، ولا ذوق ووجد والهام ومكاشفة .

وكانت البدع الاولى مثل « بدعة الخوارج » انما هي من سوء فهمهم
للقرآن ، لم يقصدوا معارضته لكن فهموا منه ما لم يدل عليه ، فظنوا
انه يوجب تكفير أرباب الذنوب ؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي . قالوا :
فمن لم يكن براً تقياً فهو كافر وهو مغلد في النار . ثم قالوا : وعثمان

وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين ؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله ،
فكانت بدعتهم لها مقدمتان .

« الواحدة » ان من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر .

« والثانية » ان عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك ؛ ولهذا يجب
الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا ، فانه أول بدعة ظهرت
في الاسلام ، فكفر اهلها المسلمين ، واستحلوا دماءهم وأموالهم ، وقد
ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث صحيحة في ذمهم والامر
بقتالهم . قال الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه : صح فيهم الحديث
من عشرة أوجه ؛ ولهذا قد أخرجها مسلم في صحيحه ، وأفرد البخاري
قطعة منها ، وم مع هذا انما قصدوا اتباع القرآن ، فكيف بمن
تكون بدعته معارضة القرآن والاعراض عنه ، وهو مع ذلك يكفر
المسلمين ، كالجهمية ؟! ثم « الشيعة » لما حدثوا لم يكن النبي ابتدع
التشيع قصد الدين ؛ بل كان غرضه فاسداً ، وقد قيل انه كان منافقاً
زنديقاً ، فاصل بدعتهم مبنية على الكذب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وتكذيب الأحاديث الصحيحة ؛ ولهذا لا يوجد في فرق الامة
من الكذب أكثر مما يوجد فيهم . بخلاف الخوارج فانه لا يعرف
فيهم من يكذب .

(والشيعه) لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم : ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح . فلا يروى البخاري ومسلم أحاديث علي إلا عن أهل بيته كاولاده ، مثل الحسن ، والحسين ومثل محمد بن الحنفية ، وكتابه عبيد الله بن أبي رافع ، أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم . مثل عبيدة السلماني ، والحارث التيمي ، وقيس بن عباد وأمثالهم : إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي : فلماذا أخرج أصحاب الصحيح حديثهم .

وهاتان الطائفتان « الخوارج والشيعه » حدثوا بعد مقتل عثمان . وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرأ من خلافة عثمان في السنة الأولى من ولايته متفقين لا تنازع بينهم . ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمور أوجبت نوعاً من التفرق . وقام قوم من أهل الفتة والظلم ، فقتلوا عثمان فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان ، ولما اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكّام خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه ، وفارقوا جماعة المسلمين الى مكان يقال له حروراء ، فكف عنهم أمير المؤمنين . وقال : لكم علينا أن لا نمنعكم حقكم من الفداء ، ولا نمنعكم المساجد . الى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم ، فقتلوا عبد الله بن خباب ، وأغاروا على سرح المسلمين : فعلم علي أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه

وسلم حيث قال : « يحقر أحدكم حالته مع صلاتهم . وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءاتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، آيتهم فيهم رجل مخدج اليد عليها بضعة عليها شعرات » وفي رواية : « يقتلون اهل الاسلام ، ويدعون اهل الاوثان » فخطب الناس واخبرهم بما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : هم هؤلاء القوم ، قد سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا على سرح الناس فقاتلهم . ووجد العلامة بعد ان كاد لا يوجد فسجد لله شكراً .

وحدث في ايامه الشيعة لكن كانوا مخفين بقولهم . لا يظهرونه لعل وشيعته : بل كانوا ثلاث طوائف :

« طائفة » تقول : انه إله ، وهؤلاء لما ظهر عليهم احرقهم بالنار ، وخدمهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة وقيل انه أنشد :

لما رأيت الأمر امرأ منكراً أجمت ناري ودعوت قنبرا

وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال : أتى علي بن ربيعة فحرقهم بالنار ، ولو كنت انا لم احرقهم : لئلا النبي صلى الله عليه وسلم ان يعذب بعذاب الله ولضربت اعناقهم لقوله : « من بدل دينه فاقتلوه »

وهذا الذي قاله ابن عباس هو مذهب أكثر الفقهاء ، وقد روى
انه أجلبهم ثلاثاً .

والثانية « السابة » وكان قد بلغه عن أبي السوداء انه كان يسب
أبا بكر وعمر فطلبه . قيل : انه طلبه ليقطله فهرب منه .

والثالثة « المفضلة » الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر ، فتواتر
عنه انه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، وروى
ذلك البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية انه سأل أباه من خير
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أبو بكر . قال :
ثم من ؟ قال : عمر . وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي
بكر وعمر ، وإنما كان النزاع في علي وعثمان ؛ ولهذا قال شريك بن عبد
الله : ان افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر
وعمر . ف قيل له تقول هذا وانت من الشيعة ؟ فقال : كل الشيعة كانوا
على هذا . وهو الذي قال هذا على اعراد منبره أفنكذبه فيما قال ؟
ولهذا قال سفيان الثوري : من فضل علياً على أبي بكر وعمر فقد
أزرى بالمهاجرين والأنصار . وما أرى يصعد له الى الله عز وجل عمل
وهو كذلك . رواه أبو داود في سننه ، وكأنه يعرض بالحسن بن صالح
ابن حي ، فان الزيدية الصالحة وهم اصلح طوائف الزيدية ينسبون اليه .

ولكن الشيعة لم يكن لهم في ذلك الزمان جماعة ولا امام ، ولا دار
ولا سيف يقاتلون به المسلمين ؛ وإنما كان هذا للخوارج تميزوا بالامام
والجماعة والدار ، وسموا دارم دار الهجرة ، وجعلوا دار المسلمين دار
كفر وحرب .

وكلا الطائفتين طعن بل تكفر ولاية المسلمين ، وجمهور الخوارج
يكفرون عثمان وعلياً ومن تولاهما ، والرافضة يلغون أبا بكر وعمر وعثمان
ومن تولاهما ، ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارج : من سفك الدماء ،
وأخذ الأموال ، والخروج بالسيف ؛ فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة
بقتالهم ، والأحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جداً ، وهي متواترة
عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية ، وعذاب القبر وفتنته ، وأحاديث
الشفاعة والحوض .

وقد رويت أحاديث في ذم القدرية والمرجئة : روى بعضها أهل
السنن ، كأبي داود وابن ماجه ، وبعض الناس يثبتها ويقويها ، ومن
العلماء من طعن فيها وضعفها ، ولكن الذي ثبت في ذم القدرية ونحوهم
هو عن الصحابة كابن عمر وابن عباس .

وأما لفظ (الرافضة) فهذا اللفظ أول ما ظهر في الاسلام ، لما
خرج زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن

عبد الملك ، واتبعه الشيعة ، فسئل عن أبي بكر وعمر فتولاها وترحم عليها . فرفضه قوم فقال : رفضتموني رفضتموني فسموا الرافضة . فالرافضة تتولى أخاه أبا جعفر محمد بن علي والزيدية يتولون زيدا وينسبون إليه ، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى زيدية ورافضة امامية .

ثم في آخر عصر الصحابة حدثت « القدرية » وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الايمان بقدر الله ، والايمان بأمره ونهيه ، ووعدته ووعيدته ، وظنوا أن ذلك ممتنع ، وكانوا قد آمنوا بدين الله وأمره ونهيه ووعدته ووعيدته ، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الامر من بطيع ومن يعصي ؛ لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور بعصية ولا بطيعه ، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يعلم أنه يفسد ، فلما بلغ قولهم بانكار القدر السابق الصحابة أنكروا انكاراً عظيماً وتبرؤوا منهم ، حتى قال عبد الله بن عمر : أخبر أولئك أني برى منهم وانهم مني برآء ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر : لو أن لاحد منهم مثل أحد ذهباً فانفقها ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر ، وذكر عن أبيه حديث جبريل وهذا أول حديث في صحيح مسلم ، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي هريرة أيضاً مختصراً .

ثم كثرت الخوض في « القدر » وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام

وبعضه في المدينة . فصار مقتصدوم وجمهورم يقرون بالقدر السابق
وبالكتاب المتقدم . وصار نزاع الناس في « الارادة » و « خلق أفعال العباد »
فصاروا في ذلك حزينين :

« النفاة » يقولون : لا إرادة إلا بمعنى المشيئة ، وهو لم يرد إلا ما أمر
به ، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد .

وقابلهم الحائضون في القدر من « المجبرة » مثل الجهم بن صفوان
وأمثاله ، فقالوا : ليست الارادة الا بمعنى المشيئة ، والامر والهي
لا يستلزم ارادة ، وقالوا : العبد لا فعل له البتة ولا قدرة ، بل الله هو
الفاعل القادر فقط ، وكان جهم مع ذلك ينفي الاسماء والصفات ، يذكر
عنه أنه قال لا يسمى الله شيئاً ، ولا غير ذلك من الاسماء التي تسمى
بها العباد الا القادر فقط ؛ لأن العبد ليس بقادر .

وكانت « الخوارج » قد تكلموا في تكفير أهل الذنوب من أهل
القبلة ، وقالوا : انهم كفار مخلدون في النار ، فخاض الناس في ذلك ،
وخاض في ذلك القدريه بعد موت الحسن البصري ، فقال عمرو بن عبيد
وأصحابه : لا هم مسلمون ولا كفار ؛ بل لهم منزلة بين المنزلتين ، وهم
مخلدون في النار ، فوافقوا الخوارج على أنهم مخلدون ، وعلى أنه ليس
معهم من الاسلام والايمان شيء ، ولكن لم يسموهم كفاراً . واعتزلوا

حلقة أصحاب الحسن البصري ، مثل قتادة وأيوب السخيتاني وأمثالهما .

فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن . وقيل : إن قتادة كان يقول أولئك المعتزلة .

وتنازع الناس في « الأسماء والاحكام » أي في أسماء الدين ، مثل مسلم ومؤمن ، وكافر وفاسق ، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة ، فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا ، فلم يستحلوا من ذمائمهم وأموالهم ما استحلته الخوارج . وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين ، وهذه خاتمة المعتزلة التي انفردوا بها ، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم .

وحدثت « المرجئة » وكان أكثرهم من أهل الكوفة . ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله ، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان . وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيرا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم ؛ إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول ، مثل حماد ابن أبي سليمان ، وأبي حنيفة وغيرها ، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبار بالنار ، ثم يخرجهم بالشفاعة ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك ، وعلى أنه لا بد في الإيمان

أن يتكلم بلسانه . وعلى ان الاعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب ، فكان في الاعمال هل هي من الايمان وفي الاستثناء ونحو ذلك ، عامته نزاع لفظي : فان الايمان اذا أطلق دخلت فيه الاعمال : لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الايمان بضع وستون شعبة - أو بضع وسبعون شعبة - أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياة شعبة من الايمان » وإذا عطف عليه العمل كقوله : (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فقد ذكر مقيداً بالعطف ، فهنا قد يقال : الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام ، وقد يقال : لم تدخل فيه ولكن مع العطف كما في اسم الفقير والمسكين - اذا أفرد أحدهما تناول الآخر ، وإذا عطف أحدهما على الآخر فهما صنفان كما في آية الصدقات ، كقوله : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) وكما في آية الكفارة . كقوله : (فكفارته اطعام عشرة مساكين) وفي قوله : (وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) فالفقير والمسكين شيء واحد .

وهذا التفصيل في الايمان هو كذلك في لفظ البر والتقوى والمعروف . وفي الاثم والعدوان والمنكر ، تختلف دلالتها في الافراد والاقتران لمن تدبر القرآن ، وقد بسط هذا بسطاً كبيراً في الكلام على الايمان ، وشرح حديث جبريل الذي فيه بيان ان الايمان أصله في القلب : وهو الايمان بالله وملائكته . وكتبه ورساله : كما في

المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الاسلام علانية والايمان في القلب » وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « ألا ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، واذا فسدت فسد لها سائر الجسد ، ألا وهي القلب » فاذا كان الايمان في القلب فقد صلح القلب . فيجب أن يصلح سائر الجسد ؛ فلذلك هو ثمرة ما في القلب : فلهذا قال بعضهم الأعمال ثمرة الايمان . وصحته لما كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم ، كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع .

وفي « الجملة » الذين رموا بالارجاء من الاكابر . مثل طلق بن حبيب ، وابراهيم التيمي ونحوهما : كان ارجاؤهم من هذا النوع . وكانوا أيضا لا يستثنون في الايمان ، وكانوا يقولون : الايمان هو الايمان الموجود فينا ، ونحن نقطع باننا مصدقون ، ويرون الاستثناء شكا ، وكان عبد الله ابن مسعود وأصحابه يستثنون ، وقد روى في حديث انه رجع عن ذلك لما قال له بعض أصحاب معاذ ما قال : لكن أحمد أنكروا هذا وضعف هذا الحديث ، وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال :

قول انه يجب الاستثناء ومن لم يستثن كان مبتدعا .

وقول ان الاستثناء محذور . فانه يقتضي الشك في الايمان .

والقول الثالث أوسطها وأعدلها انه يجوز الاستثناء باعتبار ، وتركه باعتبار ؛ فاذا كان مقصوده اني لا أعلم اني قائم بكل ما أوجب الله علي ، وانه يقبل أعمالي ، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه فهذا استثناءه حسن وقصده أن لا يزكي نفسه ، وأن لا يقطع بأنه عمل عملا كما أمر فقبل منه ، والذنوب كثيرة ، والنفاق مخوف على عامة الناس .

قال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه ، لا يقول واحد منهم ان إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل والبخاري في أول صحيحه بوب أبوابا في « الإيمان والرد على المرجئة » وقد ذكر بعض من صنف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة ، قال : وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد كرهوا أن يقول الرجل : إيماني كإيمان جبريل وميكائيل — قال محمد : لأنهم أفضل يقينا — أو إيماني كإيمان جبريل ، أو إيماني كإيمان أبي بكر ، أو كإيمان هذا . ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر .

وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه ، ويذمون المرجئة : والمرجئة عندم الذين لا يوجبون الفرائض . ولا اجتناب المحارم ؛ بل يكتفون بالإيمان ، وقد علل تحريم الاستثناء فيه بانه لا يصح تعليقه على الشرط ؛ لأن المعلق على الشرط لا يوجد الا عند وجوده ، كما قالوا في قوله : أنت طالق ان شاء الله . فاذا علق الإيمان

بالشرط كسائر المعلقات بالشرط لا يحصل الا عند حصول الشرط .
قالوا : وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله الى يوم
القيامة ، فاذا علق العزم بالفعل على التصديق والاقرار فقد ظهرت
المشيئة وصح العقد ، فلا معنى للاستثناء ؛ ولأن الاستثناء عقيب الكلام
يرفع الكلام ، فلا يبقى الاقرار بالايان والعقد مؤمنا ، وربما يتوهم هذا
القائل القارن بالاستثناء على الايمان بقاء التصديق ، وذلك يزيله .

« قلت » : فتعليهم في المسألة انما يتوجه فيمن يعلق انشاء الايمان
على المشيئة . كالذي يريد الدخول في الاسلام ، فيقال له : آمن .
فيقول : أنا أو من إن شاء الله ، أو آمنت ان شاء ، أو أسلمت ان
شاء الله . أو أشهد ان شاء الله أن لا اله إلا الله ، وأشهد ان شاء
الله أن محمداً رسول الله ، والذين استثنوا من السلف والخلف لم
يقصدوا في الانشاء ، وإنما كان استثناءهم في اخباره عما قد حصل له
من الايمان ، فاستثنوا اما ان الايمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا
يعلمون الخاتمة ، كانه إذا قيل للرجل : أنت مؤمن . قيل له : أنت
عند الله مؤمن من أهل الجنة ، فيقول : أنا كذلك ان شاء الله . أو
لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكامل الايمان الواجب .

ولهذا كان من جواب بعضهم اذا قيل له انت مؤمن : آمنت بالله
وملائكته وكتبه ، فيجزم بهذا ولا يعلقه ، أو يقول : ان كنت تريد

الايان الذي بعصم دمي ومالى فأنا مؤمن ، وان كنت تريد قوله :
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم
آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ، الذين يقيمون الصلاة ومما
رزقناهم ينفقون ، أولئك هم المؤمنون حقاً) وقوله : (انما المؤمنون
الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في
سبيل الله أولئك هم الصادقون) فأنا مؤمن ان شاء الله ، واما الانشاء
فلم يستثن فيه أحد ، ولا شرع الاستثناء فيه ؛ بل كل من آمن وأسلم
آمن وأسلم جزماً بلا تعليق .

فتبين ان النزاع في المسألة قد يكون لفظياً ، فان الذي حرمه
هؤلاء غير الذي استحسنه وأمر به أولئك ، ومن جزم جزم بما في
قلبه من الحال ، وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة ، ولكن هؤلاء
عندهم الاعمال ليست من الايمان ، فصار الايمان هو الاسلام
عند أولئك .

والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الاسلام . وهو
المشهور عن أحمد رضي الله عنه . وقد روى عنه فيه الاستثناء ، كما قد
بسط هذا في شرح حديث جبريل وغيره من نصوص الايمان التي في
الكتاب والسنة .

ولو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله : ففيه نزاع مشهور ، وقد رجحنا التفصيل ، وهو ان الكلام يراد به شيآن ، يراد به ايقاع الطلاق تارة ، ويراد به منع ايقاعه تارة ، فان كان مراده أنت طالق بهذا اللفظ . فقوله : ان شاء الله مثل قوله بمشيئة الله ، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطبيق فيقع وان كان قد علق لثلا يقع ، أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا ، فانه حينئذ شاء الله أن تطلق .

وقول من قال المشيئة تجزئه ليس كما قال ، بل نحن نعلم قطعاً أن الطلاق لا يقع إلا إذا طلقت المرأة بان يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه . من ولي أو وكيل ، فاذا لم يوجد تطبيق لم يقع طلاق قط ، فاذا قال أنت طالق ان شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطبيق بعد ذلك ، وكذلك إذا قصد تعليقه لثلا يقع الآن . واما ان قصد ايقاعه الآن وعلقه بالمشيئة تأكيداً وتحقيقاً فهذا يقع به الطلاق .

وما أعرف أحداً أنشأ الايمان فعلقه على المشيئة ، فاذا علقه فان كان مقصوده أنا مؤمن ان شاء الله أنا أو من بعد ذلك فهذا لم يصير مؤمناً ، مثل الذي يقال له : هل نصير من أهل دين الاسلام فقال اصير ان شاء الله فهذا لم يسلم ، بل هو باق على الكفر . وان كان قصده اني قد آمنت وايماني بمشيئة الله صار مؤمناً ، لكن اطلاق اللفظ يحتمل

هذا وهذا ، فلا يجوز اطلاق مثل هذا اللفظ في الانشاء ، وأيضاً
فان الأصل أنه انما يعلق بالشيئة ما كان مستقبلاً ، فأما الماضي والحاضر
فلا يعلق بالشيئة ، والذين استثنوا لم يستثنوا في الانشاء كما تقدم ،
كيف وقد أمروا أن يقولوا : (آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى
إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط) وقال تعالى : (آمن
الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله) فأخبر أنهم آمنوا فوق الإيمان منهم قطعاً بلا استثناء .

وعلى كل أحد أن يقول : آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله
بلا استثناء ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ما استثني أحد من السلف
قط في مثل هذا ، وانما الكلام اذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما
يخبر عن نفسه بأنه بر ، تقي ، فقول القائل له : أنت مؤمن هو عديم
كفوله : هل انت بر تقي ؟ فاذا قال : أنا بر تقي فقد زكى نفسه .
فيقول : ان شاء الله ، وأرجو ان اكون كذلك ، وذلك ان الإيمان
التام يتعقبه قبول الله له ، وجزاءه عليه ، وكتابة الملك له ، فلا استثناء
يعود إلى ذلك لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر ؛ فان هذا
لا يصح تعليقه بالشيئة ؛ بل يقال : هذا حاصل بمشيئة الله وفضله
واحسانه ، وقوله فيه ان شاء الله بمعنى اذ شاء الله ، وذلك تحقيق
لا تعليق .

والرجل قد يقول : والله ليكونن كذا ان شاء الله وهو جازم بأنه يكون فالملق هو الفعل ، كقوله : (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله) والله عالم بأنهم سيدخلونه ، وقد يقول الآدمي لأفعلن كذا ان شاء الله وهو لا يجزم بأنه يقع ، لكن يرجوه فيقول : يكون ان شاء الله ، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً ، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه ، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً ، ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم ، فانه بتقدير ان تعليق العزم ابتداء أو دواماً في مثل ذلك ؛ ولهذا لم يحث المطلق المعلق وحرف « إن » لا يبقى العزم ، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلاً ، تقول : ان جاء زيد كان كذلك (فان آمنوا بمثل ما آمنت به فقد اهتدوا ، وان تولوا فاتمنا هم في شقاق) واذا أريد الماضي دخل حرف « إن » كقوله : (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) فيفرق بين قوله : أنا مؤمن ان شاء الله وبين قوله ان كان الله شاء ايماني .

وكذلك اذا كان مقصوده اني لا أعلم بماذا يختم لي ، كما قيل لابن مسعود : ان فلاناً يشهد انه مؤمن . قال : فليشهد أنه من أهل الجنة ، فهذا مراده اذا شهد انه مؤمن عند الله يموت على الايمان ، وكذلك ان كان مقصوده ان ايماني حاصل بمشيئة الله .

ومن لم يستثن قال أنا لا أشك في ايمان قلبي ، فلا جناح عليه اذا

لم يترك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر وقد تقبل الله عمله . وان لم يقل
ان ايمانه كايمن جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة .
كما كان مسعر بن كدام يقول أنا لا أشك في ايماني . قال أحمد :
ولم يكن من المرجئة . فان المرجئة الذين يقولون : الأعمال ليست
من الايمان . وهو كان يقول : هي من الايمان . لكن أنا لا أشك
في ايماني .

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة : ألا تنهأ عن هذا فانهم من
قبيلة واحدة ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من
جنس المنازعة في كثير من الأحكام ، وكلهم من أهل الايمان والقرآن .

« وأما جهم » فكان يقول : ان الايمان مجرد تصديق القلب ،
وان لم يتكلم به ، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الامة
وأئمتها ؛ بل أحمد ووكيع وغيرها كفروا من قال بهذا القول ، ولكن
هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه ؛ ولكن قالوا مع ذلك ان كل
من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره ، واستدلنا بتكفير الشارع له على
خلو قلبه من المعرفة ، وقد بسط الكلام على أقوالهم وأقوال غيرهم
في « الايمان » .

والاصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق ، وظن بعضهم ان هذا اجماع : كما ذكر الأشعري ان هذا اجماع ، فهذا كان أصل الارضاء ، كما كان « أصل القدر » عجزم عن الايمان بالشرع والقدر جميعاً ، فلما كان هذا أصلهم صاروا حزينين . قالت الخوارج والمعتزلة قد علمنا يقينا أن الأعمال من الايمان فمن تركها فقد ترك بعض الايمان ، وإذا زال بعضه زال جميعه : لأن الايمان لا يتبعض ، ولا يكون في العبد ايمان ونفاق ، فيكون أصحاب الذنوب مخلصين في النار إذ كان ليس معهم من الايمان شيء .

وقالت « المرجئة » - مقصدهم وغلاتهم كالجهمية - قد علمنا ان اهل الذنوب من أهل القبلة لا يخلدون في النار : بل يخرجون منها كما تواترت بذلك الاحاديث . وعلمنا بالكتاب والسنة واجماع الأئمة انهم ليسوا كفاراً مرتدين ؛ فان الكتاب قد أمر بقطع السارق لا بقتله ، وجاءت السنة بجلد الشارب لا بقتله ، فلو كان هؤلاء كفاراً مرتدين لوجب قتلهم ؛ وبهذا ظهر للمعتزلة ضعف قول الخوارج فخالقهم في أحكامهم في الدنيا .

و « الخوارج » لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندم ، فلا يرجعون الزاني . ولا يرون للسرقة

نصاباً ، وحينئذ فقد يقولون : ليس في القرآن قتل المرتد ، فقد يكون المرتد عندهم نوعين .

و « أقوال الخوارج » إنما عرفناها من نقل الناس عنهم لم نقف لهم على كتاب مصنف ، كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة ، والزيدية والكرامية والاشعرية ، والسالية : وأهل المذاهب الأربعة ، والظاهرية . ومذاهب أهل الحديث ، والفلاسفة . والصوفية ، ونحو هؤلاء .

وقد بسط الكلام علي تفصيل القول في أقوال هؤلاء في غير هذا الموضع .

وان الناس في ترتيب أهل الأهواء على « أقسام » :

منهم من يرتبهم على زمان حدوثهم ، فيبدأ بالخوارج .

ومنهم من يرتبهم بحسب خفة أمرهم وغلظه فيبدأ بالمرجئة ، ويختتم بالجهمية ، كما فعله كثير من أصحاب أحمد رضي الله عنه ، كعبد الله ابنه ونحوه ، وكالحلال . وأبي عبد الله بن بطنة . وامثالهما . وكأبي الفرج المقدسي ، وكلا الطائفتين تختتم بالجهمية : لأنهم أغلظ البدع ، وكالبخاري في صحيحه فإنه بدأ بـ « كتاب الإيمان والرد عن المرجئة » وختمه « بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية » .

ولما صنف الكتاب في الكلام صاروا يقدمون التوحيد والصفات ،
فيكون الكلام أولاً مع الجهمية . وكذلك رتب أبو القاسم الطبري
كتابه في اصول السنة ، واليهقي أفرد لكل صنف مصنفاً ، فله مصنف
في الصفات ، ومصنف في القدر ، ومصنف في شعب الايمان ، ومصنف
في دلائل النبوة ، ومصنف في البعث والنشور . وبسط هذه الأمور له
موضع آخر .

والمقصود هنا أن منشأ النزاع في « الاسماء والأحكام » في الايمان
والاسلام انهم لما ظنوا انه لا يتبعض . قال أولئك : فاذا فعل ذنباً
زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار . فقالت الجهمية والمرجئة : قد
علمنا أنه ليس يخلد في النار . وانه ليس كافراً مرتداً : بل هو من
المسلمين ، وإذا كان من المسلمين وجب ان يكون مؤمناً تام الايمان [ليس] معه
بعض الايمان : لأن الايمان غديم لا يتبعض ، فاحتاجوا أن يجعلوا الايمان
شيئاً واحداً يشترك فيه جميع أهل القبلة . فقال فقهاء المرجئة : هو
التصديق بالقلب والقول باللسان . فقالت الجهمية بعد تصديق اللسان
قد لا يجب إذا كان الرجل أخرس أو كان مكرهاً فأنني لا بد منه
تصديق القلب . وقالت المرجئة : الرجل إذا أسلم كان مؤمناً قبل أن
يجب عليه شيء من الأفعال .

وأنكر كل هذه الطوائف أنه « ينقص » الصحابة قد ثبت عنهم

أن الإيمان يزيد وينقص . وهو قول أئمة السنة ، وكان ابن المبارك يقول : هو يتفاضل ويتزايد ويمسك عن لفظ ينقص ، وعن مالك في كونه لا ينقص روايتان ، والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع . ودلت النصوص على نقصه كقوله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ونحو ذلك : لكن لم يعرف هذا اللفظ الا في قوله في النساء « ناقصات عقل ودين » وجعل من نقصان دينها انها إذا حاضت لاتصوم ولا تصلي ، وبهذا استدل غير واحد على انه ينقص .

وذلك ان اصل أهل السنة أن الإيمان يتفاضل من وجهين : من جهة أمر الرب ، ومن جهة فعل العبد .

أما « الأول » فانه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص ، فان المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان ، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك ، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة ، فكان من الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس ، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة ، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة .

و « أيضاً » فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بان الله أوجب عليه ما لا يجب

على غيره إلا مجملاً ، وهذا يجب عليه فيه الايمان المفصل ، وكذلك الرجل أول ما يسلم انما يجب عليه الاقرار المجمل . ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه ان يؤمن بوجوبها ويؤديها ، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الايمان ، وهذا من أصول غلط المرجئة : فاتهم ظنوا انه شيء واحد وانه يستوي فيه جميع المكلفين . فقالوا : ايمان الملائكة والأنبياء وأفسق الناس سواء : كما انه إذا تلفظ الفاسق بالشهادتين أو قرأ فاتحة الكتاب كان لفظه كلفظ غيره من الناس .

فيقال لهم : قد تبين ان الايمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تبايناً عظيماً ، فيجب على الملائكة من الايمان ما لا يجب على البشر ، ويجب على الأنبياء من الايمان ما لا يجب على غيرهم . ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم ، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم . وليس المراد انه يجب عليهم من العمل فقط : بل ومن التصديق والاقرار .

فان الناس وان كان يجب عليهم الاقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به . وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالاقرار به مفصلاً ، وما لم يؤمروا به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به . فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والايمان بها ، فيجب عليه من الايمان

والعمل مالا يجب على غيره ، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة ، ومن الإيمان بذلك والعمل به مالا يجب على غيره ، فيجب عليه من العلم والإيمان والعمل مالا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان ، وإن جعل جميع ذلك داخلا في مسمى الإيمان كان أبلغ ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان مالا يجب على غيره .

ولهذا كان من الناس من قد يؤمن بالرسول مجملا ، فإذا جاءت أمور أخرى لم يؤمن بها فيصير منافقا مثل طائفة نافقت لما حولت القبلة الى الكعبة ، وطائفة نافقت لما انهزم المسلمون يوم أحد ونحو ذلك .

ولهذا وصف الله المنافقين في القرآن بأنهم آمنوا ثم كفروا ، كما ذكر ذلك في سورة المنافقين ، وذكر مثل ذلك في سورة البقرة . فقال : (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا . فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ، وتركهم في ظلمات لا يبصرون . صم بكم عمي فهم لا يرجعون) وقال طائفة من السلف : عرفوا ثم أنكروا وأبصروا ثم عموا .

فمن هؤلاء من كان يؤمن أولاً إيمانا مجملا ، ثم يأتي أمور لا يؤمن

بها فيناق في الباطن ، وما يمكنه اظهار الردة بل يتكلم بالنفاق مع خاصته ، وهذا كما ذكر الله عنهم في الجهاد فقال : (فاذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون اليك نظر المغشى عليه من الموت . فأولى لهم طاعة وقول معروف ، فاذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم) .

و « بالجملة » فلا يمكن المنازعة ان الايمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس ، ويتفاضلون في ايمانهم ودينهم بحسب ذلك ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في النساء « ناقصات عقل ودين » وقال في نقصان دينهن : « انها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي » وهذا مما أمر الله به فليس هذا النقص دينا لها تعاقب عليه . لكن هو نقص حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال ، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال ، فدل ذلك على ان من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وان لم يكن عاصياً ، فهذا أفضل ديناً وإيماناً ، وهذا المفضل ليس بمعاقب ومذموم ، فهذه زيادة كزيادة الايمان بالتطوعات ؛ لكن هذه زيادة بواجب في حق شخص . وليس بواجب في حق شخص غيره ، فهذه الزيادة لو تركها بهذا لا يستحق العقاب بتركها ، وذلك لا يستحق العقاب بتركها . ولكن ايمان ذلك أكمل . قال النبي صلى الله عليه وسلم « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

فهذا بين تفاضل الايمان في نفس الأمر به ، وفي نفس الاخبار
التي يجب التصديق بها .

و « النوع الثاني » هو تفاضل الناس في الايمان به مع استوائهم
في الواجب ، وهذا هو الذي يظن أنه محل النزاع وكلاهما محل النزاع .
وهذا أيضاً يتفاضلون فيه فليس ايمان السارق والزاني والشارب كإيمان
غيرهم ، ولا ايمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها ، كما انه
ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه ؛ بل هذا
أفضل ديناً وبراً وتقوى فهو كذلك أفضل ايماناً ، كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين ايماناً أحسنهم خلقاً » وقد يجتمع في
العبد ايمان ونفاق . كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً . ومن كانت فيه خصلة
منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها . اذا حدث كذب . واذا
أوتمن خان ، واذا عاهد غدر . واذا خاصم فجر » .

وأصل هؤلاء ان الايمان لا يتبعض ولا يتفاضل : بل هو شيء
واحد يستوى فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الايمان . وفيما
يفعله العبد من الأعمال ، فغلطوا في هذا وهذا ثم تفرقوا كما تقدم .

وصارت المرجئة على « ثلاثة أقوال » فعلمائهم وأئمتهم أحسنهم

قولاً : وهو ان قالوا : الايمان تصديق القلب وقول اللسان .

وقالت الجهمية : هو تصديق القلب فقط .

[وقالت الكرامية هو القول فقط] فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الايمان ، لكن ان كان مقرأ بقلبه كان من أهل الجنة ، وان كان مكذباً بقلبه كان منافقاً مؤمناً من أهل النار . وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته . ولم يسبقها أحد الى هذا القول ، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الايمان . وبعض الناس يحكى عنهم ان من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة ، وهو غلط عليهم : بل يقولون : انه مؤمن كامل الايمان . وانه من أهل النار ، فيلزمهم ان يكون المؤمن الكامل الايمان معذباً في النار ، بل يكون مخلداً فيها . وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان » .

وان قالوا لا يخلد وهو منافق لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار ، والمنافقون قد قال الله فيهم : (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً) . وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم . وقال له : (استغفر لهم أولاً تستغفر لهم ، ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) وقال : (ولا

تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره انهم كفروا
بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) وقد أخبر أنهم كفروا
بالله ورسوله .

فان قالوا : هؤلاء قد كانوا يتكلمون بالسنتهم سرّاً فكفروا
بذلك ، وانما يكون مؤمناً اذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه ،
فان ذلك ردة عن الايمان . قيل لهم : ولو أضربوا النفاق ولم يتكلموا
به كانوا منافقين . قال تعالى : (يحذر المنافقون أن تنزل عليهم
سورة تنبئهم بما في قلوبهم ، قل استهزئوا ان الله مخرج ما تحذرون) .

وأيضاً قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم
وانهم كاذبون ، فقال تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم
الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى : (اذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد
انك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون) . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الاسلام علانية ،
والايمان في القلب » وقد قال الله تعالى : (قالت الاعراب آمنا . قل
لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وفي
الصحيحين عن سعد : ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى رجلاً ولم
يعط رجلاً . فقلت : يا رسول الله ! أعطيت فلاناً وفلاناً وتركت فلاناً
وهو مؤمن ؟ فقال : « أو مسلم » مرتين أو ثلاثاً . وبسط الكلام

في هذا له مواضع أخر ، وقد صفت في ذلك مجلداً غير ما صفت فيه غير ذلك .

وكلام الناس في هذا الاسم ومسماه كثير ؛ لأنه قطب الدين الذي يدور عليه ، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء ، والمدح والنم ، والثواب والعقاب ، أعظم من اسم الإيمان والكفر ؛ ولهذا سمي هذا الأصل « مسائل الأسماء والأحكام » وقد رأيت لابن الهيثم فيه مصنفاً في أنه قول اللسان فقط ، ورأيت لابن الباقلاني فيه مصنفاً أنه تصديق القلب فقط . وكلاهما في عصر واحد ، وكلاهما يرد على المعتزلة والرافضة .

و « المقصود هنا » ان السلف كنز اعتصامهم بالقرآن والإيمان . فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً . صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان ، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك . ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به ، وما خالفها تأولوه ؛ فهذا تجمد اذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتوا بتحرير دلالتها ، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى ؛ اذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك . والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن :

ليس مقصوده ان يفهم مراد الرسول ؛ بل ان يدفع منازعه عن الاحتجاج بها .

ولهذا قال كثير منهم — كأبي الحسين البصري ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب — ان الأمة اذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدم احداث قول ثالث ؛ بخلاف ما اذا اختلفوا في الأحكام على قولين . فحوزوا ان تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث ، وان يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون ؛ ولكن قالوا : ان الله أراد معنى آخر ، وهم لو تصوروا هذه « المقالة » لم يقولوا هذا ؛ فان أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ والصواب قول ثالث لم يقولوه ؛ لكن قد اعتادوا ان يتأولوا ما خالفهم ، والتأويل عندم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية بجواز ان يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ ، ولم يستشعروا أن التأويل هو مبين لمراد الآية مخبر عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى اذا حملها على معنى .

وكذلك اذا قالوا يجوز ان يراد بها هذا المعنى والأمة قبلهم لم يقولوا أريد بها الا هذا أو هذا . فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة ، وأخبرت أن مراده غير ما أراده ؛ لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى اذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير

حكم بانه مراد . وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله . خالة عن معرفته . وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية : ولكن طائفة قالت : يجوز أن يريد هذا المعنى ، وطائفة قالت يجوز أن يريد هذا المعنى ، وليس فيهم من علم المراد . فجاء الثالث وقال : ههنا معنى يجوز ان يكون هو المراد ، فاذا كانت الأمة من الجاهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال توجه ما قالوه . وبسط هذا اه موضع آخر .

و « المقصود » ان كثيراً من المتأخرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن ، ولا على الايمان الذي جاء به الرسول : بخلاف السلف : فلهذا كان السلف أكمل علماً وايماناً ، وخطوهم أخف وصوابهم أكثر كما قدمناه .

وكان الاصل الذي أسسوه هو ما أمرم الله به في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم) فان هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة ، كما قال تعالى : (وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ، ولا يشفعون الا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون ، ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم . كذلك نجزي الظالمين) فوصفهم سبحانه بأنهم

لا يسبقونه بالقول ، وانهم بأمره يعملون ، فلا يخبرون عن شيء من صفاته ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر سبحانه بما يخبر به ؛ فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره وقوله . كما قال : (لا يسبقونه بالقول) وأعمالهم تابعة لأمره . فلا يعملون الا ما أمرهم هو ان يعملوا به ، فهم مطيعون لأمره سبحانه .

وقد وصف سبحانه بذلك ملائكة النار ، فقال : (قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ، عليها ملائكة غلاظ شداد ، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) وقد ظن بعضهم ان هذا تأكيد . وقال بعضهم : بل لا يعصونه في الماضي ، ويفعلون ما أمروا به في المستقبل . وأحسن من هذا وهذا أن العاصي هو المتع من طاعة الامر مع قدرته على الامثال ، فلو لم يفعل ما أمر به لعجزه لم يكن عاصياً ، فاذا قال : (لا يعصون الله ما أمرهم) لم يكن في هذا بيان انهم يفعلون ما يؤمرون فان العاجز ليس بعاص ولا فاعل لما أمر به ، وقال : (ويفعلون ما يؤمرون) لبيان أنهم قادرون على فعل ما أمروا به ، فهم لا يتركونه لا عجزاً ولا معصية . والمأمور انما يترك ما أمر به لأحد هذين . اما أن لا يكون قادراً وإما ان يكون عاصياً لا يريد الطاعة ، فاذا كان مطيعاً يريد طاعة الأمر وهو قادر وجب وجود فعل ما أمر به . فكذلك الملائكة المذكورون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

وقد وصف الملائكة بأنهم (عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول
وهم بأمره يعملون ، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم . ولا يشفعون الا
لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون ، ومن يقل منهم إني إله من
دونه فذلك نجزيه جهنم ، كذلك نجزي الظالمين)

فالملائكة مصدقون بنجر ربهم . مطيعون لأمره . ولا يخبرون حتى
يخبر ، ولا يعملون حتى يأمر ، كما قال تعالى : (لا يسبقونه بالقول وهم
بأمره يعملون) وقد أمر الله المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله
كذلك ، فان البشر لم يسمعوا كلام الله منه : بل بينهم وبينه رسول
من البشر ، فعليهم أن لا يقولوا حتى يقول الرسول ما بلغهم عن الله ،
ولا يعملون الا بما أمرهم به ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا
لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم)

قال مجاهد : لا تفتانوا عليه بشيء حتى يقضيه الله على لسانه
(تقدموا) معناه تتقدموا وهو فعل لازم وقد قرئ (يقدموا) يقال :
قدم وتقدم ، كما يقال : بين وتبين ، وقد يستعمل قدم متعدياً أي قدم
غيره . لكن هنا هو فعل لازم ، فلا تقدموا معناه لا تقدموا بين يدي
الله ورسوله .

فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين الا تبعاً لما جاء به

الرسول ، ولا يتقدم بين يديه ؛ بل ينظر ما قال ، فيكون قوله تبعاً لقوله ، وعلمه تبعاً لامره . فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين ؛ فلماذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمقوله ، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول ، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول ، فمنه يتعلم وبه يتكلم ، وفيه ينظر ويتفكر ، وبه يستدل . فهذا أصل أهل السنة وأهل البدع لا يجعلون اعتماد في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول ؛ بل على مارأوه أو ذاقوه ، ثم إن وجدوا السنة توافقها والا لم يبالوا بذلك ، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً .

فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة . وأهل النفاق والبدعة ، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة ، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله ، وخالفوا الله ورسوله ، ثم إن لم يعلموا أن ذلك يخالف الرسول . ولو علموا لما قالوا لم يكونوا منافقين ، بل ناقضي الإيمان مبتدعين ، وخطئهم مغفور لهم لا يعاقبون عليه وإن نقصوا به .

فصل

وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل ، بل لا يكون عنده الا جهل وظلم وظن (وما تهوى الانفس : ولقد جاءهم من ربهم الهدى) وذلك لأن ما اخبر به الرسول فهو حق باطناً وظاهراً . فلا يمكن أن يتصور أن يكون الحق في نقيضه ؛ وحينئذ فمن اعتقد نقيضه كان اعتقاده باطلاً ، والاعتقاد الباطل لا يكون علماً . وما أمر به الرسول فهو عدل لا ظلم فيه ، فمن نهى عنه فقد نهى عن العدل ، ومن أمر بضده فقد أمر بالظلم ؛ فان ضد العدل الظلم ، فلا يكون ما يخالفه إلا جهلاً وظلماً ظناً وما تهوى الانفس . وهو لا يخرج عن قسمين أحسنهما أن يكون كان شرعاً لبعض الانبياء ثم نسخ ، وأدناها أن يكون ما شرع قط : بل يكون من المبدل . فكل ما خالف حكم الله ورسوله ، فاما شرع منسوخ واما شرع مبدل ما شرعه الله : بل شرعه شارع بغير اذن من الله ، كما قال : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) لكن هذا وهذا قد يقعان في خفي الامور ودقيقها باجتهاد من اصحابها استفرغوا فيه

وسعهم في طلب الحق ، ويكون لهم من الصواب والاتباع ما يغفر ذلك كما وقع مثل ذلك من بعض الصحابة في مسائل الطلاق والفرائض ونحو ذلك ؛ ولم يكن منهم مثل هذا في جلي الأمور وجليلها ؛ لأن بيان هذا من الرسول كان ظاهراً بينهم فلا يخالفه الا من يخالف الرسول وهم معتصمون بحبل الله يحكمون الرسول فيما شجر بينهم ، لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله . فضلاً عن تعمد مخالفة الله ورسوله .

فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ، ودق على كثير من الناس ما كان جلياً لهم ، فكثرت من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف .

وان كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر الله لهم خطاياهم . ويشيهم على اجتهادهم .

وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلاً يعملها في ذلك الزمان ؛ لأنهم كانوا يجدون من يعينهم على ذلك وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك ؛ لكن تضعيف الاجر لهم في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم ان يكونوا افضل من الصحابة ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة ؛ فان الذي سبق اليه الصحابة من الايمان والجهاد . ومعاداة اهل الأرض في موالاته الرسول وتصديقه ،

وطاعته فيما يخبر به ويوجهه قبل أن تنتشر دعوته وتظهر كلمته ، وتكثر أعوانه وأنصاره وتنتشر دلائل نبوته ، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين ، وانفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقي يحصل مثله لأحد ، كما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو انفق احدكم مثل احد ذهباً ما بلغ مد احدكم ولا نصيفه »

وقد استفاضت النصوص الصحيحة عنه انه قال صلى الله عليه وسلم : « خير القرون قرني الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فجملة القرن الأول أفضل من القرن الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، والثالث أفضل من الرابع ، لكن قد يكون في الرابع من هو افضل من بعض الثالث ، وكذلك في الثالث مع الثاني ، وهل يكون فيمن بعد الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة المفضولين لا الفاضلين ؟ هذا فيه نزاع ، وفيه قولان حكاهما القاضي عياض وغيره ومن الناس من يفرضها في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز ، فان معاوية له مزية الصفة والجهاد مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمر له مزية فضيلته من العدل والزهد . والخوف من الله تعالى ، وبسط هذا له موضع آخر .

و « المقصود هنا » ان من خالف الرسول فلا بد ان يتبع الظن

وما تهوى الأنفس ، كما قال تعالى في المشركين الذين يعبدون اللات والعزى : (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) .

وقال في الذين يخبرون عن الملائكة انهم اناث : (ان الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون للملائكة تسمية الاثى ، وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن ، وان الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، فاعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا ، ذلك مبلغهم من العلم ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بمن اهتدى) وم جعلهم من العلم ان اناثاً كما قال : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) وفي القراءة الأخرى (عند الرحمن اناثاً ، اشهدوا خلقهم ؟ ستكتب شهادتهم ويسئلون) وهؤلاء قال عنهم : (ان يتبعون إلا الظن) لأنه خبر محض ليس فيه عمل ، وهناك : (وما تهوى الأنفس) لأنهم كانوا يعبدونها ويدعونها ، فهناك عبادة وعمل بهوى انفسهم . فقال : (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس) والذي جاء به الرسول كما قال : (والنجم اذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى ، علمه شديد القوى) وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس . فان كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها ، كان غايته الظن الذي لا يغنى من الحق شيئاً .

كاحتجاجهم بقياس فاسد أو نقل كاذب . أو خطاب ألقى إليهم اعتقدوا
انه من الله وكان من القاء الشيطان .

وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا ، اما
أن يحتج بأدلة عقلية ويظهر برهانا وأدلة قطعية ، وتكون شبهات فاسدة
مركبة من ألفاظ مجملة ، ومعان متشابهة . لم يميز بين حقها وباطلها ، كما
يوجد مثل ذلك في جميع ما يحتج به من خالف الكتاب والسنة ، إنما
يركب حججه من ألفاظ متشابهة ، فاذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين
الحق من الباطل ، وهذه هي الحجج العقلية . وان تمسك المبطل بحجج
سمعية فاما أن تكون كذبا على الرسول ، او تكون غير دالة على ما احتج
بها أهل البطول ، فالتمنع اما في الاسناد واما في المتن ودلالته على
ما ذكر ، وهذه الحجة السمعية هذه حجة أهل العلم الظاهر .

وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة فان أهل الحق
من هؤلاء لهم الهامات صحيحة مطابقة ، كما في الصحيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال : « قد كان في الامم قبلكم محدثون ، فان
يكن في أمتي أحد فعمر » وكان عمر يقول اقتربوا من أفواه المطيعين
واسمعوا منهم ما يقولون فانها تجلى لهم أمور صادقة .

وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

قال : « اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله . ثم قرأ قوله : (ان في ذلك آيات للمتوسمين) وقال بعض الصحابة : أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم ، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فاذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها » وفي رواية « فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي » فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به .

وكانوا يقولون ان السكينة تنطق على لسان عمر رضي الله عنه ، وقال صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء واستعان عليه وكل اليه ، ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده » وقال الله تعالى (نور على نور) نور الايمان مع نور القرآن . وقال تعالى : (أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه) وهو المؤمن على بينة من ربه ، ويتبعه شاهد من الله . وهو القرآن شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الايمان ، وهذا القدر مما أقرب به حذاق النظر لما تكلموا في وجوب النظر وتحصيه للعالم ، فقليل لهم : أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله تحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون النظر ، كما قال الشيخ الملقب بالكيري - للرازي ورفيقه وقد قال له ياشيخ ! بلغنا أنك تعلم علم اليقين فقال : نعم ! فقالا : كيف تعلم ونحن نتناظر

في زمان طويل كلما ذكر شيئاً أفسدته . وكما ذكرت شيئاً أفسده ؟
فقال : - هو واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ، فجعلنا
يعجبنا من ذلك ويكرران الكلام ، وطلب أحدهما أن تحصل
له هذه الواردات فعلمه الشيخ وأدبه حتى حصلت له ، وكان من
العتزلة النفاة .

فتبين له ان الحق مع أهل الاثبات ، وان الله سبحانه فوق سمواته ،
وعلم ذلك بالضرورة ، رأيت هذه الحكاية بخط القاضي نجم الدين احمد
ابن محمد بن خلف المقدسي ، وذكر ان الشيخ الكبير حكاه له ، وكان
قد حدثني بها عن غير واحد حتى رأيتها بخطه . وكلام المشايخ في مثل
هذا كثير ، وهذا الوصف الذي ذكره الشيخ جواب لهم بحسب
ما يعرفون ، فانهم قد قسموا العلم الى ضروري ونظري ، والنظري
مستند الى الضروري ، والضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق
لزوما لا يمكنه معه الانفكاك عنه ، وهذا حد القاضي ابي بكر ابن الطيب
وغيره . فخاصته انه يلزم النفس لزوما لا يمكن مع ذلك دفعه ، فقال
لهم : علم اليقين عندنا هو من هذا الجنس ، وهو علم يلزم النفس لزوما
لا يمكنه مع ذلك الانفكاك عنه ، وقال : واردات ؛ لأنه يحصل مع العلم
طمأنينة وسكينة توجب العمل به ، فالواردات تحصل بهذا وهذا ، وهذا
قد أقر به كثير من حذاق النظر . متقدمهم كالكلية الهراسي والغزالي

وغيرها - ومتأخريهم - كالرازي والآمدى - وقالوا نحن لا نكر ان يحصل لناس علم ضروري بما يحصل لنا بالنظر ، هذا لاندفعه ، لكن ان لم يكن علماً ضروريا فلا بد له من دليل والدليل يكون مستلزما للمدلول عليه ، بحيث يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول عليه . قالوا : فان كان لو دفع ذلك الاعتقاد الذي حصل له لزم دفع شيء مما يعلم بالضرورة ، فهذا هو الدليل ، وان لم يكن كذلك فهذا هوس لا يلتفت اليه ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود ان هذا الجنس واقع لكن يقع ايضا ما يظن انه منه كثير ، او لا يميز كثير منهم الحق من الباطل ، كما يقع في الادلة العقلية والسمعية . فمن هؤلاء من يسمع خطابا او يرى من يأمره بقضية ويكون ذلك الخطاب من الشيطان ، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان وهو يحسب انه من اولياء الله من رجال الغيب .

ورجال الغيب هم الجن ، وهو يحسب انه انسي ، وقد يقول له : انا الحضر ، او الياس . بل انا محمد ، او ابراهيم الخليل او المسيح ، او ابو بكر ، او عمر . او انا الشيخ فلان ، او الشيخ فلان ممن يحسن بهم الظن . وقد يطير به في الهواء او يأتيه بطعام او شراب او نفقة ، فيظن هذا كرامة : بل آية ومعجزة تدل على ان هذا من رجال الغيب او من الملائكة ، ويكون ذلك شيطانا لبس عليه . فهذا

ومثله واقع كثيراً أعرف منه وقائع كثيرة ، كما أعرف من الغلط في السمعيات والعقليات .

فهؤلاء يتبعون ظناً لا يقني من الحق شيئاً ولو لم يتقدموا بين يدي الله ورسوله : بل اعتصموا بالكتاب والسنة لتبين لهم ان هذا من الشيطان ، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووجدته وما يجده محبوباً اليه بغير علم ولا هدى ولا بصيرة . فيكون متبعاً لهواه بلا ظن ، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس . وهؤلاء إذا طلب من أحدهم حجة ذكر تقليده لمن يحبه من آبائه وأسلافه ، كقول المشركين : (انا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) وان عكسوا احتجوا بالقدر . وهو ان الله أراد هذا وسلطاناً عليه ، فهم يعملون بهوام وإرادة نفوسهم بحسب قدرتهم كالملوك المسلطين ، وكان الواجب عليهم ان يعملوا بما أمر الله ، فيتبعون أمر الله وما يحبه ويرضاه . لا يتبعون إرادتهم وما يحبونه هم ويرضونه . وأن يستعينوا بالله ، فيقولون : (إياك نعبد . وإياك نستعين) لا حول ولا قوة الا بالله ، لا يعتمدون على ما أوتوه من القوة والتصرف والحال : فان هذا من الجد ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عقب الصلاة وفي الاعتدال بعد الركوع : « اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

فالدوق والوجد هو يرجع إلى حب الانسان ووجدته بحلاوته
وذوقه وطعمه ، وكل صاحب محبة فله في محبوبه ذوق ووجد . فان لم
يكن ذلك بسلطان من الله وهو ما أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم
كان صاحبه متبعاً لهواه بغير هدى ، وقد قال الله تعالى : (ومن أضل
ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقال تعالى : (وما لكم أن لا
تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه . وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما
اضطررتم اليه ، وان كثيرا ليضلون بهوائهم بغير علم ان ربك هو
أعلم بالمعتدين) .

وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب أو ما يراه من الأنوار
والاشخاص الغيبية ، ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة فأنما يتبع ظناً لا
يغني عن الحق شيئاً .

فليس في المحدثين الملهمين أفضل من عمر ، كما قال صلى الله
عليه وسلم « انه قد كان في الأمم قبلكم محدثون فان يكن في أمتي
منهم أحد فعمر منهم » وقد وافق عمر ربه في عدة أشياء ، ومع هذا
فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول ، ولا يقبل ما يرد عليه حتى
يعرضه على الرسول ، ولا يتقدم بين يدي الله ورسوله ؛ بل يجعل ما
ورد عليه إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع
إلى السنة ، وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه . فيرجع إلى بيان

الصديق وارشاده وتعليمه ، كما جرى يوم الحديبية ، ويوم مات الرسول .
ويوم ناظره في مانعي الزكاة وغير ذلك ، وكانت المرأة ترد عليه مايقوله
وتذكر الحجة من القرآن . فيرجع اليها كما جرى في مهور النساء . ومثل
هذا كثير .

فكل من كان من أهل الالهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل
من عمر ، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعاً لما
جاء به الرسول ، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لما ورد عليه ، وهؤلاء
الذين أخطؤوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم ، وظنوا ان
ذلك يقتضيهم عن اتباع العلم المنقول .

وصار أحدم يقول : أخذوا علمهم ميتاً عن ميت ، وأخذنا علمنا
عن الحي الذي لا يموت ، فيقال له : أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو
حق ، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك اما من المشركين ،
وإما من اليهود والنصارى ، وأما ما ورد عليك فمن أين لك انه وحي
من الله ؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان ؟

و « الوحي » وحيان : وحي من الرحمن ، ووحى من الشيطان .
قال تعالى : (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم) وقال
تعالى : (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحي

بعضهم الى بعض زخرف القول غروراً) وقال تعالى : (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين) وقد كان المختار بن أبي عبيد من هذا الضرب ، حتى قيل لابن عمر وابن عباس قيل لأحدهما انه يقول انه يوحى إليه ، فقال : (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم) وقيل للآخر : انه يقول انه ينزل عليه ، فقال (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين) .

فهؤلاء يحتاجون الى الفرقان الايماني القرآني النبوي الشرعي أعظم من حاجة غيرهم ، وهؤلاء لهم حسيات يرونها ويسمعونها ، والحسيات يضطر اليها الانسان بغير اختياره ، كما قد يرى الانسان أشياء ويسمع أشياء بغير اختياره ، كما ان النظر لهم قياس ومعقول ، وأهل السمع لهم أخبار منقولات ، وهذه الأنواع الثلاثة هي طرق العلم : الحس والخبر والنظر ، وكل انسان [يستدل] من هذه الثلاثة في بعض الأمور ؛ لكن يكون بعض الأنواع أغلب على بعض الناس في الدين وغير الدين ، كالطب فانه تجربات وقياسات ، وأهله منهم من تغلب عليه التجربة ومنهم من يغلب عليه القياس ، والقياس أصله التجربة ، والتجربة لا بد فيها من قياس : لكن مثل قياس العاديات لا تعرف فيه العلة والمناسبة ، وصاحب القياس من يستخرج العلة المناسبة ويعلق الحكم بها ، والعقل خاصة القياس والاعتبار والقضايا الكلية ، فلا بد له من الحسيات التي

هي الأصل ليعتبر بها . والحس ان لم يكن مع صاحبه عقل والا
فقد يغلط .

والناس يقولون : غلط الحس . والغلط تارة من الحس . وتارة
من صاحبه : فان الحس يرى أمراً معيناً ، فيظن صاحبه فيه شيئاً آخر
فيؤتى من ظنه . فلا بد له من العقل .

ولهذا النائم يرى شيئاً وتلك الأمور لها وجود وتحقيق : ولكن هي
خيالات وأمثلة : فلما عذب ظنها الرأى نفس الحقائق كالذي يرى نفسه
في مكان آخر يكلم أمواناً ويكلمونه ، ويفعل أموراً كثيرة وهو في
النوم ، يحزم بأنه نفسه الذي يقول ويفعل . لأن عقله عذب عنه ،
وتلك الصورة التي رآها مثال صورته وخيالها : لكن غاب عقله عن
نفسه . حتى ظن ان ذلك المثال هو نفسه فلما تاب إليه عقله علم ان
ذلك خيالات ومثالات ، ومن الناس من لا يغيب عقله بل يعلم في المنام
أن ذلك في المنام ، وهذا كالذي يرى صورته في المرآة أو صورة غيره .
فاذا كان ضعيف العقل ظن أن تلك الصورة هي الشخص ، حتى انه
يفعل به ما يفعل بالشخص . وهذا يقع للصبيان والبله ، كما ينخل
لأحدم في الضوء شخص يتحرك ويصمد وينزل ، فيظنونه شخصاً
حقيقة ، ولا يطمون أنه خيال ، فالحس إذا أحس [حساً] صحيحاً لم يغلط .
لكن معه عقل لم يميز بين هذا العين والمثال : فان العقل قد عقل قبل

هذا أن مثل هذا يكون مثلاً ، وقد عقل لوازم الشخص بعينه ، وأنه لا يكون في الهواء ولا في المرآة ، ولا يكون بدنه في غير مكانه . وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين .

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ماله وجود في الخارج ، وما لا يكون موجوداً إلا في أنفسهم كحال النائم ، وهذا يعرفه كل أحد ، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصاً يرونها عياناً ، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره ويخاطبهم أولئك الأشخاص ، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها ، وأما إلى غير عرفات ، ويأتونهم بذهب وفضة ، وطعام ولباس ، وسلاح وغير ذلك ، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضاً بمن يطلبونه ، مثل من يكون له ارادة في امرأة أو صبي ، فيأتونه بذلك أما محمولا في الهواء وأما بسعي شديد ، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يتمكنه المقام معه أو يخبر أنه سمع خطاباً ، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه . فهذا كله موجود كثيراً ؛ لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان . وأنه من السحر ، وإن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر .

ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن . ويقول : هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا . ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو

ملائكة . فان كانوا غير معروفين قال هؤلاء رجال الغيب وان تسموا فقالوا: هذا هو الحضر ، وهذا هو الياس ، وهذا هو أبو بكر وعمر . وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك ، ظن أن الأمر كذلك .

فهنا لم يغلط لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء ، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة ، ومن يرى ذلك عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال انه النبي ، أو الشيخ ، أو قيل له ذلك فيه ، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك .

والذي له عقل وعلم يعلم ان هذا ليس هو النبي صلى الله عليه وسلم . تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع ، مثل أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله ، وتارة يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يأتي أحداً من أصحابه بعد موته في اليقظة . ولا كان يخاطبهم من قبره ، فكيف يكون هذا لي . وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره ، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا .

وهذا يقع كثيراً لكثير من هؤلاء ، ويسمون تلك الصورة رقيقة

فلان ، وقد يقولون : هو معناه تشكى . وقد يقولون : روحانيته .
ومن هؤلاء من يقول : اذا مت فلا تدعوا أحداً يغسلني ولا فلاناً
يحضرني ، فاني أنا أغسل نفسي . فاذا مات رأوه قد جاء وغسل
ذلك البدن ، ويكون ذلك جنياً قد قال لهذا الميت انك تجيء بعد
الموت ، واعتقد ذلك حقاً ؛ فانه كان في حياته يقول له أموراً وغرض
الشيطان أن يضل أصحابه ، وأما بلاد المشركين كالهند فهذا كثيراً ما يرون
الميت بعد موته جاء وفتح حانوته ، ورد ودائع وقضى ديوناً ، ودخل
الى منزله ثم ذهب ، وهم لا يشكون أنه الشخص نفسه وإنما هو شيطان
تصور في صورته .

ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره ، والميت على سريره
وهو يراه آخذاً يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخاً بعد أبيه ،
فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون
غيره ، وإنما كان شيطاناً . ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه
خالداً وغير خالد ، وقال لهم انه من رجال الغيب ، وهم يعتقدون أنه من
الانس الصالحين ويسمونه خالداً الغيبي . وينسبون الشيخ اليه فيقولون :
محمد الخالدي ونحو ذلك .

فان الجن مأمورون ومنهيون ، كالانس وقد بعث الله الرسل
من الانس إليهم وإلى الانس ، وأمر الجميع بطاعة الرسل . كما قال

تعالى : (يا معشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا ، قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا ، وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين) وهذا بعد قوله : (ويوم يحشرهم جميعاً يا معشر الجن قد استكثرتم من الانس ، وقال أولياؤهم من الانس : ربنا استمتع بعضنا ببعض ، وبلغنا أجلنا الذي أجلت لنا . قال النار مشواكم خالدين فيها إلا ما شاء الله) .

قال غير واحد من السلف : أي كثير من أغويتهم من الانس وأضللتهم . قال البغوي : قال بعضهم : استمتع الانس بالجن ما كانوا يلقون لهم : من الارجيف . والسحر ، والكهانة ، وتزيينهم لهم الأمور التي يهينونها ويسهل سبيلها عليهم ، واستمتع الجن بالانس طاعة الانس لهم فيما يزينون لهم من الضلالة والمعاصي . قال محمد بن كعب : هو طاعة بعضهم لبعض ، وموافقة بعضهم بعضاً . وذكر ابن أبي حاتم عن الحسن البصري . قال : ما كان استمتع بعضهم ببعض الا أن الجن أمرت وعملت الانس ، وعن محمد بن كعب قال هو الصِّحابة في الدنيا ، وقال ابن السائب استمتع الانس بالجن استعاذتهم بهم ، واستمتع الجن بالانس ان قالوا : قد أسرنا الانس مع الجن حتى عاذوا بنا ، فيزدادون شرفاً في أنفسهم ، وعظماً في نفوسهم ، وهذا كقوله : (وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فزادهم رهقاً)

قلت « الاستمتاع بالشيء » هو أن يتمتع به فينال به ما يطلبه ويريد ويهواه . ويدخل في ذلك استمتاع الرجال بالنساء بعضهم ببعض كما قال : (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة) ومن ذلك الفواحش ، كاستمتاع الذكور بالذكور والإناث بالإناث .

ويدخل في هذا الاستمتاع بالاستخدام وأئمة الرياسة كما يتمتع الملوك والسادة بجنودهم ومماليكهم . ويدخل في ذلك الاستمتاع بالاموال كاللباس ، ومنه قوله : (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وكان من السلف من يتمتع المرأة بخادم فهي تستمتع بخدمته . ومنهم من يتمتع بكسوة أو نفقة . ولهذا قال الفقهاء : أعلى المتعة خادم ، وأدناها كسوة تجزى فيها الصلاة .

وفي « الجملة » استمتاع الانس بالجن والجن بالانس يشبه استمتاع الانس بالانس ، قال تعالى : (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين) وقال تعالى : (وتقطعت بهم الأسباب) قال مجاهد : هي المودات التي كانت لغير الله ، وقال الحليل : (إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودة بينكم في الحياة الدنيا . ثم يوم القيامة يكفر بعضكم ببعض . ويلعن بعضكم بعضاً) وقال تعالى : (أفرايت من اتخذ الهه هواه) فالمشرك يعبد ما يهواه ، واتباع الهوى هو استمتاع من صاحبه بما يهواه . وقد وقع في الانس والجن هذا كله .

وتارة يخدم هؤلاء لهؤلاء في أغراضهم . وهؤلاء لهؤلاء في أغراضهم فالجن تأتيه بما يريد من صورة أو مال أو قتل عدوه ، والانس تطيع الجن . فتارة تسجد له ، وتارة تسجد لما يأمره بالسجود له ، وتارة تمكنه من نفسه ، فيفعل به الفاحشة . وكذلك الجنيات منهن من يريد من الانس الذي يخدمه ما يريد نساء الانس من الرجال ، وهذا كثير في رجال الجن ونسائهم ، فكثير من رجالهم ينال من نساء الانس ما يناله الانسي . وقد يفعل ذلك بالذكران .

وصرع الجن للانس هو لأسباب ثلاثة : تارة يكون الجنى يحب المصروع فيصرعه ليمتع به . وهذا الصرع يكون أرفق من غيره وأسهل ، وتارة يكون الانسي آذام إذا بال عليهم ، أو صب عليهم ماء حاراً . أو يكون قتل بعضهم أو غير ذلك من أنواع الأذى وهذا أشد الصرع . وكثيراً ما يقتلون المصروع ، وتارة يكون بطريق العبث به كما يعبت سفهاء الانس ببناء السبيل .

ومن استمتع الانس بالجن استخدامهم في الأخبار بالأمور الغائبة ، كما يخبر الكهان ، فان في الانس من له غرض في هذا ؛ لما يحصل به من الرياسة والمال وغير ذلك ، فان كان القوم كفاراً كما كانت العرب لم تنال بأن يقال : انه كاهن كما كان بعض العرب كهاناً ، وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وفيها كهان ، وكان المنافقون يطلبون التحاكم إلى

الكهان ، وكان أبو أبرق الأسلمي أحد الكهان قبل ان يسلم ، وان كان القوم مسلمين لم يظهر أنه كاهن . بل يجعل ذلك من بنب الكرامات . وهو من جنس الكهان ، فانه لا يخدم الانسي بهذه الأخبار إلا لما يستمتع به من الانسي . بان يطيعه الانسي في بعض ما يريد اما في شرك وإما في فاحشة واما في أكل حرام ، وإما في قتل نفس بغير حق .

فالشياطين لهم غرض فيما نهى الله عنه من الكفر والفسوق والعصيان ، ولهم لذة في الشر والفتن يحبون ذلك وان لم يكن فيه منفعة لهم . وهم يأمرؤن السارق أن يسرق ويذهبون إلى أهل المال ، فيقولون : فلان سرق متاعكم : ولهذا يقال : القوة الملكية والبهيمة والسبعة والشرطانية . فان الملكية فيها العلم النافع والعمل الصالح : والبهيمة فيها الشهوات كالأكل والشرب . والسبعة فيها الغضب وهو دفع المؤذى . وأما الشرطانية فشر محض ليس فيها جلب منفعة ولا دفع مضرة .

والفلاسفة ونحوهم ممن لا يعرف الجن والشياطين لا يعرفون هذه وإنما يعرفون الشهوة والغضب . والشهوة والغضب خلقا لمصلحة ومنفعة : لكن المنعوم هو العدوان فيها ، وأما الشيطان فيأمر بالشر الذي لا منفعة فيه . ويحب ذلك . كما فعل ابليس بآدم لما وسوس له ، وكما

امتنع من السجود له ، فالحسد يأمر به الشيطان ، والحاسد لا ينتفع
بزوال النعمة عن المحسود . لكن يبغض ذلك ، وقد يكون بغضه لفوات
غرضه ، وقد لا يكون .

ومن استمتع الانس بالجن استخدامهم في احضار بعض ما يطلبونه
من مال وطعام ، وثياب ونفقة ؛ فقد يأتون ببعض ذلك ، وقد بدلونه
على كثر وغيره . واستمتع الجن بالانس استعمالهم فيما يريد الشيطان
من كفر وفسوق ومعصية .

ومن استمتع الانس بالجن استخدامهم فيما يطلبه الانس من شرك
وقتل وفواحش ، فتارة يمثل الجنى في صورة الانسي ، فاذا استغاث
به بعض أتباعه أتاها فظن انه الشيخ نفسه ، وتارة يكون التابع قد
نادى شيخه وهتف به ياسيدي فلان فينقل الجنى ذلك الكلام الى الشيخ
بمثل صوت الانسي حتى يظن الشيخ انه صوت الانسي بعينه . ثم إن
الشيخ يقول : نعم ! وبشير إشارة يدفع بها ذلك المكروه ، فيأتي
الجنى بمثل ذلك الصوت والفعل ، فيظن ذلك الشخص أنه شيخه نفسه
وهو الذي أجابه ، وهو الذي فعل ذلك حتى ان تابع الشيخ قد
يكون يده في اناة يأكل ، فيضع الجنى يده في صورة يد الشيخ ويأخذ
من الطعام ؛ فيظن ذلك التابع أنه شيخه حاضر معه ، والجنى يمثل
للشيخ نفسه مثل ذلك الاناء ؛ فيضع يده فيه حتى يظن الشيخ أن يده

فى ذلك الاناء ، فاذا حضر للمريد ذكر له الشيخ ان يدي كانت فى
الاناء فيصدقه . ويكون بينهما مسافة شهر ، والشيخ موضعه ، ويده لم تطل ،
ولكن الجني مثل للشيخ ومثل للمريد . حتى ظن كل منها أن احدهما
عند الآخر ، وانما كان عنده مائثه الجني وخيله .

وإذا سئل الشيخ المخدم عن أمر غائب اما سرقة واما شخص
مات وطلب منه أن يخبر بحاله . أو علة فى النساء أو غير ذلك ، فان
الجني قد يمثل ذلك فيريهِ صورة المسروق ، فيقول الشيخ : ذهب لكم
كذا وكذا ، ثم إن كان صاحب المال معظما ، وأراد أن يبدله على
سرقة ، مثل له الشيخ الذي أخذه أو المكان الذي فيه المال فيذهبون
اليه فيجدونه كما قال ، والاكثر منهم أنهم يظهرون صورة المال ولا
يكون عليه ؛ لأن الذي سرق المال معه أيضاً جني يخدمه ، والجني
يخاف بعضهم من بعض كما ان الانس يخاف بعضهم بعضاً ، فاذا دل الجني
عليه جاء اليه أولياء السارق فأذوه . وأحيانا لا يدل لكون السارق
وأعوانه يخدمونه ويرشونه ، كما يصيب من يعرف اللصوص من الانس
تارة يعرف السارق ولا يعرف به ، إما لرغبة بناها منه وإما لرغبة
وخوف منه ، وإذا كان المال المسروق لكبير يخافه ويرجوه عرف سارقه ،
فهذا وامثاله من استمتاع بعضهم ببعض .

والجن مكلفون كتكليف الانس . ومحمد صلى الله عليه وسلم مرسل

إلى الثقلين الجن والانس ، وكفار الجن يدخلون النار بالنصوص
واجماع المسلمين .

وأما مؤمنوهم : ففيهم قولان . واكثر العلماء على أنهم يثابون أيضاً ويدخلون
الجنة . وقد روى أنهم يكونون في ربضها يراهم الانس من حيث لا يرون الانس
عكس الحال في الدنيا ، وهو حديث رواه الطبراني في معجمه الصغير
يحتاج إلى النظر في اسناده .

وقد احتج ابن أبي ليلي وأبو يوسف على ذلك بقوله تعالى :
(ولكل درجات مما عملوا) وقد ذكر الجن والانس : الأبرار والفجار
في الأحقاف والانعام . واحتج الأوزاعي وغيره بقوله تعالى : (لم
يطمئنن انس قبلهم ولا جان) وقد قال تعالى في الأعراف : (أولئك
الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والانس
إنهم كانوا خاسرين ولكل درجات مما عملوا) وقد تقدم قبل هذا
ذكر أهل الجنة . وقوله : (أولئك الذين تتقبل عنهم أحسن ما عملوا
وتتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة) ثم قال : (ولكل درجات مما
عملوا ، وليوفيهم أعمالهم ، وهم لا يظلمون) قال عبد الرحمن بن زيد
ابن أسلم : درجات أهل الجنة تذهب علوا ودرجات أهل النار تذهب
سفلا . وقد قال تعالى عن قول الجن : (منا الصالحون ومنا دون
ذلك كنا طرائق قدا) وقالوا : (وانا منا المسلمون ومنا القاسطون ، فمن

أسلم فأولئك تحروا . رشداً . وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ،
ففيهم الكفار والفساق والعصاة . وفيهم من فيه عبادة ودين بنوع من
قلة العلم كما في الانس . وكل نوع من الجن يميل إلى نظيره من الانس .
فاليهود مع اليهود ، والنصارى مع النصارى ، والمسلمون مع المسلمين .
والفساق مع الفساق . وأهل الجهل والبدع مع أهل الجهل والبدع .

واستخدام الانس لهم مثل استخدام الانس للانس بشيء : منهم
من يستخدمهم في المحرمات من الفواحش والظلم والشرك والقول على
الله بلا علم ، وقد يظنون ذلك من كرامات الصالحين ، وإنما هو من
أفعال الشياطين .

ومنهم من يستخدمهم في أمور مباحة ، اما احضار ماله أو دلالة
على مكان فيه مال ليس له مالك معصوم . أو دفع من يؤذيه ونحو
ذلك ، فهذا كاستعانة الانس بعضهم ببعض في ذلك .

و « النوع الثالث » أن يستعملهم في طاعة الله ورسوله ، كما
يستعمل الانس في مثل ذلك . فيأمرهم بما أمر الله به ورسوله .
وينهاهم عما نهى الله عنه ورسوله كما يأمر الانس وينهاهم . وهذه حال
نبينا صلى الله عليه وسلم وحال من اتبعه واقتدى به من أمته .
وهم أفضل الخلق . فانهم يأمرون الانس والجن بما أمر الله به ورسوله .

وينهون الانس والجن عما نهام الله عنه ورسوله ؛ اذ كان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مبعوثاً بذلك الى الثقلين الانس والجن ، وقد قال الله له : (قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين) وقال : (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) .

وعمر رضي الله عنه لما نادى ياسارية الجبل ! قال : ان لله جنوداً يبلغون صوتي . وجنود الله هم من الملائكة ومن صالحي الجن ، فجنود الله بلغوا صوت عمر الى سارية . وهو أنهم نادوه بمثل صوت عمر ، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة . وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه . فيقول : يا فلان ! فيعان على ذلك فيقول : الواسطة بينها يا فلان ، وقد يقول لمن هو بعيد عنه يا فلان احبس الماء ، تعال الينا ، وهو لا يسمع صوته ، فيناديه الواسطة بمثل ذلك يا فلان احبس الماء ، ارسل الماء ؛ اما بمثل صوت الأول ان كان لا يقبل الا صوته والا فلا يضر بأي صوت كان إذا عرف ان صاحبه قد ناداه .

وهذه حكاية : كان عمر مرة قد أرسل جيشاً فجاء شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار الجيش وشاع الخبر ، فقال عمر : من أين لكم

هذا ؟ قالوا شخص صفته كيت وكيت فأخبرنا ، فقال عمر ذاك أبو الهيثم يريد الجن ، وسيجيء بريد الانسان بعد ذلك بأيام .

وقد يأمر الملك بعض الناس بأمر ويستكنمه اياه فيخرج فيرى الناس يتحدثون به ، فان الجن تسمعه وتخبر به الناس ، والذين يستخدمون الجن في المباحات يشبه استخدام سليمان ، لكن أعطى ملكا لا ينبغي لأحد بعده ، وسخرت له الانس والجن ، وهذا لم يحصل لغيره والنبي صلى الله عليه وسلم لما تفلت عليه العفريت ليقطع عليه صلاته قال : « فأخذته فنزعته حتى سال لعابه على يدي ، وأردت أن أربطه الى سارية من سواري المسجد ، ثم ذكرت دعوة أخي سليمان فأرسلته » فلم يستخدم الجن أصلا ؛ لكن دعاهم الى الايمان بالله ، وقرأ عليهم القرآن ، وبلغهم الرسالة ، وبياعهم كما فعل بالانس .

والذي أوتيته صلى الله عليه وسلم أعظم مما أوتيته سليمان ؛ فانه استعمل الجن والانس في عبادة الله وحده ، وسعادتهم في الدنيا والآخرة لا لغرض يرجع اليه الا ابتغاء وجه الله وطلب مرضاته ، واختار أن يكون عبداً رسولاً على أن يكون نبياً ملكاً ، فداود وسليمان ويوسف أنبياء ملوك ، وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد رسل عبيد ، فهو أفضل ، كفضل السابقين المقربين على الأبرار أصحاب اليمين ، وكثير ممن يرى هذه العجائب الخارقة يعتقد أنها من كرامات الأولياء ، وكثير من أهل

الكلام والعلم لم يعرفوا الفرق بين الأنبياء والصالحين في الآيات الخارقة وما لأولياء الشيطان من ذلك - من السحرة والكهان والكفار من المشركين وأهل الكتاب، وأهل البدع والضلال من الداخلين في الاسلام فجعلوا الخوارق جنساً واحداً. وقالوا : كلها يمكن أن تكون معجزة اذا اقترنت بدعوى النبوة والاستدلال بها والتحدي بمثلها .

واذا ادعى النبوة من ليس بنبي من الكفار والسحرة فلا بد أن يسلبه الله ما كان معه من ذلك ، وأن يقيض له من يعارضه ، ولو عارض واحد من هؤلاء النبي لأعجزه الله ، فخاصة المعجزات عند عدم مجرد كون المرسل اليهم لا يأتون بمثل ما أتى به النبي مما لم يكن معتاداً للناس ، قالوا : ان عجز الناس عن المعارضة خرق عادة ، فهذه هي المعجزات عند عدم . وهم ضاهوا سلفهم من المعتزلة الذين قالوا المعجزات هي خرق العادة . لكن أنكروا كرامات الصالحين ، وأنكروا أن يكون السحر والكهانة الا من جنس الشعبنة والحيل ، لم يعلموا أن الشياطين تعين على ذلك . وأولئك أثبتوا الكرامات ثم زعموا أن المسلمين أجمعوا على أن هذه لا تكون الا لرجال صالح أو نبي . قالوا : فاذا ظهرت على يد رجل كان صالحاً بهذا الاجماع .

وهؤلاء أنفسهم قد ذكروا أنها يكون للسحرة ما هو مثلاً ، وتناقضوا في ذلك ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

فصار كثير من الناس لا يعلمون ما للسحرة والكهان ، وما يفعله الشياطين من العجائب ، وظنوا أنها لا تكون الا لرجل صالح ؛ فصار من ظهرت هذه له يظن أنها كرامة ، فيقوى قلبه بأن طريقته هي طريقة الأولياء . وكذلك غيرهم يظن فيه ذلك ثم يقولون : الولي إذا تولى لا يعترض عليه ، فمنهم من يراه مخالفاً لما علم بالاضطرار من دين الرسول مثل ترك الصلاة المفروضة ، وأكل الحبائث كالخمر والحشيشة والميتة وغير ذلك ، وفعل الفواحش ، والفحش والتفحش في المنطق ، وظلم الناس وقتل النفس بغير حق ، والشرك بالله ، وهو مع ذلك يظن فيه أنه ولي من أولياء الله قد وهبه هذه الكرامات بلا عمل فضلاً من الله تعالى ولا يعلمون ان هذه من أعمال الشياطين ، وان هذه من أولياء الشياطين تضل بها الناس وتغويهم .

ودخلت الشياطين في أنواع من ذلك ، فتارة يأتون الشخص في النوم يقول أحدم : أنا أبو بكر الصديق ، وأنا أتوبك لي ، وأصير شيخك . وأنت تتوب الناس لي ، ويلبسه فيصبح وعلى رأسه ما ألبسه فلا يشك ان الصديق هو الذي جاءه ولا يعلم أنه الشيطان ، وقد جرى مثل هذا لعدة من المشايخ بالعراق والجزيرة والشام ، وتارة يقص شعره في النوم فيصبح فيجد شعره مقصوصاً ، وتارة يقول : أنا الشيخ فلان فلا يشك ان الشيخ نفسه جاءه وقص شعره .

وكثيراً ما يستغيث الرجل بشيخه الحي أو الميت ، فيأتونه في صورة ذلك الشيخ . وقد يخلصونه مما يكره فلا يشك أن الشيخ نفسه جاءه ، أو أن ملكاً تصور بصورته وجاءه ، ولا يعلم أن ذلك الذي تمثل إنما هو الشيطان لما أشرك بالله أضلته الشياطين ، والملائكة لا تجيب مشركاً .

وتارة يأتون الى من هو خال في البرية وقد يكون ملكاً أو أميراً كبيراً ، ويكون كافراً ، وقد انقطع عن أصحابه وعطش وخاف الموت ، فيأتيه في صورة انسي ويسقيه ويدعوه الى الاسلام ويتوبه ، فيسلم على يديه ويتوبه ويطعمه ، ويدله على الطريق ، ويقول من أنت ؟ فيقول : أنا فلان ويكون [من مؤمني الجن] (١) .

كما جرى مثل هذا لي . كنت في مصر في قلعتها ، وجرى مثل هذا الى كثير من الترك من ناحية المشرق ، وقال له ذلك الشخص أنا ابن نيمية فلم يشك ذلك الامير اني أنا هو ، وأخبر بذلك ملك ماردين ، وأرسل بذلك ملك ماردين الى ملك مصر رسولا وكنت في الحبس ؛ فاستعظموا ذلك وأنا لم اخرج من الحبس ، ولكن كان هذا جنياً نجبنا فيصنع بالترك التتر مثل ما كنت أصنع بهم ؛ لما جاءوا الى دمشق : كنت أدعوم الى الاسلام فاذا نطق أحدهم بالشهادتين أطعمتهم

(١) بالاصل في موضع .

ما تيسر ، فعمل معهم مثل ما كنت أعمل ، وأراد بذلك اكرامي ليظن
ذاك اني أنا الذي فعلت ذلك .

قال لي طائفة من الناس . فلم لا يجوز أن يكون ملكا ؟ قلت
لا . إن الملك لا يكذب ، وهذا قد قال أنا ابن تيمية وهو يعلم أنه
كاذب في ذلك .

وكثير من الناس رأى من قال اني أنا الحضر ، وإنما كان جنياً .

ثم صار من الناس من يكذب بهذه الحكايات انكاراً لموت الحضر
والذين قد عرفوا صدقها يقطعون بحياة الحضر ، وكلا الطائفتين مخطيء
فان الذين رأوا من قال اني أنا الحضر هم كثيرون صادقون والحكايات
متواترات ؛ لكن اخطؤا في ظنهم أنه الحضر ، وإنما كان جنياً ، ولهذا
يجري مثل هذا لليهود والنصارى ، فكثيراً ما يأتيهم في كنائسهم من
يقول انه الحضر ، وكذلك اليهود يأتيهم في كنائسهم من يقول انه
الحضر ، وفي ذلك من الحكايات الصادقة ما يضيق عنه هذا الموضع ،
يبين صدق من رأى شخصاً وظن أنه الحضر ، وانه غلط في ظنه انه
الحضر وإنما كان جنياً . وقد يقول : أنا المسيح . أو موسى . أو محمد
أو أبو بكر . أو عمر ، أو الشيخ فلان ، فكل هذا قد وقع ،
والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رآني في المنام فقد رآني حقاً

فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي ، قال ابن عباس : في صورته التي التي كان عليها في حياته . وهذه رؤية في المنام ، وأما في اليقظة فمن ظن أن أحداً من الموتى يجيء بنفسه للناس عياناً قبل يوم القيامة فمن جهله أني .

ومن هنا ضلت النصارى حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب — كما يظنون أنه أتى — إلى الحواريين وكلهم ووصام وهذا مذكور في أناجيلهم . وكلها تشهد بذلك ، وذاك الذي جاء كان شيطاناً قال أنا المسيح ولم يكن هو المسيح نفسه . ويجوز أن يشبه مثل هذا على الحواريين كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين ، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه ، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه ، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء .

وأصحاب الحلاج لما قتل كان يأتهم من يقول أنا الحلاج ، فيروونه في صورته عياناً . وكذلك شيخ بمصر يقال له الدسوقي بعد أن مات كان يأتي أصحابه من جهته رسائل وكتب مكتوبة ، وارانى صادق من أصحابه الكتاب الذي أرسله فرأيت بخط الجن — وقد رأيت خط الجن غير مرة — وفيه كلام من كلام الجن ، وذاك المعتقد يعتقد أن الشيخ حي ، وكان يقول : انتقل ثم مات ، وكذلك شيخ آخر كان بالشرق وكان له خوارق من الجن وقيل كان بعد هذا يأتي خواص

أصحابه في صورته فيعتقدون أنه هو ، وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء علي أو بقاء محمد بن الحنفية قد كان يأتي الى بعض اصحابهم جني في صورته ، وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدم أحياناً ويكون المرئي جنياً .

فهذا باب واسع واقع كثيراً ، وكلما كان القوم أجهل كان غنم أكثر ، ففي المشركين أكثر مما في النصارى . وهو في النصارى كما هو في الداخلين في الاسلام . وهذه الأمور يسلم بسببها ناس ويتوب بسببها ناس يكونون أضل من اصحابها ، فينتقلون بسببها الى ما هو خير مما كان عليه ، كالشيخ الذي فيه كذب وفجور من الانس قد يأتيه قوم كفار فيدعوهم الى الاسلام فيسلمون ويصيرون خيراً مما كانوا ، وان كان قصد ذلك الرجل فاسداً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، وبأقوام لاخلاق لهم »

وهذا كالحجج والادلة التي يذكرها كثير من اهل الكلام والرأي ، فانه ينقطع بها كثير من اهل الباطل ، ويقوى بها قلوب كثير من اهل الحق ، وان كانت في نفسها باطلة فغيرها أبطل منها ، والخير والشر درجات ، فينتفع بها أقوام ينتقلون مما كانوا عليه الى ما هو خير منه .

وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين : من الرافضة والجهمية وغيرهم الى بلاد الكفار ، فأسلم على يديه خلق كثير ، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين ، وهو خير من ان يكونوا كفاراً ، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوا يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثماً بذلك ، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفاراً فصاروا مسلمين ، وذاك كان شراً بالنسبة الى القائم بالواجب ، واما بالنسبة الى الكفار فهو خير .

وكذلك كثير من الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل والاحكام والقصص ، قد يسمعا أقوام فينتقلون بها الى خير مما كانوا عليه ، وان كانت كذبا وهذا كالرجل يسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف ، ثم إذا أسلم وطال مكثه بين المسلمين دخل الايمان في قلبه . فنفس ذل الكفر الذي كان عليه وانقهره ودخوله في حكم المسلمين خير من ان يبقى كافراً ، فانتقل إلى خير مما كان عليه ، وخف الشر الذي كان فيه . ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الايمان في قلبه .

والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، والنبي صلى الله عليه وسلم دعا الخلق بغاية الامكان

ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الامكان ، (ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون) . واكثر المتكلمين يردون باطلا باطل ، وبدعة بدعة ؛ لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين واهل الكتاب باطل المسلمين . فيصير الكافر مسلماً مبتدعاً ، واخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة بدعة أخف منها وهي بدعة اهل السنة ، وقد ذكرنا فيما تقدم اصناف البدع .

ولا ريب ان المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج ؛ فان المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة ، وكلهم يتولون ابا بكر وعمر وعثمان ، وكذلك المعروف عنهم انهم يتولون علياً ، ومنهم من يفضل على أبي بكر وعمر ؛ ولكن حكى عن بعض متقدميهم انه قال : فسق يوم الجمل احدي الطائفتين ، ولا اعلم عنها . وقالوا انه قال : لو شهد علي والزبير لم اقبل شهادتهما لفسق احدهما لا بعينه ، ولو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان ، وهذا القول شاذ فيهم ، والذي عليه عامتهم تعظيم علي .

ومن المشهور عندهم ذم معاوية وابي موسى وعمرو بن العاص لأجل علي ، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم : بخلاف طلحة والزبير

وعائشة فاتهم يقولون : ان هؤلاء تابوا من قتاله ، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون ابا بكر وعمر ، ويعظمون الذنوب ، فهم يتحرون الصدق كالحوارج ، لا يمتثلون الكذب كالرافضة . ولا يرون ايضاً اتخاذ دار غير دار الاسلام كالحوارج . ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول . ولهم محاسن كثيرة يترجعون على الحوارج والروافض ، وهم قصدهم اثبات توحيد الله ورحمته . وحكمته وصدقته . وطاعته ، واصبرهم الخمس عن هذه الصفات الخمس ؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس . فجعلوا من « التوحيد » نفي الصفات وانكار الرؤية ، والقول بان القرآن مخلوق ، فوافقوا في ذلك الجهمية ، وجعلوا من « العدل » انه لا يشاء ما يكون . ويكون ما لا يشاء . وانه لم يخلق افعال العباد ، فنفوا قدرته ومشيشه وخلقه لاثبات العدل ، وجعلوا من الرحمة نفي امور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة .

وكذلك هم والحوارج قالوا بـ « انفاذ الوعيد » ليثبتوا ان الرب صادق لا يكذب ؛ اذ كان عندهم قد أخبر بالوعيد العام ، فمتى لم يقل بذلك لزم كذبه ، وغلطوا في فهم الوعيد . وكذلك « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسيف » قصدوا به طاعة الله ورسوله ، كما يقصده الحوارج والزيدية ، فغلطوا في ذلك .

وكذلك انكارهم للخوارق غير المعجزات قصدوا به اثبات النبوة

ونصرها وغلطوا فيها سلكوه ، فان النصر لا يكون بتكذيب الحق ،
وذلك لكونهم لم يحققوا خاصة آيات الانبياء .

والأشعرية ما ردوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ، وينوا
ما بينوه من تناقضهم ، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة ، فحصل
بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به
خلق كثير .

فان الأشعري كان من المعتزلة ، وبقي على مذهبهم أربعين سنة يقرأ
على أبي علي الجبائي ، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيراً بأصولهم وبالرد
عليهم وبيان تناقضهم ، وأما ما بقي عليه من السنة فليس هو من خصائص
المعتزلة ، بل هو من القدر المشترك بينهم وبين الجهمية ، وأما خصائص
المعتزلة فلم يوالهم الأشعري في شيء منها ؛ بل ناقضهم في جميع
أصولهم ، ومال في « مسائل العدل والاسماء والاحكام » الى مذهب
جهم ونحوه .

وكثير من الطوائف « كالنجارية » أتباع حسين الجار و « الضرارية » أتباع
ضرار بن عمرو يخالفون المعتزلة في القدر والاسماء والاحكام ، وانفاذ
الوعيد . والمعتزلة من أبعد الناس عن طريق أهل الكشف والحوارق
والصوفية يذمونها ويعيونها .

وكذلك يبالغون في ذم النصارى أكثر مما يبالغون في ذم اليهود ،
وهم الى اليهود أقرب ، كما أن الصوفية ونحوهم الى النصارى أقرب ؛ فان
النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة ولا بصيرة فهم ضالون ،
واليهود عندهم علم ونظر بلا قصد صالح ولا عبادة ولا زهد ولا أخلاق
كرامة فهم مغضوب عليهم والنصارى ضالون .

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم : ولا أعلم في هذا الحرف
اختلافا بين المفسرين . وروى بإسناده عن أبي روق عن ابن عباس وغير
طريق الضالين وهم النصارى الذين أضلهم الله بفريتهم عليه ، يقول :
فالمهنا دينك الحق - وهو لا إله إلا الله وحده لا شريك له - حتى
لا تغضب علينا كما غضبت على اليهود ، ولا تضلنا كما أضلت النصارى
فتعذبنا كما تعذبهم ، يقول : امنعنا من ذلك برفقك ورحمتك وراقتك
وقدرتك . قال ابن أبي حاتم : ولا أعلم في هذا الحرف اختلافا بين
المفسرين ، وقد قال سفيان بن عيينة : كانوا يقولون : من فسد من
ملأنا فيه شبه من اليهود ، ومن فسد عبادنا فيه شبه من النصارى .

فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله ، فيعظمون
العلم وطريقه ، وهو الدليل ، والسلوك في طريقه ، وهو النظر .

وأهل الزهد يعظمون الإرادة والمريد ، وطريق أهل الإرادة .

فهؤلاء يبنون أمرهم على الارادة ، وأولئك يبنون أمرهم على النظر
وهذه هي القوة العلمية ، ولا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا
ولا بد أن يكون هذا وهذا موافقا لما جاء به الرسول .

فالإيمان قول وعمل وموافقة السنة ، وأولئك عظموا النظر وأعرضوا
عن الارادة ، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي ، فغلطوا
من جهة كون جانب الارادة لم يعظموه ، وإن كانوا يوجبون الاعمال
الظاهرة ، فهم لا يعرفون أعمال القلوب وحقائقها ، ومن جهة ان النظر
لم يميزوا فيه بين النظر الشرعي الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به ،
وبين النظر البدعي الباطل المنهى عنه .

وكذلك « الصوفية » عظموا جنس الارادة ارادة القلب ، ونموا
الهوى وبالفوضى في الباب ، ولم يميز كثير منهم بين الارادة الشرعية الموافقة
لأمر الله ورسوله ، وبين الارادة البدعية ، بل أقبلوا على طريق
الآزادة دون طريقة النظر ، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخل من هاتين
الجهتين ؛ ولهذا صار هؤلاء يميل اليهم النصارى ويميلون اليهم ، وأولئك
يميل اليهم اليهود ويميلون اليهم . وبين اليهود والنصارى غاية التسافر
والتباغض .

وكذلك بين أهل الكلام والرأي ، وبين أهل التصوف والزهد

تأفر وتباغض ، وهذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم ، صراط
الذين أنعم الله عليهم من التبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ،
وحسن أولئك رفيقا .

نسأل الله العظيم أن يهديننا وسائر اخواتنا الصراط المستقيم . صراط
الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين .

فصل

فان قيل : فاذا كان في كتب الاناجيل التي عندهم ان المسيح
صلب ، وانه بعد الصلب بأيام أتى اليهم وقال لهم : أنا المسيح — ولا
يقولون : ان الشيطان تمثل على صورته ، فالشيطان ليس هو لحم
وعظم — وهذه أثر المسامير أو نحو هذا الكلام . فإين الانجيل الذي
قال الله عز وجل فيه : (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه)
وقال قبل هذا : (وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً لما بين
يديه من التوراة ، وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ، ومصدقاً لما بين
يديه من التوراة . وهدى وموعظة للمتقين ، وليحكم أهل الانجيل بما
أنزل الله فيه . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) وقد

قال قبل هذا : (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ، ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ؟ انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا : والربانيون والأخبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء) وقال أيضاً : (ولو أنهم أقاموا التوراة والأنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم) وقال أيضاً : (قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والأنجيل ، وما أنزل إليكم من ربكم ، وليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً فلا تأمن على القوم الكافرين) . وهذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول لأهل الكتاب الذين بعث إليهم — وهم من كان في وقته ومن يأتي من بعدهم إلى يوم القيامة — لم يؤمر أن يقول ذلك لمن قد تاب منهم ، وكذلك قوله : (وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ؟ !) إخبار عن اليهود الموجودين ، وإن عندهم التوراة فيها حكم الله ، وكذلك قوله : (وليحكم أهل الأنجيل بما أنزل الله فيه) هو أمر من الله على لسان محمد لأهل الأنجيل ، ومن لا يؤمر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم .

قيل قبل هذا : انه قد قيل : ليس في العالم نسخة بنفس ما أنزل الله في التوراة والأنجيل : بل ذلك مبدل : فإن التوراة انقطع تواترها ، والأنجيل

إنما أخذ عن أربعة .

ثم من هؤلاء من زعم ان كثيراً مما في التوراة أو الانجيل باطل ليس من كلام الله ، ومنهم من قال : بل ذلك قليل . وقيل لم يحرف أحد شيئاً من حروف الكتب ، وإنما حرفوا معانيها بالتأويل ، وهذان القولان قال كلا منها كثير من المسلمين ، والصحيح القول الثالث ، وهو أن في الأرض نسخاً صحيحة ، وبقيت الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسخاً كثيرة محرفة ، ومن قال انه لم يحرف شيء من النسخ فقد قال ما لا يمكنه نفيه ، ومن قال جميع النسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم حرفت فقد قال ما يعلم انه خطأ ، والقرآن بأمرهم أن يحكموا بما أنزل الله في التوراة والانجيل ، ويخبر أن فيها حكمة ، وليس في القرآن خبر أنهم غيروا جميع النسخ .

واذا كان كذلك فنقول : هو سبحانه قال : (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه) وما أنزله الله هو ما تلقوه عن المسيح ، فاما حكايته لحاله بعد أن رفع فهو مثلها في التوراة ذكر وفاة موسى عليه السلام ، ومعلوم ان هذا الذي في التوراة والانجيل من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما ليس هو مما أنزله الله ومما تلقوه عن موسى وعيسى ، بل هو مما كتبه مع ذلك للتعريف بحال توفيهما ، وهذا خبر محض من

الموجودين بعدها عن حالها ، ليس هو مما أُنزل الله عليها ولا هو مما
أُمر به في حياتها ، ولا مما أخبر به الناس .

وكذلك : (لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أُنزل
اليكم من ربكم) وقوله : (ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل وما
أُنزل اليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم) فان
إقامة الكتاب العمل بما أمر الله به في الكتاب من التصديق بما أخبر
به على لسان الرسول ، وما كتبه الذين نسخوه من بعد وفاة الرسول
ومقدار عمره ونحو ذلك ليس هو مما أُنزل الله على الرسول ، ولا مما
أُمر به ولا أخبر به ، وقد يقع مثل هذا في الكتب المصنفة يصنف
الشخص كتاباً ، فيذكر ناسخه في آخره عمر المصنف ونسبه وسنه ،
ونحو ذلك مما ليس هو من كلام المصنف .

ولهذا أمر الصحابة والعلماء بتجريد القرآن ، وان لا يكتب في
المصحف غير القرآن ، فلا يكتب أسماء السور ولا التخميس والتعشير ،
ولا آمين ولا غير ذلك ، والمصاحف القديمة كتبها أهل العلم على
هذه الصفة ، وفي المصاحف من قد كتب ناسخها أسماء السور .
والتخميس ، والتعشير ، والوقف ، والابتداء ، وكتب في آخر المصحف
تصديقه ، ودعا ، وكتب اسمه . ونحو ذلك ، وليس هذا من القرآن ،

فهكذا ما في الانجيل من الخبر عن صلب المسيح وتوفيّه ومجيئه بعد رفعه الى الحواريين ليس هو مما قاله المسيح ، وإنما هو مما رآه من بعده ، والذي أنزله الله هو ما سمع من المسيح المبلغ عن الله .

فان قيل : فاذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب وانه أتام بعد أيام ، وهم الذين نقلوا عن المسيح الانجيل والدين فقد دخلت الشبهة .

قيل : الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن الأنبياء ، فان الحجة في كلام الأنبياء . وما سوى ذلك فموقوف على الحجة ان كان حقاً قبل والا رد ؛ ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن والحديث يجب قبوله ؛ لا سيما المتواتر كالقرآن ، وكثير من السنن . وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فاجماعهم معصوم ، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول ، وعمر قد كان أولاً أنكر موت النبي صلى الله عليه وسلم حتى رد ذلك عليه أبو بكر . وقد تنازعوا في دفنه حتى فصل أبو بكر بالحديث الذي رواه ، وتنازعوا في تجهيز جيش اسامة ، وتنازعوا في قتال ما نعى الزكاة . فلم يكن هذا قادحاً فيما نقلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والنصارى ليسوا متفقين على صلب المسيح ، ولم يشهد أحد منهم

صلبه : فان الذي صلب إنما صلبه اليهود ، ولم يكن أحد من أصحاب المسيح حاضراً ، وأولئك اليهود الذين صلبوه قد اشتبه عليهم المصلوب بالمسيح ، وقد قيل : انهم عرفوا أنه ليس هو المسيح ، ولكنهم كذبوا وشبهوا على الناس ، والأول هو المشهور ، وعليه جمهور الناس .

وحينئذ فليس عند النصارى خبر عمن يصدقونه بأنه صلب : لكن عمدتهم على ذلك الشخص الذي جاء بعد أيام ، وقال : أنا المسيح وذاك شيطان ، وهم يعترفون بأن الشياطين كثيراً ما تجيء ويدعي [احدهم] أنه نبي أو صالح ، ويقول : أنا فلان النبي أو الصالح ويكون شيطاناً وفي ذلك حكايات متعددة ، مثل حكاية الراهب الذي جاءه جاء وقال : أنا المسيح جئت لاهديك ، فعرف أنه الشيطان فقال : أنت قد بلغت الرسالة ، ونحن نعمل بها ، فان جئت اليوم بشيء يخالف ذلك لم تقبل منك .

فليس عند النصارى واليهود علم بأن المسيح صلب كما قال تعالى : (وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وأضاف الخبر عن قتله الى اليهود بقوله : (وقولهم : انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله) فانهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة : إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح ، ومن جوز قتله فهو كمن قتله ، فهم في هذا القول كاذبون وهم آثمون ، وإذا قالوه فخرا لم يحصل لهم الفخر لانهم لم يقتلوه ، وحصل الوزر لاستحلالهم ذلك وسعيهم فيه ، وقد قال

النبي صلى الله عليه وسلم : (اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقى
والمقتول في النار ، قالوا يارسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال انه
كان حريصاً على قتل صاحبه .

وقوله : (وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه) قيل : هم اليهود
وقيل النصارى والآية نعم الطائفتين . وقوله (لفي شك منه) قيل : من
قتله ، وقيل : منه اي في شك منه هل صلب أم لا ، كما اختلفوا فيه
فقلت اليهود هو ساحر ، وقالت النصارى إنه إله ، فاليهود والنصارى
اختلفوا هل صلب أم لا ، وهم في شك من ذلك : (ما لهم به من
علم) فاذا كان هذا في الصلب فكيف في الذي جاء بعد الرفع وقال
انه هو المسيح ؟ .

فان قيل : [اذا] كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا
في ايمانهم فأين المؤمنون به الذين قال فيهم : (وجاعل الذين اتبعوك
فوق الذين كفروا) وقوله : (فأبدينا الذين آمنوا على عدوهم
فأصبحوا ظاهرين ؟) .

قيل : ظن من ظن منهم أنه صلب لا يقدر في إيمانه إذا كان لم
يحرف ماجاء به المسيح . بل هو مقرر بأنه عبد الله ورسوله ، وكلته
القاهها إلى مريم وروح منه ، فاعتقاده بعد هذا أنه صلب لا يقدر في

إيمانه ، فإن هذا اعتقاد موته على وجه معين ، وغاية الصلب أن يكون قتلا له ، وقتل النبي لا يقدح في نبوته ، وقد قتل بنو إسرائيل كثيراً من الأنبياء . وقال تعالى (وكأين من نبي قتل معه ريون كثير) الآية . وقال تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) .

وكذلك اعتقاد من اعتقد منهم أنه جاء بعد الرفع وكلهم هو ، مثل اعتقاد كثير من مشايخ المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءهم في اليقظة ، فاتهم لا يكفرون بذلك ؛ بل هذا كان يعتقده من هو من أكثر الناس اتباعا للسنة واتباعا له ، وكان في الزهد والعبادة أعظم من غيره ، وكان يأتيه من يظن أنه رسول الله ، فهذا غلط منه لا يوجب كفره ، فكذلك ظن من ظن من الحواريين أن ذلك هو المسيح لا يوجب خروجهم عن الإيمان بالمسيح ، ولا يقدح فيما نقلوه عنه ، وعمر لما كان يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت ولكن ذهب إلى ربه كما ذهب موسى ، وأنه لا يموت حتى يموت أصحابه ، لم يكن هذا قادما في إيمانه وإنما كان غلطاً ورجع عنه .

فصل

وقوله تعالى في هذه : (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) هو
ثم لهم على اتباع الظن بلا علم ، وكذلك قوله : (ان هي إلا أسماء
سميتوها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان ، ان يتبعون إلا الظن
وما تهوى الانفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) وكذلك قوله :
(وما لهم به من علم ان يتبعون إلا الظن ، وان الظن لا يغني من الحق
شيئاً) وقوله تعالى : (وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء
ان يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون) وقوله : (أفمن يهدي
إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف
تحكمون ؟ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئاً ،
ان الله عليم بما يفعلون) .

فهذه عدة مواضع ينم الله فيها الذين لا يتبعون إلا الظن .
وكذلك قوله : (قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون إلا
الظن وان أنتم إلا تخرصون ، قل : فله الحجة البالغة) مطالبة بالعلم
وخم لمن يتبع الظن وما عنده علم ، وكذلك قوله : (نبؤني بعلم ان

كتم صادقين) وقوله : (وان كثيراً ليلضون باهوائهم بغير علم)
وامثال ذلك فم لمن عمل بغير علم . وعمل بالظن .

وقد ثبت في السنة المتواترة واجماع الأمة ان الحاكم يحكم بشاهدين ،
وان لم يكن شهود حلف الخصم . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « انكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن
بحجته من بعض وإنما أقضى بنحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق
أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار » .

والاجتهاد في « تحقيق المناط » مما اتفق المسلمون عليه ، ولا بد
منه لحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد ، وكلاستدلال على الكعبة عند
الاشتباه ونحو ذلك ، فلا يقطع به الانسان ؛ بل يجوز أن تكون القبلة
في غير جهة اجتهاده ، كما يجوز إذا حكم ان يكون قد قضى لاحدهما
بشيء من حق الآخر ، وأدلة الأحكام لا بد فيها من هذا ؛ فان دلالة
العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض ، وكذلك خبر الواحد
والقياس ، وان كان قوم نازعوا في القياس ، فالفقهاء منهم لم ينازعوا
في خبر الواحد كالظاهرية ، ومن نازع في هذا وهذا لم ينازع في العموم
كالعزلة البغداديين ، وان نازع في العموم والقياس منازع ، كبعض
الرافضة مثل الموسوي ونحوه لم ينازع في الاخبار ؛ فان الامامية عمدتهم
على ما نقل عن الاثنى عشر ، فلا بد لهم من الرواية ، ولا يوجد من

يستغني عن الظواهر والاخبار والأقيسة ، بل لابد أن يعمل ببعض ذلك مع تجويز نقيضه ، وهذا عمل بالظن ، والقرآن قد حرم اتباع الظن .

وقد تنوعت طرق الناس في جواز هذا : فطائفة قالت : لا يتبع قط إلا العلم ولا يعمل بالظن أصلاً ، وقالوا ان خبر الواحد يفيد العلم ، وكذلك يقولون في الظواهر ، بل يقولون نقطع بخطأ من خالفنا ، وتنقض حكمه ، كما يقوله داود وأصحابه ، وهؤلاء عمدتهم إنما هو ما يظنونه ظاهراً - وأما الاستصحاب . فالاستصحاب في كثير من المواضع من أضعف الأدلة - وهم في كثير مما يحتجون به قد لا يكون ما احتجوا به ظاهر اللفظ ؛ بل الظاهر خلافه ؛ فطائفة قالت : لما قام الدليل على وجوب العمل بالظن الراجع كنا متبعين للعلم ، فنحن نعمل بالعلم عند وجود العلم ، لا نعمل بالظن وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأتباعه .

وهنا السؤال المشهور في « حد الفقه » : انه العلم بالأحكام الشرعية العملية ، وقال الرازي : العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة قال :

فان قلت : الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علماً ؟

قلت : المجتهد إذا غلب على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط

الحكم قطع بوجوب العمل بما أدى اليه ظنه ، قالعلم حاصل قطعاً ،
والظن واقع في طريقه ، وحقيقة هذا الجواب ان هنا مقدمتين
(احدها) أنه قد حصل عندي ظن ، و (الثانية) قد قام الدليل القطعي
على وجوب اتباع هذا الظن .

ف « المقدمة الاولى » وجدانية و « الثانية » عملية استدلالية ؛
فليس الظن هنا مقدمة في الدليل كما توهمه بعضهم ، لكن يقال : العمل
بهذا الظن هو حكم أصول الفقه ليس هو الفقه . بل الفقه هو ذاك
الظن الحاصل بالظاهر ؛ وخبر الواحد والقياس والأصول تفيد أن العمل
بهذا الظن واجب ، والا فالفقهاء لا يتعرضون لهذا ، فهذا الحكم العملي
الأصولي ليس هو الفقه ، وهذا الجواب جواب القاضي أبي بكر ، وهو
بناء على أصله ، فان عنده كل مجتهد مصيب ، وليس في نفس الأمر
أمر مطلوب ، ولا على الظن دليل يوجب ترجيح ظن على ظن ؛ بل
الظنون عنده بحسب الاتفاق .

وقال الغزالي وغيره ممن نصر قوله : قد يكون بحسب ميل النفس
الى أحد القولين دون الآخر ، كميل ذي الشدة الى قول ، وذي
اللين الى قول .

وحينئذ فعندم متى وجد المجتهد ظناً في نفسه ، فحكم الله في حقه

اتباع هذا الظن ، وقد أنكر أبو المعالي وغيره عليه هذا القول انكاراً
بليغاً ، وهم معذورون في انكاره ، فان هذا أولاً مكابرة ، فان الظنون
عليها أمارات ودلائل يوجب وجودها ترجيح ظن على ظن ، وهذا أمر
معلوم بالضرورة . والشريعة جاءت به ورجحت شيئاً على شيء .
والكلام في شيئين : في اتباع الظن . وفي الفقه هل هو من الظنون ؟

أما الأول : فالجواب الصحيح هو الجواب الثالث ، وهو ان كل
ما أمر الله تعالى به فائماً أمر بالعلم . وذلك انه في المسائل الخفية عليه
ان ينظر في الأدلة . ويعمل بالراجح . وكون هذا هو الراجح أمر
معلوم عند امر مقطوع به . وان قدر أن ترجيح هذا على هذا فيه
شك عنده لم يعمل به ، وإذا ظن الرجحان فائماً ظنه لقيام دليل عنده
على ان هذا راجح ، وفرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد ،
أما اعتقاد الرجحان فقد يكون علماً وقد لا يعمل حتى يعلم الرجحان ،
وإذا ظن الرجحان أيضاً فلا بد أن يظنه بدليل يكون عنده أرجح من
دليل الجانب الآخر ، ورجحان هذا غير معلوم . فلا بد ان ينتهي
الامر إلى رجحان معلوم عنده فيكون متبعاً لما علم انه أرجح ، وهذا
اتباع للعلم لا للظن وهو اتباع الاحسن ، كما قال (فخذها بقوة وأمر
قومك يأخذوا بأحسنها) وقال : (الذين يستمعون القول فيتبعون
أحسنه) وقال : (اتبعوا احسن ما أنزل اليكم من ربكم) فاذا كان

أحد الدليلين هو الأرجح فاتباعه هو الأحسن ، وهذا معلوم .

فالواجب على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره ، وهو العمل بأرجح الدليلين المتعارضين . وحينئذ فما عمل إلا بالعلم وهذا جواب الحسن البصري ، وأبي وغيرهم ، والقرآن فم من لا يتبع إلا الظن فلم يستند ظنه إلى علم بأن هذا أرجح من غيره ؛ كما قال : (ما لهم به من علم أن يتبعون إلا الظن) وقال : (هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، أن تتبعون إلا الظن) وهكذا في سائر المواضع ينسب الذين إن يتبعون إلا الظن ، فعندهم ظن مجرد لا علم معه ، وهم يتبعونه ، والذي جاءت به الشريعة وعليه عقلاء الناس أنهم لا يعملون إلا بعلم بأن هذا أرجح من هذا فيعتقدون الرجحان اعتقاداً عملياً ؛ لكن لا يلزم إذا كان أرجح أن لا يكون المرجوح هو الثابت في نفس الأمر .

وهذا كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ولعل بعضكم أن يكون الخن بحجة من بعض وإنما أقضي بنحو مما أسمع » فإذا أتى أحد الخصمين بحجة . مثل بينة تشهد له ولم يأت الآخر بشاهد معها كان الحاكم عالماً بأن حجة هذا أرجح ، فما حكم إلا بعلم ؛ لكن الآخر قد يكون له حجة لا يعلمها أولاً يحسن أن بينها ، مثل أن يكون قد قضاه أو أبرأه . وله بينة تشهد بذلك . وهو لا يعلمها أولاً

يذكرها أو لا يجسر أن يتكلم بذلك ، فيكون هو المضيع لحقه حيث لم يبين حجته ، والحاكم لم يحكم إلا بعلم وعدل ، وضياح حق هذا كان من عجزه وتفريطه لا من الحاكم .

وهكذا أدلة الأحكام ، فإذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل كان المسند الثابت أقوى من المرسل ، وهذا معلوم ؛ لأن المحدث بهذا قد علم عدله وضبطه ، والآخر لم يعلم عدله ولا ضبطه كشاهدين زكى أحدهما ولم يزك الآخر ، فهذا المزكى أرجح ، وإن جاز أن يكون في نفس الأمر قول الآخر هو الحق ؛ لكن المجتهد إنما عمل بعلم ، وهو علمه برجحان هذا على هذا ؛ ليس ممن لم يتبع إلا الظن ، ولم يكن تبيين له إلا بعد الاجتهاد التام فيمن أرسل ذلك الحديث ، وفي تزكية هذا الشاهد ، فإن المرسل قد يكون راويه عدلاً حافظاً ، كما قد يكون هذا الشاهد عدلاً .

ونحن ليس معنا علم باتقاء عدالة الراوي ، لكن معنا عدم العلم بعدالتها ، وقد لا تعلم عدالتها مع تقويتها ورجحانها في نفس الأمر ، فمن هنا يقع الخطأ في الاجتهاد ؛ لكن هذا لا سبيل إلى أن يكلفه العالم أن يدع ما يعلمه إلى أمر لا يعلمه لامكان ثبوته في نفس الأمر ، فإذا كان لا بد من ترجيح أحد القولين وجب ترجيح هذا الذي علم ثبوته على ما لا يعلم ثبوته ، وإن لم يعلم اتفأؤه من جهته ، فإنها إذا

تعارضاً وكانا متناقضين ، قائبات أحدهما هو نقي الآخر ، فهذا الدليل
المعلوم قد علم أنه يثبت هذا وينفى ذلك ، وذلك المجهول بالعكس .
فإذا كان لابد من الترجيح وجب قطعاً ترجيح المعلوم بثبوته على ما لم
يعلم بثبوته .

ولكن قد يقال : انه لا يقطع بثبوته ، وقد قلنا : فرق بين
اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد ، أما اعتقاد الرجحان فهو علم ،
والمجتهد ما عمل إلا بذلك العلم ، وهو اعتقاد رجحان هذا على هذا ،
وأما رجحان هذا الاعتقاد على هذا الاعتقاد فهو الظن ؛ لكن لم يكن
ممن قال الله فيه : (ان يتبعون إلا الظن) بل هنا ظن رجحان هذا
وظن رجحان ذاك ، وهذا الظن هو الراجع ، ورجحانه معلوم ،
فحكم بما علمه من الظن الراجع ودليله الراجع ، وهذا معلوم له
لا مظنون عنده ، وهذا يوجد في جميع العلوم ، والصناعات ، كالطب ،
والتجارة ، وغير ذلك .

وأما الجواب عن قولهم الفقه من باب الظنون : فقد أجاب طائفة
منهم أبو الخطاب بجواب آخر . وهو ان العلم المراد به العلم الظاهر ،
وان جوز أن يكون الأمر بخلافه ، كقوله : (فان علمتموهن مؤمنات) .

والتحقيق أن عنه جوابين :

« أحدهما » أن يقال : جمهور مسائل الفقه التي يحتاج اليها الناس ويقتون بها هي ثابتة بالنص أو الاجماع . وإنما يقع الظن والتزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس ، وهذا موجود في سائر العلوم ، وكثير مسائل الخلاف هي في أمور قليلة الوقوع ومقدرة . وأما ما لا بد للناس منه من العلم مما يجب عليهم ويحرم ويباح فهو معلوم مقطوع به ، وما يعلم من الدين ضرورة جزء من الفقه ، وإخراجه من الفقه قول لم يعلم أحد من المتقدمين قاله ، ولا احترز بهذا القيد أحد الا الرازي ونحوه ، وجميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة والزكاة ، والحج واستقبال القبلة ، ووجوب الوضوء والغسل من الجنابة ، وتحريم الخمر والفواحش ، وغير ذلك مما يعلم من الدين ضرورة .

و « أيضاً » فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي ، فحديث العهد بالاسلام ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية . فضلا عن كونه يعلمه بالضرورة ، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد للسهو ، وقضى بالدبة على العاقلة ، وقضى أن الولد للفراش وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة ، وأكثر الناس لا يعلمه البتة .

« الجواب الثاني » أن يقال : الفقه لا يكون فقهاً الا من المجتهد المستدل ، وهو قد علم ان هذا الدليل أرجح وهذا الظن أرجح ،

فالفقه هو علمه يرجحان هذا الدليل وهذا الظن ؛ ليس الفقه قطعه بوجوب العمل ، أي بما أدى اليه اجتهاده ، بل هذا القطع من أصول الفقه ، والأصولي يتكلم في جنس الأدلة ، ويتكلم كلاماً كليلاً ، فيقول : يجب اذا تعارض دليلان أن يحكم بأرجحها ، ويقول أيضاً : اذا تعارض العام والخاص فالخاص أرجح . واذا تعارض المسند والمرسل فالمسند أرجح ، ويقول أيضاً : العام المجرد عن قرائن التخصيص شموله الأفراد أرجح من عدم شموله ، ويجب العمل بذلك .

فاما الفقيه : فيتكلم في دليل معين في حكم معين ، مثل أن يقول قوله : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحضات من المؤمنات ، والمحضات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) خاص في أهل الكتاب . ومتأخر عن قوله : (ولا تكفروا بالمشركات) وتلك الآية لا تتناول أهل الكتاب ، وإن تناولتهم فهذا خاص متأخر ؛ فيكون ناسخاً ومخصصاً . فهو يعلم أن دلالة هذا النص على الحل أرجح من دلالة ذلك النص على التحريم ، وهذا الرجحان معلوم عنده قطعاً . وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه هو علم قطعي لا ظني ، ومن لم يعلم كان مقلداً للأئمة الأربعة والجمهور الذين جوزوا نكاح الكتابيات ، واعتقاد المقلد ليس بفقه .

ولهذا قال المستدل على أعيانها : والفقيه قد استدل على عين

الحكم المطلوب والمسؤول عنه ، وحيث لا يعلم الرجحان فهو متوقف
لا قول له ، وإذا قيل له : فقد قال : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر)
قال : هذا نزل عام الحديبية ، والمراد به المشركات ، فان سبب النزول
يدل على أنهن مرادات قطعاً ، وسورة المائدة بعد ذلك . فهي خاص
متأخر وذاك عام متقدم ، والخاص المتأخر أرجح من العام المتقدم .

ولهذا لما نزل قوله : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) فارق عمر
امراً مشركاً ، وكذلك غيره ، فدل على أنهم كانوا ينكحون المشركات
الى حين نزول هذه الآية . ولو كانت آية البقرة قد نزلت قبل هذه
لم يكن كذلك ؛ فدل على أن آية البقرة بعد آية المتحنة . وآية المائدة
بعد آية البقرة . فهذا النظر وأمثاله هو نظر الفقيه العالم برجحان دليل ،
وظن على دليل ، وهذا علم لا ظن .

فقد تبين أن الظن له أدلة تقضيه ، وان العالم إنما يعلم بما يوجب
العلم بالرجحان لا بنفس الظن إلا إذا علم رجحانه ، وأما الظن الذي
لا يعلم رجحانه فلا يجوز اتباعه ، وذلك هو الذي ذم الله به من قال
فيه : (ان يتبعون الا الظن) فهم لا يتبعون الا الظن ، ليس عند
علم . ولو كانوا عالمين بأنه ظن راجح لكانوا قد اتبعوا علماً لم يكونوا
ممن يتبع الا الظن . والله أعلم .

فصل

فبيننا ثلاثة أشياء « أحدها » الظن الراجع في نفس المستدل المجتهد .

و « الثاني » الأدلة - التي يسميها بعض المتكلمين أمارات - التي تعارضت ، وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها .

« الثالث » انه قد يكون في نفس الأمر دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل ، وهذا هو الواقع في عامة موارد الاجتهاد ؛ فان الرجل قد يسمع نصاً عاماً ، كما سمع ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع الحنفيين ، وانه أمر أن لا يخرج أحد حتى يودع البيت ، او ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير وظاهره العموم ، وهذا راجع على الاستصحاب النافي للتحريم ، فعملوا بهذا الراجع ، وهم يعلمون قطعاً ان النهي أولى من الاستصحاب ؛ لكن يجوز أن يكون مع الاستصحاب دليل خاص ؛ ولكن لما لم يعلموه لم يجوز لهم أن يعدلوا عما علموه الى ما لم يعلموه ، فكانوا يقتنون بأن الحائض عليها الوداع ، وعليها قطع الحنفيين ، وان قليل الحرير وكثيره حرام .

وابن الزبير كان يحرمه على الرجال والنساء : لعموم قوله : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، وكان في نفس الأمر نصوص خاصة بأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحائض أن تتفربلا وداع ، وأنها تلبس الحفین وغيرها مما نهى عنه المحرم ، ولكن تجتنب النقاب والقفازين ، وأنه رخص في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربعة من الحرير ، كما بين ذلك في الصحيح في رواية عمر ، ولم يعرف به ابنه عبد الله ، وكان له جبة مكفوفة بالحرير فلما سمع ابن عمر ونحوه هذه النصوص الخاصة رجعوا ، وعلموا حينئذ انه كان في نفس الأمر دليل أقوى من الدليل الذي يستحبوه ولم يعلموا به ، وهم في الحالين إنما حكموا بعلم لم يكونوا ممن لم يتبع إلا الظن ، فانهم أولاً رجعوا للعموم على استحباب البراءة الأصلية ، وهذا ترجيح بعلم ، فان هذا راجع بلا ريب ، والشرع طافح بهذا .

فما أوجه الله أو حرمه في كتابه كالوضوء والصلاة والحج وغيرها هي نصوص عامة ، وما حرمه كلبنة والدم ولحم الخنزير حرمه بنصوص عامة ، وهي راجعة ومقدمة على البراءة الأصلية النافية للوجوب والتحريم ، فمن رجع ذلك فقد حكم بعلم ، وحكم بأرجح الدليلين المعلوم الرجحان ، ولم يكن ممن لم يتبع إلا الظن . لكن لتجويزه أن يكون النص مخصوصا صار عنده ظن راجح . ولو علم انه لا تخصيص هناك قطع بالعموم ، وكذلك

لو علم ارادة نوع قطع بانتفاء الخصوص ، وهذا القول في سائر الادلة ،
مثل أن يتمسك بنصوص ، ونكون منسوخة ، ولم يبلغه النسخ كالذين
نهوا عن الانتباز في الأوعية ، وعن زيارة القبور ، ولم يبلغهم النص
النسخ . وكذلك الذين صلوا الى بيت المقدس قبل أن يبلغهم النسخ ،
مثل من كان من المسلمين بالبوادي وبمكة والحبشة وغير ذلك : وهؤلاء
غير الذين كانوا بالمدينة ، وصلى بعضهم صلاة إلى القبلتين : بعضها إلى
هذه القبلة وبعضها إلى هذه القبلة ، لما بلغهم النسخ وهم في أثناء الصلاة
فاستداروا في صلاتهم من جهة بيت المقدس إلى جهة الكعبة ، من جهة
الشام إلى جهة اليمن .

فالقاضي أبو بكر ونحوه من الذين يتفون أن يكون في الباطن حكم
مطلوب بالاجتهاد او دليل عليه . ويقولون : ما تم إلا الظن الذي في
نفس المجتهد . والامارات لا ضابط لها وليست أمانة أقوى من امانة ؛
فانهم إذا قالوا ذلك لزمهم أن يكون الذي عمل بالمرجوح دون الرجح
مخطئاً ، وعندم ليس في نفس الأمر خطأ .

وأما السلف والآئمة الأربعة والجمهور فيقولون : بل الامارات بعضها
أقوى من بعض في نفس الأمر ، وعلى الانسان أن يجتهد ويطلب
الأقوى ، فإذا رأى دليلاً أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به ،
ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه

كان مخطئاً معذوراً ، وله أجر على اجتهاده وعمله بما بين له رجحانه وخطؤه مغفور له ، وذلك الباطن هو الحكم ؛ لكن بشرط القدرة على معرفته ، فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه .

فاذا أريد بالخطأ الاتم فليس المجتهد بمخطيء ؛ بل كل مجتهد مصيب مطيع لله فاعل ما أمره الله به ، واذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد وله أجران ، كما في المجتهدين في جهة الكعبة إذا صلوا إلى أربع جهات ، فالذي أصاب الكعبة - واحد وله أجران لاجتهاده وعمله - كان أكمل من غيره ، والمؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، ومن زاده الله علما وعملا زاده أجرا بما زاده من العلم والعمل قال تعالى : (وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، نرفع درجات من نشاء) قال مالك عن زيد بن أسلم بالعلم ، وكذلك قال في قصة يوسف : (ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك الا أن يشاء الله ، نرفع درجات من نشاء . وفوق كل ذي علم عليم) .

وقد تبين ان جميع المجتهدين إنما قالوا بعلم ، وانبعوا العلم ، وان « الفقه » من أجل العلوم ، وانهم ليسوا من الذين لا يتبعون الا الظن ، لكن بعضهم قد يكون عنده علم ليس عند الآخر ؛ اما بأن سمع ما لم يسمع الآخر . واما بأن فهم ما لم يفهم الآخر كما قال تعالى : (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ،

ففيها سلبان وكلا آتينا حكماً وعلماً .

وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع ، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع .

بل جعل الدين « قسمين » أصولاً ، وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين ، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين ان المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق ياتم لا في الأصول ولا في الفروع ، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم . وحكوا عن عبيد الله بن الحسن العنبري انه قال : كل مجتهد مصيب . ومراده انه لا ياتم .

وهذا قول عامة الأئمة كابى حنيفة والشافعي وغيرها .

ولهذا يقبلون شهادة أهل الأهواء ويصلون خلفهم ، ومن ردها — كمالك وأحمد — فليس ذلك مستلزماً لائمتها ؛ لكن المقصود انكار المنكر وهجر من أظهر البدعة . فاذا هجر ولم يصل خلفه ولم تقبل شهادته كان ذلك منعا له من إظهار البدعة ؛ ولهذا فرق أحمد وغيره بين الداعية للبدعة المظهر لها وغيره ، وكذلك قال الحرقى : ومن صلى خلف من يجهر ببدعة أو منكر أعاد . وبسط هذا له موضع آخر .

والذين فرقوا بين الاصول والفروع لم يذكروا ضابطا يميز بين النوعين . بل تارة يقولون : هذا قطعي وهذا ظني ، وكثير من مسائل الاحكام قطعي ، وكثير من مسائل الاصول ظني عند بعض الناس . فان كون الشيء قطعيا وظنيا أمر اضافي . وتارة يقولون : الاصول هي العمليات الخبريات والفروع العمليات وكثير من العمليات من جردها كفر . كوجوب الصلاة والزكاة ، والصيام والحج ، وتارة يقولون : هذه عقليات وهذه سمعية ، وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير المخطيء فان الكفر حكم شرعي يتعلق بالشرع ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وإذا تدبر الانسان تنازع الناس وجد عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الأخرى ، كما في مسائل الاحكام . مثال ذلك ما تقدم في الاصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والمعتزلة بين المنزلتين ، ومسائل الاسماء والاحكام وانفاذ الوعيد . وهي التي توالي المعتزلة من وافقهم عليها ويتبرؤن ممن خالفهم فيها . وقد قدمنا انهم قصدوا توحيد الرب وإثبات عدله وحكمته ورحمته وصدقه . وطاعة أمره . لكن غلطوا في كل واحدة من هذه الأمور كما تقدم .

وكذلك الذين ناقضوم من الجهمية ومن سلك مسلكهم ، كأبي الحسن الأشعري وأصحابه — فانهم ناقضوم في الاصول الخمسة . وكان غندم علم

ليس عند أولئك . وكان عند أولئك علم ليس عند هؤلاء ، وكل من الطائفتين لم تحط علما بما في الكتاب والسنة من بيان هذه الأمور : بل علموا بعضا وجهلوا بعضا ؛ فان هؤلاء المجبرة هم في الحقيقة لا يثبتون لله عدلا ولا حكمة ، ولا رحمة ولا صدقا .

فأولئك قصدوا اثبات هذه الأمور . أما العدل فعندهم كل ممكن فهو عدل ، والظلم عندهم هو الممتنع ، فلا يكون ثم عدل يقصد فعله وظلم يقصد تركه ؛ ولهذا يجوزون عليه فعل كل شيء وان كان قبيحا ، ويقولون : القبيح هو ما نهى عنه ، وهو لانهي له . ويجوزون الأمر بكل شيء وان كان منكراً وشركاً ، والنهي عن كل شيء وان كان توحيداً ومعروفاً ، فلا ضابط عندهم للفعل ؛ فلهذا ألزمهم جواز اظهار المعجزات على يد الكاذب ، ولم يكن لهم عن ذلك جواب صحيح ، ولم يذكروا فرقا بين المعجزات وغيرها ، ولا ما به يعلم صدق النبي صلى الله عليه وسلم إلا إذا نقضوا أصلهم ، وقد قال الله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط) وعندهم هذا لا فائدة فيه ، فليس في الممكن قسط وجور ، حتى يكون قائماً بهذا دون هذا ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وكذلك « الحكمة » عندهم لا يفعل لحكمة ، وقد فسروا « الحكمة » اما بالعلم ، واما بالقدرة ، واما بالارادة . ومعلوم ان القادر قد يكون

حكماً ويكون غير حكيم ، كذلك المرید قد تكون ارادته حكمة وقد تكون سفها ، والعلم يطابق للعلوم سواء كان حكمة أو سفها ، فليس غندم فی نفس الأمر ان الله حكيم ، وكذلك « الرحمة » ما غندم فی نفس الأمر إلا إرادة ترجیح احد المثلین بلا مرجع نسبتها إلى نفع العباد وضررهم سواء ، فليس غندم فی نفس الأمر رحمة ولا حجة ایضاً .

وقد بسط هذا فی غیر هذا الموضع ، وبين تناقضهم فی الصفات والأفعال ؛ حيث أثبتوا الارادة مع نفي الحجة والرضا ، ومع نفي الحكمة وبين تناقضهم وتناقض كل من أثبت بعض الصفات دون بعض ، وان المتفلسفة نفاة الارادة أعظم تناقضا منهم ؛ فان الرازي ذكر فی المطالب العالیه « مسألة الارادة » ورجع فیها نفي الارادة ؛ لأنه لم یمكنه أن یجیب عن حجة المتفلسفة على أصول أصحابه الجهمیة والمعتزلة ففر الیهم ، وكذلك فی غیر هذا من المسائل فهو تارة یرجع قوله قول المتفلسفة ، وتارة یرجع قول المتكلمة ، وتارة یحار ویقف ، واعترف فی آخر عمره بان طریق هؤلاء وهؤلاء لا تشفی علیلا ولا تروی غلیلا .

وقال : قد تأملت الطرق الكلامیة ، والمناهج الفلسفیة ، فما رأيتها تشفی علیلا ، ولا تروی غلیلا ، ورأیت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ فی الاثبات : (الرحمن على العرش استوی) (الیه یصدق الكلم

الطيب (واقرأ في النقي : (ليس كمثله شيء) (ولا يحيطون به علما)
ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

فقد تبين أنهم لا يثبتون عدل الرب ولا حكمته ولا رحمته ،
وكذلك الصدق فاتهم لما أرادوا ان يقيموا الدليل على ان الله صادق
تعذر ذلك عليهم . فقالوا : الصدق في الكلام النفساني واجب : لأنه
يعلم الأمور ومن يعلم يتمتع أن يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه ، وعلى
هذا اعتمد الغزالي وغيره .

ف قيل لهم : هذا ضعيف لوجهين :

« أحدهما » الصدق في ذلك المعنى لا ينفع ان لم يثبت الصدق في
العبارات الدالة عليه ، ويميز بين الأفعال عندم .

« الثاني » أنهم أثبتوا الخبر النفساني فان الانسان يخبرك بالكذب ،
فيقوم في نفسه معنى ليس هو العلم . وهو معنى الخبر ، فهذا يقتضي
أنهم يقولون : إن العالم قد يقوم في نفسه خبر بخلاف علمه ، والرازي لما
ذكر مسألة انه لا يجوز ان يتكلم بكلام ولا يعني به شيئاً خلافاً
للحشوية ، قيل له : هل قال أحد من طوائف الامة ان الله لا يعني
بكلامه شيئاً ؟ وانما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم العباد معناه . وقيل

له : هب ان في هذا نزاعا فهو لم يقم دليلا على امتناع ذلك ؛ بل قال هذا عيب أو نقص والله منزّه عنه ، فقبل له : اما ان يريد المعنى القائم بالذات أو العبارات المخلوقة ، اما الأول فلا يجوز إرادته هنا ؛ لأن المسألة هي فيمن يتكلم بالحروف المنظومة . ولا يعني به شيئا وذلك القائم بالذات هو نفس المعنى ، وان أردت الحروف — وهو مراده — فتلك عندك مخلوقة ، ويجوز عندك أن يخلق كل شيء ليس منزها عن فعل من الأفعال ، والعيب عندك هو مالا تريده ، فهذا ممتنع .

فتبين انه ليس لهم حجة لا على صدقه . ولا على تنزيهه عن العيب في خطابه ؛ فان ذلك إنما يكون ممن ينزهه عن بعض الأفعال ، وتبين بذلك أنهم لا يثبتون عدايه ولا حكمته ، ولا رحمته ولا صدقه ، والمعتزلة قد قدم إثبات هذه الأمور ؛ ولهذا يذكرونها في خطبة الصفات ، كما يذكرها أبو الحسين البصري وغيره . كما ذكر في أول صور الأدلة خطبة مضمونها : ان الله واحد عدل (لا يظلم الناس شيئا ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون) و (انه بالناس لرؤوف رحيم) وأظن فيها اثبات صدقه ؛ ولهذا يكفرون من يجوره . أو يكذبه ، أو يسفه ، أو يشبهه ؛ ولكن قد غلطوا في مواضع كثيرة . كما قد نبه على هذا في غير موضع ، فكل الطائفتين معها حق وباطل ، ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار . وآمن بما جاء به الرسول كله على

وجهه لم يؤمن ببعض ويكفر ببعض ، وهؤلاء هم أهل الرحمة الذين لا يختلفون ؛ بخلاف أولئك المختلفين . قال تعالى : (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) .

فصل

والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات ، وابن كلاب ومن تبعه — كالأشعري وأبي العباس القلانسي ومن تبعهم — أثبتوا الصفات ؛ لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية مثل كونه يتكلم بشيئه . ومثل كونه فعله الاختياري يقوم بذاته . ومثل كونه يحب ويرضى عن المؤمنين بعد إيمانهم ، ويغضب ويغض الكافرين بعد كفرهم ، ومثل كونه يرى أفعال العباد بعد أن يعملوها . كما قال تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) فثبت رؤية مستقبلة . وكذلك قوله تعالى : (ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لتنظر كيف تعملون) ، ومثل كونه نادى موسى حين أتى . لم يناده قبل ذلك بنداء قام بذاته ؛ فان المعتزلة والجهمية يقولون : خلق نداء في الهواء . والكلابية والسالية يقولون : النداء قام بذاته وهو قديم ؛ لكن سمعه موسى . فاستجدوا سماع موسى . وإلا فما زال عندهم مناديا .

والقرآن والأحاديث وأقوال السلف والآئمة كلها تخالف هذا وهذا،
ونبين أنه ناداه حين جاء . وانه يتكلم بمشيئته في وقت بكلام معين ،
كما قال : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم)
وقال تعالى : (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال
له كن فيكون) .

والقرآن فيه مئون من الآيات تدل على هذا الأصل ، واما
الأحاديث فلا تحصى . وهذا قول آئمة السنة والسلف وجمهور العقلاء ؛
ولهذا قال عبد الله بن المبارك والامام أحمد بن حنبل وغيرهما : لم يزل
متكلما إذا شاء وكيف شاء ، وهذا قول عامة أهل السنة ؛ فلهذا اتفقوا
على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، ولم نعرف عن احد من
السلف انه قال : هو قديم لم يزل . والذين قالوا من المتأخرين : هو
قديم كثير منهم من لم يتصور المراد ؛ بل منهم من يقول : هو قديم في
علمه ، ومنهم من يقول : قديم أي متقدم الوجود ، متقدم على ذات
زمان المبعث ؛ لا أنه أزلي لم يزل ، ومنهم من يقول بل مرادنا بقديم
أنه غير مخلوق ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

و « المقصود هنا » أنه على هذا الأصل إذا خلق المخلوقات رآها
وسمع أصوات عباده ، وكان ذلك بمشيئته وقدرته ؛ إذ كان خلقه لهم
بمشيئته وقدرته ، وبذلك صاروا يرون ويسمع كلامهم ، وقد جاء في

القرآن والسنة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات
كقوله : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكهم ،
ولهم عذاب أليم : ملك كذاب ، وشيخ زان ، وعائل مستكبر »

وكذلك في « الاستماع » قال تعالى : (وأذنت لربها وحقت)
أي استمعت . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أذن الله لشيء
كأذنه لني حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهر به » وقال : « لله أشد
أذنا إلى صاحب القرآن من صاحب القينة إلى قينته » فهذا تخصيص
بالأذن وهو الاستماع لبعض الأصوات دون بعض .

وكذلك (سمع الاجابة) كقوله : « سمع الله لمن حمده » وقول
الحليل : (انك سميع الدعاء) وقوله : (ان ربي سميع قريب) يقتضي
التخصيص بهذا السمع ، فهذا التخصيص ثابت في الكتاب والسنة ،
وهو تخصيص بمعنى يقوم بذاته بمشيئته وقدرته — كما تقدم — وعند
النفاء هو تخصيص بامر مخلوق منفصل . لا بمعنى يقوم بذاته . وتخصيص
من يحب بالنظر والاستماع المذكور يقتضي ان هذا النوع متف
عن غيرهم .

لكن مع ذلك هل يقال : ان نفس الرؤية والسمع الذي هو
مطلق الادراك هو من لوازم ذاته فلا يمكن وجود مسموع ومرئي إلا

وقد تعلق به كالعلم ؟ أو يقال : انه أيضاً بمشيئته وقدرته فيمكنه أن لا ينظر إلى بعض المخلوقات ؟ هذا فيه قولان : والأول قول من لا يجعل ذلك متعلقاً بمشيئته وقدرته ، وأما الذين يجعلونه متعلقاً بمشيئته وقدرته فقد يقولون : متى وجد المرئى والمسموع وجب تعلق الإدراك به .

والقول الثانى : ان جنس السمع والرؤية يتعلق بمشيئته وقدرته . فيمكن أن لا ينظر إلى شيء من المخلوقات ، وهذا هو المأثور عن طائفة من السلف ، كما روى ابن أبي حاتم عن أبي عمران الجوني قال : ما ينظر الله إلى شيء من خلقه إلا رحمه ، ولكنه قضى أن لا ينظر اليهم .

وقد يقال : هذا مثل الذكر والنسيان ، فان الله تعالى قال : (اذكروني اذكركم) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه : فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة » فهذا الذكر يختص بمن ذكره . فمن لا يذكره لا يحصل له هذا الذكر . ومن آمن به وأطاعه ذكره برحمته ، ومن أعرض عن الذكر الذي أنزله أعرض عنه كما قال : (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا . ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال :

كذلك أتك آياتنا فنسيها ، وكذلك اليوم تنسى (ومثله قوله :
(المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالنكر ، وينهون عن
المعروف . ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم) .

وقد فسروا هذا النسيان بأنه (١) وهذا النسيان ضد ذلك الذكر
وفي الصحيح في حديث الكافر يحاسبه قال : « أفظنت أنك ملاقي ؟
قال : لا . قال فاليوم أنساك كما نسيتي » فهذا يقتضي أنه لا يذكره
كما يذكر أهل طاعته . هو متعلق بمشيئته وقدرته أيضاً ، وهو سبحانه
قد خلق هذا العبد وعلم ما سيعمله قبل أن يعمل . ولما عمل
علم ما عمل ورأى عمله . فهذا النسيان لا يناقض ما علمه سبحانه
من حال هذا .

فصل

جماع « الفرقان » بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والرشاد
والغي . وطريق السعادة والنجاة . وطريق الشقاوة والهلاك : ان يجعل
ما بعث الله به رساله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه . وبه

(١) يرض بالأمد

يحصل الفرقان والهدى والعلم والايمان . فيصدق بأنه حق وصدق ،
وما سواء من كلام سائر الناس يعرض عليه . فان وافقه فهو حق ،
وان خالفه فهو باطل ، وان لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك
الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه ، أو قد عرف مراده ولكن لم
يعرف هل جاء الرسول بتصديقه . أو تكذيبه ، فانه يمسك فلا
يتكلم إلا بعلم .

والعلم ما قام عليه الدليل ، والنافع منه ما جاء به الرسول . وقد
يكون علم من غير الرسول : لكن في امور « دنيوية » مثل الطب
والحساب ، والفلاحة والتجارة .

واما الأمور « الالهية » والمعارف الدينية « فهذه العلم فيها مأخذه
عن الرسول ، فالرسول اعلم الخلق بها . وارغبهم في تعريف الخلق
بها . واقدروا على بيانها وتعريفها . فهو فوق كل احد في العلم والقدرة
والارادة ، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ، ومن سوى الرسول اما ان
يكون في علمه بها نقص او فساد . واما ان لا يكون له إرادة فيما
علمه من ذلك ، فلم يبينه اما لرغبة واما لرهبة واما لغرض آخر ،
واما ان يكون بيانه ناقصاً ليس يانه البيان عما عرفه الجنان .

وبيان الرسول على وجهين .

تارة يبين « الأدلة العقلية » الدالة عليها ، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية .

وتارة يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات الينيات ، والدلائل اليقينية على أنه رسول الله المبلغ عن الله . وأنه لا يقول عليه إلا الحق ، وأن الله شهد له بذلك . وأعلم عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلغه عنه . والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة ، وهي أدلة عقلية تعلم صحتها بالعقل ، وهي أيضاً شرعية سمعية ، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها ، وجميع طوائف النظار متفقون على أن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية ، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية ، وفي كتب التفسير ، وعامة النظار أيضاً يحتجون بالأدلة السمعية الخبرية المجردة في المطالب الدينية . فانه إذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به .

و « العلوم ثلاثة أقسام » منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية ، وأحسن الأدلة العقلية التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول . فينبغي أن يعرف أن أجل الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول ؛ فان من الناس من ينهل عن هذا ، فمنهم من يقدح في الدلائل العقلية مطلقاً لأنه قد صار في ذهنه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه من أحدثه من المتكلمين . ومنهم من يعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية

العقلية منه : لأنه قد صار في ذهنه أن القرآن إنما يدل بطريق الخبر فقط ، فلا بد أن يعلم بالعقل قبل ذلك ثبوت النبوة وصدق الخبر ، حتى يستدل بعد ذلك بخبر من ثبت بالعقل صدقه ، ومنها ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء ، وخبرهم المجرد هو دليل سمعي ، مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الالهية ، والملائكة والعرش ، والجنة والنار ، وتفاصيل ما يؤمر به وينهى عنه .

فاما نفس اثبات الصانع ووحدانيته . وعلمه وقدرته ، ومشيته وحكمته ، ورحمته ونحو ذلك فهذا لا يعلم بالأدلة العقلية ، وان كانت الأدلة والآيات التي يأتي بها الأنبياء هي أكمل الأدلة العقلية : لكن معرفة هذه ليست مقصورة على الخبر المجرد ، وان كانت أخبار الأنبياء المجردة تفيد العلم اليقيني أيضاً ؛ فيعلم بالأدلة العقلية التي أرشدوا اليها ، ويعلم بمجرد خبرهم لما علم صدقهم بالأدلة والآيات والبراهين التي دلت على صدقهم .

وقد تنازع الناس في « العلم بالمعاد ، وبحسن الأفعال وقبحها » فأكثر الناس يقولون : انه يعلم بالعقل مع السمع ، والقائلون بان العقل يعلم به الحسن والقبح أكثر من القائلين بأن المعاد يعلم بالعقل ، قال أبو الخطاب : هو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين ، ومنهم من يقول : المعاد والحسن والقبح لا يعلم إلا بمجرد الخبر ، وهو قول الأشعري

وأصحابه ومن وافقهم من أتباع الأئمة كالفاضي أبي يعلى ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي الوليد الباجي وغيرهم ، وكلهم متفقون على أن من العلوم ما يعلم بالعقل والسمع الذي هو مجرد الخبر ، مثل كون أفعال العباد مخلوقة لله أو غير مخلوقة ، وكون رؤيته ممكنة أو ممتعة ونحو ذلك .

وكتب أصول الدين لجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية ؛ لكن الرازي طعن في ذلك في « المطالب العالية » قال : لأن الاستدلال بالسمع مشروط بان لا يعارضه قاطع عقلي ، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه ، قال : والعلم بانتفاء المعارض العقلي متعذر ، وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار ان الرسول أخبر به كالعادة . وقد يظن أن هذه طريقة أئمة الواقفة في الوعيد . كالأشعري ، والقاضي أبي بكر وغيرها ، وليس كذلك ؛ فان هؤلاء إنما وقفوا في اخبار الوعيد خاصة ؛ لأن العموم عندهم لا يفيد القطع ، أو لأنهم لا يقولون بصيغ العموم . وقد تعارضت عندهم الأدلة ؛ والا فهم يثبتون الصفات الخبرية لله . كالوجه واليد بمجرد السمع والخبر ، ولم يختلف قول الأشعري في ذلك ، وهو قول أئمة أصحابه ، لكن أبو المعالي وأتباعه لا يثبتون الصفات الخبرية ؛ بل فيهم من ينفيها ومنهم من يقف فيها كالرازي والآمدي ، فيمكن أن يقال : قول الأشعري يتزع من قول هؤلاء

بأن يقال : لا يعرف أنهم اعتمدوا في الأصول على دليل سمعي ؛ لكن يقال : المعاد محتجون عليه بالقرآن والأحاديث ؛ ولكن الرازي هو الذي سلك فيه طريق العلم الضروري ان الرسول جاء به .

وفي « الحقيقة » فجميع الأدلة اليقينية توجب علماً ضرورياً . والأدلة السمعية الخبرية توجب علماً ضرورياً بأخبار الرسول ؛ لكن منها ما تكثر أدلته كخبر الأخبار المتواترة ، ويحصل به علم ضروري من غير تعيين دليل ، وقد يعين الأدلة ويستدل بها . وبسط هذا له موضع آخر .

و « المقصود هنا » أن يؤخذ من الرسول العلوم الإلهية الدينية سمعياً وعقلياً . ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً ، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة ، وتفصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً .

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا ، فهم أعلم الناس به وأحقهم بقيامه وأولاهم بالحق فيه .

وأيضاً فمن جرب ما يقولونه ويقولونه غيرهم وجد الصواب معهم .

والخطأ مع مخالفهم ، كما قال الرازي — مع انه من أعظم الناس طعنًا في الأدلة السمعية ، حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره ، وهو أنها لا تفيد اليقين . ومع هذا فانه يقول — لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى غليلاً ، ولا تروى غليلاً ، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن ، أقرأ في الإثبات (إليه يصعد الكلم الطيب) (الرحمن على العرش استوى) وأقرأ في النفي : (ليس كمثله شيء) (ولا يحيطون به علماً) قال : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

وأيضاً فمن اعتبر ما عند الطوائف الذين لم يعتصموا بتعليم الأنبياء وارشادهم واخبارهم وجدتم كلهم حائرین ، ضالین شاكين مرتابين ، أو جاهلين جهلاً مركباً ، فهم لا يخرجون عن المثلين اللذين في القرآن (والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً . ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب ، أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب . ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا أخرج يده لم يكد يراها . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) .

فصل

وأهل الضلال الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . م كما قال مجاهد :
أهل البدع والشبهات : يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في
العقل . كما قال فيهم الامام أحمد قال : م مختلفون في الكتاب .
مخالفون للكتاب . متفقون على مخالفة الكتاب . يحتجون بالمشابهة من
الكلام . ويضلون الناس بما يشبهون عليهم .

والمفرقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه
برأيهم . ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث فان وافقه احتجوا به
اعتضاداً لا اعتماداً ، وان خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه
على غير تأويله وهذا فعل أئمتهم ، وتارة يعرضون عنه . ويقولون :
نفوض معناه الى الله ، وهذا فعل عامتهم .

وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول . يجعلون
أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها واعتقاد موجبها . والمخالف اما كافر
واما جاهل لا يعرف هذا الباب ، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول .

ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله ، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم . والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول : وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك الحكم ، كالنصارى ، والحوارج ، وغيرهم ؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكماً ، وجعلوا الحكم متشابهاً .

وأما أولئك - كثرة الصفات من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم . وكالفلاسفة - فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو الحكم الذي يجب اتباعه . وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقهم . ويجعلون ما جاءت به الأنبياء وإن كان صريحاً قد يعلم معناه بالضرورة يجعلونه من المتشابه ؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء من جميع أهل البدع . حتى قال يوسف بن اسباط وعبد الله بن المبارك وغيرها كطائفة من أصحاب أحمد : إن الجهمية نفاة الصفات خارجون عن الثنتين وسبعين فرقة . قالوا : وأصولها أربعة : الشيعة . والحوارج ، والمرجئة ، والقدرية .

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن في قوله تعالى : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب . وآخر متشابهات) في المتشابهات قولان :

« أحدهما » أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس .

و « الثاني » — وهو الصحيح — ان التشابه أمر نسبي ، فقد يتشابه عند هذا مالا يتشابه عند غيره ، ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد ، وتلك للتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة ؛ بل القول كله محكم ، كما قال : (أحكمت آياته ثم فصلت) وهذا كقوله : « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمن كثير من الناس » وكذلك قولهم : (ان البقر تشابه علينا) .

وقد صنف أحمد كتاباً في « الرد على الزنادقة والجهمية » فيها شكت فيه من متشابه القرآن ، وتأولوه على غير تأويله ، وفسر تلك الآيات كلها وفهم على أنهم تأولوا ذلك للتشابه على غير تأويله ، وعامتها آيات معروفة قد تكلم العلماء في تفسيرها ؛ مثل الآيات التي سأل عنها نافع ابن الأزرق ابن عباس قال الحسن البصري : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب ان يعلم فيم أنزلت ، وماذا عني بها .

ومن قال من السلف إن للتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضاً ، وحراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه ؛ مثل وقت الساعة ، ومجيء اشراطها ، ومثل كيفية نفسه ، وما أعد له في الجنة لأولياته .

وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصارى بما تشابه عليهم ،
كقوله : (إنا) و (نحن) . وهذا يعرف العلماء أن المراد به الواحد
للعظم الذي له أعوان : لم يرد به أن الآلهة ثلاثة ، فتأويل هذا الذي
هو تفسيره يعلمه الراسخون . ويفرقون بين ما قيل فيه : (إني)
وما قيل فيه (إنا) لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه : إذ كانوا رسله ،
وأما كونه هو المعبود الإله فهو له وحده ، ولهذا لا يقول : قايانا
فاعبدوا ، ولا إيانا فارهبوا . بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية
والتوكل ذكر نفسه وحده باسمه الخاص ، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل
فيها الملائكة قال : (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً) (فاذا قرأناه فاتبع
قرآنه) (تتلوا عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق) ونحو ذلك ،
مع ان تأويل هذا — وهو حقيقة ما دل عليه من الملائكة وصفاتهم
وكيفية ارسال الرب لهم — لا يعلمه الا الله ، كما قد بسط في غير
هذا الموضع .

و « المقصود هنا » ان الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو
الأصل ، ويتدبر معناه ويعقل ، ويعرف برهانه ودليله اما العقلي ،
وإما الخبري السمعي . ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا ، وتجعل
أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة بحجة ، فيقال لأصحاب هذه
الالفاظ : يحتمل كذا وكذا . ويحتمل كذا وكذا ، فان أرادوا بها ما

يوافق خبر الرسول قبل ، وان أرادوا بها ما يخالفه رد .

وهذا مثل لفظ « المركب » و « الجسم » و « التحيز » و « الجوهر »
و « الجهة » و « العرض » ونحو ذلك ، ولفظ « الحيز » ونحو ذلك ،
فان هذه الألفاظ ، لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده
أهل هذا الاصطلاح : بل ولا في اللغة أيضاً . بل هم يختصون بالتعبير
بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ . فيفسر تلك
المعاني بعبارات أخرى ، ويبطل ما دل عليه القرآن : بالأدلة العقلية
والسمعية ، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل ،
وعرف وجه الكلام على أدلتهم ، فانها ملفقة من مقدمات مشتركة ،
يأخذون اللفظ المشترك في احدى المقدمتين بمعنى . وفي المقدمة الأخرى
بمعنى آخر ، فهو في صورة اللفظ دليل ، وفي المعنى ليس بدليل ،
كمن يقول : سهيل بعيد من الثريا ، لا يجوز أن يقرن بها . ولا
يتزوجها ، والذي قال :

أيها المنكح الثريا سهيلا

أراد امرأة اسمها الثريا ورجلا اسمه سهيل . ثم قال :

عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمان

وهذا لفظ مشترك ، فجعل يعجبه ، وانكاره من الظاهر من جهة اللفظ المشترك ، وقد بسط الكلام على أدلتهم المفصلة في غير موضع .

والأصل الذي بنى عليه نفاة الصفات وعطلوا ما عطلوه حتى صار متنبهم إلى قول فرعون الذي جحد الخالق ، وكذب رسوله موسى في أن الله كلمه هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الأجسام محدثة ، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلو من الحوادث ، ولم تسبقها ، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث . وهذا أصل قول الجهمية الذين أطبق السلف والأئمة على ذمهم . وأصل قول المتكلمين الذين أطبقوا على ذمهم ، وقد صنف الناس مصنفات متعددة فيها أقوال السلف والأئمة في ذم الجهمية ، وفي ذم هؤلاء المتكلمين .

والسلف لم يذموا جنس الكلام . فان كل آدمي يتكلم . ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله ، والاستدلال بما مینه الله ورسوله ، بل ولا ذموا كلاما هو حق : بل ذموا الكلام الباطل . وهو المخالف للكتاب والسنة ، وهو المخالف للعقل أيضاً وهو الباطل . قال كلام الذي ذمه الساف هو الكلام الباطل ، وهو المخالف للشرع والعقل .

ولكن كثير من الناس خفى عليه بطلان هذا الكلام ، فمنهم من اعتقده موافقاً للشرع والعقل ، حتى اعتقد ان ابراهيم الخليل استدل به . ومن هؤلاء من يجعله أصل الدين ولا يحصل الايمان أو لا يتم الا به ؛ ولكن من عرف ما جاء به الرسول وما كان عليه الصحابة علم بالاضطرار أن الرسول والصحابة لم يكونوا يسلكون هذا المسلك . فصار من عرف ذلك يعرف أن هذا بدعة ، وكثير منهم لا يعرف أنه فاسد ؛ بل يظن مع ذلك أنه صحيح من جهة العقل ؛ لكنه طويل أو يبعد المعرفة ، أو هو طريق مخيفة مخطر يخاف على سالكه ، فصاروا يعيونه كما يعاب الطريق الطويل والطريق الخيف مع اعتقادهم أنه يوصل الى المعرفة ، وأنه صحيح في نفسه .

وأما الحذاق العارفون بتحقيقه فعلموا أنه باطل عقلا وشرعا ، وأنه ليس بطريق موصل إلى المعرفة ، بل إنما يوصل لمن اعتقد صحته إلى الجهل والضلال ، ومن نيين له تناقضه أوصله الى الحيرة والشك .

ولهذا صار حذاق سالكيه ينتهون إلى الحيرة والشك ؛ إذ كان حقيقته أن كل موجود فهو حادث مسبوق بالعدم . وليس في الوجود قديم ، وهذا مكابرة ؛ فان الوجود مشهود . وهو إما حادث وإما قديم والحادث لا بد له من قديم . فثبت وجود القديم على التقديرين .

وكذلك ما ابتدعه في هذه الطريق ابن سينا وأتباعه من الاستدلال
بالممكن على الواجب أبطل من ذلك ، كما قد بسط ذلك في غير هذا
الموضع . وحقيقته ان كل موجود فهو ممكن ليس في الوجود موجود
بنفسه ، مع أنهم جعلوا هذا طريقاً لاثبات الواجب بنفسه ، كما يجعل
أولئك هذا طريقاً لاثبات القديم ، وكلاهما يناقض ثبوت القديم والواجب
فليس في واحد منها اثبات قديم ولا واجب بنفسه مع ان ثبوت موجود
قديم وواجب بنفسه معلوم بالضرورة .

ولهذا صار حذاق هؤلاء إلى أن الموجود الواجب والقديم هو
العالم بنفسه ، وقالوا : هو الله . وأنكروا أن يكون للعالم رب مباين
للعالم ؛ إذ كان ثبوت القديم الواجب بنفسه لا بد منه على كل قول ،
وفرعون ونحوه ممن أنكر الصانع ما كان ينكر هذا الوجود المشهود ،
فلما كان حقيقة قول أولئك يستلزم أنه ليس موجود قديم ولا واجب ،
لكنهم لا يعرفون ان هذا يلزمهم ؛ بل يظنون أنهم أقاموا الدليل على
اثبات القديم الواجب بنفسه .

ولكن وصفوه بصفات الممتع ، فقالوا : لا داخل العالم ولا خارجه
ولا هو صفة ولا موصوف ، ولا يشار اليه ، ونحو ذلك من الصفات
السلبية التي تستلزم عدمه ، وكان هذا مما تفر عنه العقول والفطر .
ويعرف أن هذا صفة المعدم الممتع لا صفة الموجود . فدليلهم في نفس

الأمر يستلزم أنه ماثم قديم ولا واجب ، ولكن ظنوا انهم أثبتوا القديم والواجب ، وهذا الذي أثبتوه هو محتسح ، فما أثبتوا قديماً ولا واجباً .

فجاء آخرون من جهيتهم فرأوا هذا مكابرة ، ولا بد من إثبات القديم والواجب ، فقالوا : هو هذا العالم . فكان قدماء الجهمية يقولون : انه بذاته في كل مكان ، وهؤلاء قالوا : هو عين الموجودات ، والموجود القديم الواجب هو نفس الموجود المحدث الممكن ، والحلول هو الذي أظهرته الجهمية للناس حتى عرفه السلف والأئمة وردوه ، وأما حقيقة قولهم فهو النفي أنه لا داخل العالم ولا خارجه . ولكن هذا لم تسمعه الأئمة ، ولم يعرفوا أنه قولهم إلا من باطنهم ؛ ولهذا كان الأئمة يحكون عن الجهمية انه في كل مكان ، ويحكون عنهم وصفه بالصفات السلبية ، وشاع عند الناس أن الجهمية يصفونه بالسلوب حتى قال أبو تمام :

جهمية الأوصاف إلا أنها قد حليت بمحاسن الاشياء

وهم لم يقصدوا نفي القديم والواجب ، فان هذا لا يقصده أحد من العقلاء لا مسلم ولا كافر ؛ إذ كان خلاف ما يعلمه كل احد بيديه عقله ، فانه إذا قدر أن جميع الموجودات حادثة عن عدم لزم ان كل الموجودات حدثت بأنفسها ، ومن المعلوم بيداهة العقول ان الحادث

لا يحدث بنفسه ؛ ولهذا قال تعالى : (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون)
وقد قيل : (أم خلقوا من غير شيء) من غير رب خلقهم ، وقيل : من
غير مادة ، وقيل : من غير عاقبة وجزاء ، والأول مراد قطعاً فان كل ما خلق
من مادة أو لغاية فلا بد له من خالق .

ومعرفة الفطر أن المحدث لا بد له من محدث أظهر فيها ، من أن
كل محدث لا بد له من مادة خلق منها وغاية خلق لها ، فان كثيراً
من العقلاء نازع في هذا وهذا . ولم ينازع في الأول . طائفة قالت : ان
هذا العالم حدث من غير محدث أحدثه : بل من الطوائف من قال :
انه قديم بنفسه واجب بنفسه ليس له صانع ، واما أن يقول : انه
محدث حدث بنفسه بلا صانع . فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة . وانما
يحكى عن لا يعرف .

ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله ممن حصل له فساد في
عقله صار به الى السفسطة . والسفسطة تعرض لآحاد الناس ، وفي
بعض الأمور ؛ ولكن أمة من الامم كلهم سوفسطائية في كل شيء ،
هذا لا يتصور : فلهذا لا يعرف عن أمة من الامم انهم قالوا بحدوث
العالم من غير محدث .

وهؤلاء لما اعتقدوا ان كل موصوف أوكل ما قامت به صفة أو

فعل بمشيئته . فهو محدث ويمكن لزمهم القول بحدوث كل موجود ؛
إذ كان الخالق جل جلاله متصفاً بما يقوم به من الصفات والأمر
الاختياريات ، مثل أنه متكلم بمشيئته وقدرته . ويخلق ما يخلقه بمشيئته
وقدرته ؛ لكن هؤلاء اعتقدوا انتفاء هذه الصفات عنه ؛ لاعتقادهم
صحة القول بأن ما قامت به الصفات والحوادث فهو حادث ؛ لان ذلك
لا يخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، وإذا كان
حادثاً كان له محدث قديم . واعتقدوا انهم أثبتوا الرب ، وانه ذات
مجردة عن الصفات ، ووجوده مطلق لا يشار اليه ولا يتعين . ويقولون :
هو بلا اشارة ولا تعيين . وهذا الذي أثبتوه لا حقيقة له في الخارج ،
وإنما هو في الذهن ، فكان ما أثبتوه واعتقدوا أنه الصانع للعالم إنما
يتحقق في الأذهان لا في الأعيان ، وكان حقيقة قولهم تعطيل الصانع .

فجاء اخوانهم في أصل المقالة . وقالوا : هذا الوجود المطلق
المجرد عن الصفات هو الوجود الساري في الموجودات . فقالوا بحلوله
في كل شيء .

وقال آخرون منهم : هو وجود كل شيء . ومنهم من فرق بين
الوجود والثبوت . ومنهم من فرق بين التعيين والاطلاق . ومنهم من
جعله في العالم كالمادة في الصورة ، ومنهم من جعله في العالم كالزبد في

اللبن وكالزيت والشيرج في السمسم والزيتون . وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع .

وه المقصود هنا ، ان الأصل الذي أضلهم قولهم ما قامت به الصفات والأفعال ، والأمور الاختيارية أو الحوادث فهو حادث ، ثم قالوا : والجسم لا يخلو من الحوادث ، وأثبتوا ذلك بطرق ، منهم من قال : لا يخلو عن الاكوان الأربعة : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ومنهم من قال : لا يخلو عن الحركة والسكون فقط ، ومنهم من قال : لا يخلو عن الاعراض . والاعراض كلها حادثة ، وهي لا تبقى زمانين ، وهذه طريقة الآمدي : وزعم أن أكثر اصحاب الاشعرية اعتمدوا عليها ، والرازي اعتمد على طريقة الحركة والسكون .

وقد بسط الكلام على هذه الطرق ، وجميع ما احتجوا به على حدوث الجسم وامكانه . وذكرنا في ذلك كلامهم ثم أنفسم في فساد جميع هذه الطرق ، وانهم لم يبنوا فساد جميع ما استدل به على حدوث الجسم وامكانه . وبنوا فسادها طريقاً طريقاً بما ذكروه ، كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وأما المشامية والكرامية وغيرهم ممن يقول بأنه جسم قديم فقد شاركوم في أصل هذه المقالة : لكن لم يقولوا بحدوث كل جسم ، ولا

قالوا : ان الجسم لا ينفك عن الحوادث ؛ إذ كان القديم عندم جسماً قديماً وهو خال من الحوادث . وقد قيل : أول من قال في الإسلام ان القديم جسم هو هشام بن الحكم . كما ان أول من أظهر في الإسلام نفي الجسم هو الجهم بن صفوان .

وكلام السلف والأئمة في ذم الجهمية كثير مشهور . فان مرض التعطيل شر من مرض التجسيم ، وإنما كان السلف يذمون المشبهة ، كما قال الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه واسحاق بن راهويه وغيرها ، قالوا : المشبهة الذين يقولون : بصر كبصري ، ويد كيدي ، وقدم كقدمي ، وابن كلاب ومن تبعه أثبتوا الصفات التي لا تتعلق بمشيئته وقدرته [فاما التي تتعلق بمشيئته وقدرته] فينفونها . قائلوا لأنها حادثة ولو قامت به الحوادث لكان حادثاً لأن ما قبل الشيء لم يخل عنه وعن ضده ، فلو قبل بعض هذه الحوادث لم يخل منه ومن ضده فلم يخل من الحوادث فيكون حادثاً .

و « محمد بن كرام » كان بعد ابن كلاب في عصر مسلم بن الحجاج أثبت انه يوصف بالصفات الاختياريات ، ويتكلم بمشيئته وقدرته ؛ ولكن عنده يمتنع انه كان في الأزل متكلماً بمشيئته وقدرته : لامتناع حوادث لا أول لها ، فلم يقل بقول السلف انه لم يزل متكلماً إذا شاء بل قال : انه صار يتكلم بمشيئته وقدرته ، كما صار يفعل بمشيئته وقدرته بعد ان لم يكن كذلك . وقال : هو وأصحابه في المشهور عنه :

ان الحوادث التي تقوم به لا يخلو منها ولا يزول عنها ؛ لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلاً لحدوثها وزوالها ، وإذا كان قابلاً لذلك لم يخل منه . وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، وإنما يقبل على أصلهم انه تقوم به الحوادث فقط ، كما يقبل أن يفعلها ويحدثها ، ولا يلزم من ذلك أنها لم تخل منه كما لم يلزم أنه لم يزل فاعلاً لها ، والحدوث عند غير الاحداث ، والقرآن عند حادث لا يحدث ؛ لأن الحادث يقتصر الى احداث بخلاف الحدوث .

وم إذا قالوا : كان خالياً منها في الأزل وكان ساكناً لم يقولوا انه قام به حادث ؛ بل يقولون السكون أمر عديم كما يقوله الفلاسفة ؛ ولكن الحركة أمر وجودي ؛ بخلاف ما يقوله [من يقوله] من المعتزلة والأشعرية : ان السكون أمر وجودي كالحركة ، فاذا حصل به حادث لم يكن ثم عدم هذا الحادث ، فانما بعدم الحادث باحداث يقوم به وهذا ممتنع ، وهم يقولون : انه يمتنع عدم الجسم وعدم ان الباري يقوم به احداث المخلوقات واقناؤها ، فالحوادث التي تقوم بهم تقوم به لو أفناها لقام به الاحداث والافناء ، فكان قابلاً لأن يحدث فيه حادث ويفنى ذلك الحادث ، وما كان كذلك لم يخل من احداث واقناء فلم يخل من الحوادث وما لم يخل منها فهو حادث . وإنما كان كذلك لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده كما قالت الكلاية ؛ لكن المعتزلة يقولون :

السكون ضد الحركة فالقابل لأحدهما لا يخلو عنه وعن الآخر . وهؤلاء يقولون : السكون ليس بضد وجودي : بل هو عديمي ، وإنما الوجودي هو الاحداث والافناء ، فلو قبل قيام الاحداث والافناء به لكان قابلا لقيام الازداد الوجودية ، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده .

وهؤلاء لما أراد منازعهم ابطال قولهم كان عمدتهم يسان تناقض أقوالهم . كما ذكر ذلك أبو المعالي وأتباعه ، وكما ذكر الآمدي تناقضهم من وجوه كثيرة . قد ذكرت في غير هذا الموضع ، وغابتها انها تدل على مناقضتهم لا على صحة مذهب المنازع .

وتم طائفة كثيرة تقول : انه تقوم به الحوادث وتزول ، وانه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم . وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم . وأظن الكرامية لهم في ذلك قولان ، والا فالقول بفناء الصوت الذي كلم به موسى من جنس القول بقدمه . كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والحديث والفقهاء من السلفية وغيرهم . ومن الحنبلية والشافعية والمالكية ، يقول : انه كلم موسى بصوت سمعه موسى ، وذلك الصوت قديم ، وهذا القول يعرف فساده ببديهية العقل . وكذلك قول من يقول كلمه بصوت حادث ، وان ذلك الصوت باق لا يزال هو وسائر ما يقوم به من الحوادث هي أقوال يعرف فسادها بالبديهية .

وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه
عن الجهمية ، وهو أن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث . وهو باطل
عقلا وشرعا . وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع . وبه استطالت
عليهم الفلاسفة الدهرية ، فلا للإسلام نصروا ولا لعدوه كسروا . بل
قد خالفوا السلف والأئمة وخالفوا العقل والشرع . وسلطوا عليهم وعلى
المسلمين عدوهم ، من الفلاسفة والدهرية والملاحدة بسبب غلطهم في
هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم . ولو اعتصموا بما جاء به الرسول
لوافقوا المنقول والمعقول وثبت لهم الأصل ؛ ولكن ضيعوا الأصول فحرموا
الوصول ؛ والأصول اتباع ما جاء به الرسول .

وأحدثوا أصولا ظنوا أنها أصول ثابتة ، وكانت كما ضرب الله
المثلين : مثل البناء والشجرة . فقال في المؤمنين والمنافقين : (أمن
أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أمن أسس بنيانه على شفا
جرف هار فانهار به في نار جهنم ؟ والله لا يهدي القوم الظالمين)
وقال : (ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في
السماء . تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها . ويضرب الله الأمثال للناس
لعلهم يتذكرون . ومثل كلمة خيثة كشجرة خيثة اجتثت من فوق الأرض
ما لها من قرار . يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا
وفي الآخرة ، ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء) والأصول مأخوذة

من أصول الشجرة وأساس البناء ؛ ولهذا يقال فيه الأصل ما ابتنى عليه غيره أو ما تفرع عنه غيره .

فالأصول الثابتة هي أصول الأنبياء ، كما قيل :

أيها المقتدى لتطلب علما كل علم عبد لعلم الرسول

تطلب الفرع كي تصحح حكما ثم أغفلت أصل أصل الأصول

والله يهدينا وسائر اخواننا المؤمنين الى صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

وهذه الأصول بنيت عليها ما في القلوب . ويتفرع عليها ، وقد ضرب الله مثل الكلمة الطيبة التي في قلوب المؤمنين . ومثل الكلمة الخبيثة التي في قلوب الكافرين . و (الكلمة) هي قضية جازمة وعقيدة جامعة ، ونبينا صلى الله عليه وسلم أوتي فوائح الكلام وخواتمه وجوامعه ؛ فبحث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرة على أتم قضية ، فالكلمة الطيبة في قلوب المؤمنين — وهي العقيدة الإيمانية التوحيدية — كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، فاصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن كشبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح

يرفعه) والله سبحانه مثل الكلمة الطيبة ، أي : كلمة التوحيد ، بشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

فبين بذلك ان الكلمة الطيبة لها أصل ثابت في قلب المؤمن ، ولها فرع عال ، وهي ثابتة في قلب ثابت ، كما قال ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة والايمان في قلبه ثابت مستقر ، وهو في نفسه ثابت على الايمان مستقر لا يتحول عنه ، والكلمة الحبيثة (كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض) استؤصلت واجتثت ، كما يقطع الشيء يجث من فوق الأرض (ما لها من قرار) لا مكان تستقر فيه ولا استقرار في المكان : فان القرار يراد به مكان الاستقرار كما قال تعالى : (بئس القرار) وقال : (جعل لكم الأرض قراراً) . ويقال : فلان ماله قرار أي ثبات . وقد فسر القرار في الآية بهذا وهذا ، فالمبطل ليس قوله ثابتاً في قلبه ، ولا هو ثابت فيه ولا يستقر ، كما قال تعالى في المثل الآخر : (فاما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) فانه وان اعتقه مدة فانه عند الحقيقة يخونه ، كالذي يشرك بالله ، فعند الحقيقة يضل عنه ما كان يدعو من دون الله .

وكذلك الافعال الباطلة التي يعتقدها الانسان عند الحقيقة تخونه ولا تنفعه ، بل هي كالشجرة الحبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها

من قرار : فمن كان معه كلمة طيبة أصلها ثابت كان له فرع في السماء يوصله إلى الله . فانه سبحانه (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) ومن لم يكن معه أصل ثابت فانه يحرم الوصول : لانه ضيع الاصول : ولهذا تجد أهل البدع والشبهات لا يصلون الى غاية محموده كما قال تعالى : (له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ، وما هو ببالغه وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) .

والله سبحانه بعث الرسل وأنزل الكتب : بان يكون هو المعبود وحده لا شريك له ، وانما يعبد بما أمر به على ألسن رسله .

وأصل عبادته معرفته بما وصف به نفسه في كتابه ، وما وصفه به رساله : ولهذا كان مذهب السلف انهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وما وصفه به رساله : من غير تحريف ولا تعطيل . ومن غير تكيف ولا تمثيل ، والذين ينكرون بعض ذلك ما قدروا الله حق قدره . وما عرفوه حق معرفته ، ولا وصفوه حق صفته . ولا عبدوه حق عبادته .

والله سبحانه قد ذكر هذه الكلمة (ما قدروا الله حق قدره) في ثلاث مواضع : ليثبت عظمته في نفسه ، وما يستحقه من الصفات ، وليثبت وحدانيته وانه لا يستحق العبادة إلا هو ، وليثبت ما أنزله على

رسله ، فقال في الزمر : (وما قدرُوا الله حق قدره ، والارض جميعا قبضته يوم القيامة) الآية . وقال في الحج : (ضعف الطالب والمطلوب . ما قدرُوا الله حق قدره) وقال في الانعام : (وما قدرُوا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء) .

وفي المواضع الثلاثة ثم الذين ما قدروه حق قدره من الكفار ، فدل ذلك على انه يجب على المؤمن أن يقدر الله حق قدره ، كما يجب عليه أن يتقيه حق تقاته ، وأن يجاهد فيه حق جهاده ، قال تعالى : (وجاهدوا في الله حق جهاده) وقال : (اتقوا الله حق تقاته) والمصدر هنا مضاف إلى المفعول ، والفاعل مراد أي حق جهاده الذي أمركم به ، وحق تقاته التي أمركم بها ، واقدروه قدره الذي بينه لكم وأمركم به ، فصدقوا الرسول فيما أخبر ، وأطيعوه فيما أوجب وأمر . وأما ما يخرج عن طاقة البشر فذلك لا ينم أحد على تركه ، قالت عائشة : فاقدرُوا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو .

ودلت الآية على ان له قدرا عظيما : لا سيما قوله : (وما قدرُوا الله حق قدره ، والارض جميعا قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه) وفي تفسير ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال : من آمن بأن الله على كل شيء قدير فقد قدر الله حق قدره .

وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية ، لما ذكر له بعض اليهود ان الله يحمل السموات على أصبع ، والارضين على اصبع ، والجبال على أصبع ، والشجر والثرى على أصبع ، وسائر الخلق على أصبع : فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا لقول الخبر ، وقرأ هذه الآية .

وعن ابن عباس قال : مر يهودي بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا أبا القاسم ! ما تقول إذا وضع الله السماء على ذه ؟ والارض على ذه ، والجبال والماء على ذه ، وسائر الخلق على ذه ؟ فأنزل الله تعالى : (وما قدرنا الله حق قدره ، والارض جميعا قبضته يوم القيامة ، والسموات مطويات بيمينه) رواه الامام أحمد والترمذي من حديث ابي الضحى عن ابن عباس ، وقال غريب حسن صحيح .

وهذا يقتضي ان عظمته أعظم مما وصف ذلك الخبر ، فان الذي في الآية أبلغ ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقبض الله الارض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الارض ؟ وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى : ثم يقول : أين الملوك ؟ أين الجبارون ؟

أين المتكبرون ؟ ، ورواه مسلم أبسط من هذا ، وذكر فيه أنه يأخذ الأرض بيده الأخرى .

وقد روى ابن أبي حاتم حدثنا أبي ثنا عمرو بن رافع ، ثنا يعقوب بن عبد الله عن جعفر عن سعيد بن جبير ، قال : تكلمت اليهود في صفة الرب تبارك وتعالى ، فقالوا ما لم يعلموا ولم يروا فأنزل الله على نبيه : (وما قدروا الله حق قدره . والأرض جميعا قبضته يوم القيامة ، والسماوات مطويات بيمينه ، سبحانه وتعالى عما يشركون) فجعل صفته التي وصفوه بها شركا .

وقال : حدثنا أبي ، ثنا أبو نعيم ، ثنا الحكم يعني أبا معاذ عن الحسن ، قال : عمدت اليهود فنظروا في خلق السموات والأرض والملائكة ، فلما فرغوا أخذوا يقدرونه ، فأنزل الله تعالى على نبيه : (وما قدروا الله حق قدره) وهذا يدل على أنه أعظم مما وصفوه ، وانهم لم يقدروه حق قدره .

وقوله : (عما يشركون) فكل من جعل مخلوقا مثلا للخالق في شيء من الأشياء فأحبه مثل ما يحب الخالق ، أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق فهو مشرك سوى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء فعدل بربه . والرب تعالى لا كفو له ولا سمي له ولا مثل له ، ومن

جعله مثل المعدوم والممتنع فهو شر من هؤلاء . فانه معطل ممثّل ، والمعطل شر من المشرّك .

والله تبي قصة فرعون في القرآن في غير موضع ؛ لاحتياج الناس الى الاعتبار بها ، فانه حصل له من الملك ودعوى الربوبية والالهية والعلو مالم يحصل مثله لأحد من المعطلين ، وكانت عاقبته الى ما ذكر الله تعالى ، وليس لله صفة يمثّله فيها غيره ؛ فلهذا لم يجر أن يستعمل في حقه قياس التمثيل ، ولا قياس الشمول الذي تستوي أفراده ، فان ذلك شرك ؛ إذ سوى فيه بالخلق ؛ بل قياس الأولى . فانه سبحانه (له المثل الأعلى في السموات والارض) فهو أحق من غيره بصفات الكمال ، وأحق من غيره بالتزويه عن صفات النقص .

وقد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضع ، وبين ان من جعله الوجود المطلق والمقيد بالسلب أو ذاتا مجردة فهؤلاء مثلوه بأنقص المعقولات الذهنية ، وجعلوه دون الموجودات الخارجية . والنفاة الذين قصدوا اثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء ، كما قد بين في موضعه .

ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تزويه الرب عن التقائض على نفي الجسم ، ومن سلك هذا المسلك لم ينزه الله عن شيء من التقائض البتة ، فانه

ما من صفة ينفيها لأنها تستلزم التجسيم وتكون من صفات الاجسام
الا يقال له فيما أثبتته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة .

فان كان مثبتا لبعض الصفات قيل له : القول في هذه الصفة التي
تنفيها كالقول فيما أثبتته . فان كان هذا تجسيدا وقولا باطلا فهذا كذلك ،
وان قلت : أنا أثبت هذا على الوجه الذي يليق بالرب قيل له :
وكذلك هذا . وان قلت : أنا أثبتته وأنفي التجسيم . قيل : وهذا
كذلك ، فليس لك أن تفرق بين المتماثلين .

وان كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة قيل له في
الصفات ما يقوله هو في الأسماء ، فاذا كان يثبت حيا علما قادرا ، وهو
لا يعرف من هو متصف بذلك الا جسما كان اثبات أن له علما وقدرة ،
كما نطق به الكتاب والسنة كذلك .

وان كان ممن لا يثبت لا الاسماء ولا الصفات كالجهمية المحضة
والملاحدة قيل له : فلا بد أن تثبت موجوداً قائماً بنفسه ، وأنت لا
تعرف ذلك الا جسما ، وان قال : لا اسميه باسم لا اثبات ولا نفي . قيل
له : سكوتك لا ينفي الحقائق . ولا واسطة بين النفي والاثبات ، فاما
ان يكون حقا ثابتا موجوداً ، وإما ان يكون باطلا معدوماً .

وأيضاً فان كنت لم تعرفه فأنت جاهل فلا تتكلم ، وان عرفته فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به ، مثل أن تقول : رب العالمين ، أو القديم الأزلي ، أو الموجود بنفسه ونحو ذلك ، وحينئذ فقد أثبت حيا موجوداً قائماً بنفسه ، وأثبتته فاعلاً وانت لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم .

وان قدر انه جاحد له قيل له : فهذا الوجود مشهود ، فان كان قديماً أزلياً موجوداً بنفسه فقد ثبت جسم قديم أزلي موجود بنفسه وهو ما فررت منه ، وان كان مخلوقاً مصنوعاً فله خالق خلقه ، ولا بد ان يكون قديماً أزلياً ؛ فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير . وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وهنا قد نبهنا على ذلك ، هو أنه كل من بني تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم فانه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلاً بهذه الحجة . وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب .

ومن تدبر ما ذكرود في كتبهم تبين له انهم لم يقيموا حجة على وجوده ، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه . ولا زهوه ونفوا عنه مالا يجوز عليه : اذ كان اثباته هو اثبات حدوث الجسم ، ولم يقيموا على ذلك دليلاً . والنفي اعتمدوا فيه على ذلك . وهم متناقضون فيه لو

كانوا أقاموا دليلاً على نفي كونه جسماً . فكيف إذا لم يقيموا على ذلك
دليلاً وتناقضوا !! .

وهذا مما يتبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة ، فليس معه
علم لا عقلي ولا سمعي : لا سيما في هذا المطلوب الأعظم ، لكنهم قد
يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية ، وبما سمعوه من
القرآن ودين المسلمين . فقلوبهم تثبت ما تثبت وتتفي ما تتفي بناء على
هذه الفطرة المكملّة بالشرعة المنزلّة : لكنهم سلكوا هذه الطرق
البدعية ، وليس فيها علم أصلاً : ولكن يستفاد من كلامهم إبطال بعضهم
لقول المبطل الآخر . وبيان تناقضه .

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب جعلوا يردونها بأن ذلك
تجسيم . كما فعل القاضي أبو بكر في هداية المسترشدين وغيره . فلم
يقيموا حجة على أولئك المبطلين . وردوا كثيراً مما يقول اليهود بأنه
تجسيم ، وقد كان اليهود عند النبي صلى الله عليه وسلم بلدين . وكانوا
أحياناً يذكرون له بعض العفّات ، كحديث الخبر ، وقد فم الله اليهود
على أشياء كقولهم : (إن الله فقير) وإن يده مغلوطة وغير ذلك ،
ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم قط أنهم يجسمون . ولا أن في التوراة
تجسماً ولا عابهم بذلك . ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم
كما فعل ذلك من فعله من النفاق .

فتبين ان هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل ، وأنها مخالفة لما
بعث الله به رسوله . ولما فطر عليه عباده . وان أهلها من جنس
الذين (قالوا : لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) .

وقد ينشأ في غير هذا الموضع فساد ما ذكره الرازي من ان طريقة
الوجوب والامكان من أعظم الطرق ، وبيننا فسادها وانها لا تفيد علماً .
وانهم لم يقيموا دليلاً على اثبات واجب الوجود ، وان طريقة الكمال
أشرف منها وعليها اعتماد العقلاء قديماً وحديثاً ، وهو قد اعترف في
آخر عمره بأنه قد تأمل الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما
وجدها تشفى عيلاً ، ولا ترى غليلاً . ووجد أقرب الطرق
طريقة القرآن .

وطريقة الوجوب والامكان لم يسلكها أحد قبل ابن سينا ، وهو
أخذها من كلام المتكلمين الذين قسموا الوجود الى محدث وقديم ،
فقسمه هو الى واجب وممكن : ليكنه القول بأن الفلك ممكن مع قدمه
وخالف بذلك عامة العقلاء من سلفه وغير سلفه ، وخالف نفسه ،
فانه قد ذكر في المنطق ما ذكره سلفه من ان الممكن لا يكون الا
محدثاً ، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

ثم ان هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة انتهت بهم الى قول فرعون : فان

فرعون جحد الخالق وكذب موسى في أن الله كله ، وهؤلاء ينتهي قولهم الى جحد الخالق ، وان أثبتوه قالوا انه لا يتكلم ، ولا نادى أحداً ولا نجاه .

وعمدتهم في نفي ذاته على نفي الجسم . وفي نفي كلامه وتكليمه لموسى على أنه لا تحله الحوادث . فلا يبقى عندم رب ولا مرسل : فحقيقة قولهم يناقض شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ فان الرسول هو المبلغ لرسالة مرسله ، والرسالة هي كلامه الذي بعث به ، فاذا لم يكن متكلماً لم تكن رسالة .

ولهذا اتفق الأنبياء على أن الله يتكلم ، ومن لم يقل انه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً يقوم بذاته لم يقل انه يتكلم ، والنفاة منهم من يقول : الكلام صفة فعل بمعنى أنه مخلوق بأن عنه ، ومنهم من يقول : هو صفة ذات بمعنى أنه كالحياة يقوم بذاته . وهو لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وكل طائفة مصيبة في ابطال باطل الاخرى .

والدليل يقوم على أنه صفة ذات وفعل تقوم بذات الرب ، والرب يتكلم بمشيئته وقدرته ، فادلة من قال : إنه صفة فعل كلها انما تدل على أنه يتكلم بقدرته ومشيئته وهذا حق ، وأدلة من قال إنه صفة ذات انما تدل على أن كلامه يقوم بذاته وهذا حق . وأما من أثبت أحدها

كمن قال ان كلامه مخلوق أو قال انه لا يتكلم بمشيئته وقدرته فهؤلاء
في الحقيقة لم يثبتوا أنه يتكلم . ولا أثبتوا له كلاماً ؛ ولهذا يقولون :
مالا يعقل . هذا يقول : انه معنى واحد قلم بالذات ، وهذا يقول : حروف
أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته وهذا يقول : مخلوق بأن عنه .

ولهذا لما ظهر لطائفة من أتباعهم ما في قولهم من الفساد ، ولم
يعرفوا عين هذه الأقوال الثلاثة حاروا وتوقفوا ، وقالوا : نحن نقر بما
عليه عموم المسلمين من ان القرآن كلام الله ، وأما كونه مخلوقاً أو
بحرف وصوت أو معنى قائم بالذات فلا نقول شيئاً من هذا .

ومعلوم أن الهدى في هذه الأصول ومعرفة الحق فيها هو معرفة
ما جاء به الرسول ، وهو الموافق لصريح المعقول أنفع وأعظم من ثير
مما يتكلمون فيه من العلم ، لاسيما والقلوب تطلب معرفة الحق في هذه
بالفطرة . ولما قد رأوا من اختلاف الناس فيها .

وهؤلاء يذكرون هذا الوقف في عقائدهم ، وفيما صنفوه في أصول
الدين . كما قد رأيت منهم من أكبر شيوخ العلم والدين بمصر والشام
قد صنفوا في أصول الدين ما صنفوه ، ولما تكلموا في « مسألة القرآن »
وهل هو مخلوق ؟ أو قديم ؟ أو هو الحروف والاصوات ؟ أو معنى قائم
بالذات ؟ نهوا عن هذه الأقوال . وقالوا : الواجب أن يقال ما قاله

المسلمون كلهم : ان القرآن كلام الله ، ويمسك عن هذه الأقوال .

وهؤلاء توقفوا عن حيرة وشك ، ولهم رغبة في العلم والهدى والدين . وهم من أحرص الناس على معرفة الحق في ذلك وغيره . لكن لم يعلموا إلا هذه الأقوال الثلاثة : قول المعتزلة . والكلابية ، والسالية . وكل طائفة تبين فساد قول الأخرى ، وفي كل قول من الفساد ما يوجب الامتناع من قبوله ، ولم يعلموا قولاً غير هذه فرضوا بالجهل البسيط ، وكان أحب اليهم من الجهل المركب ، وكان أسباب ذلك أنهم وافقوا هؤلاء على أصل قولهم ودينهم ، وهو الاستدلال على حدوث الأجسام وحدث العالم بطريقة أهل الكلام المبتدع ، كما سلكها من ذكرته من أجلاء شيوخ أهل العلم والدين ، والاستدلال على امكانها بكونها مركبة كما سلك الشيخ الآخر ، وهذا ينفي عن الواجب أن يكون جسماً بهذه الطريقة ، وذلك نفى عنه أنه جسم بتلك الطريقة ، وحذاق النظر الذين كانوا أخبر بهذه الطرق وأعظم نظراً واستدلالاً بها وبغيرها قد عرفوا فسادها ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والله سبحانه قد أخبر أنه (أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وأخبر أنه (ينصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا) ، والله سبحانه يجزي الانسان بجنس عمله ، فالجزاء من جنس العمل : فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه : فان كان قد قدح فيهم

ونسب ما يقولونه الى أنه جهل وخروج عن العلم والعقل ابتلى في عقله وعلمه . وظهر من جهله ما عوقب به .

ومن قال : عنهم انهم تعدوا الكذب أظهر الله كذبه ، ومن قال : انهم جهال أظهر الله جهله ، فرعون وهامان وقارون لما قالوا عن موسى انه ساحر كذاب أخبر الله بذلك عنهم في قوله : (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا الى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب) وطلب فرعون اهلا كه بالقتل وصار يصفه بالعيوب ، كقوله : (وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه ، اني أخاف ان يبدل دينكم أو ان يظهر في الأرض الفساد) . وقال : (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين) أهلك الله فرعون وأظهر كذبه واقتراه على الله وعلى رساله وأذله غاية الاذلال ، وأنجزه عن الكلام النافع : فلم يبين حجة ، وفرعون هذه الأمة أبو جهل كان يسمى أبا الحكم ، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم سماه أبا جهل ، وهو كما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو جهل أهلك به نفسه وأتباعه في الدنيا والآخرة .

والذين قالوا عن الرسول انه أبتى وقصدوا أنه يموت فينقطع ذكره عوقبوا بانبتارهم . كما قال تعالى : (ان شئت لك هو الأبتى) فلا يوجد من شأ الرسول الا بتره الله حتى أهل البدع المخالفون لسنته . قيل لأبي بكر بن عياش ان بالمسجد قوماً يجلسون للناس ويتكلمون بالبدعة .

فقال : من جلس للناس جلس الناس إليه ، لكن أهل السنة يقولون
ويبقى ذكركم ، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكركم .

وهؤلاء المشبهون لفرعون الجهمية نفاة الصفات ، الذين وافقوا
فرعون في جحده ، وقالوا انه ليس فوق السموات ، وان الله لم يكلم
موسى تكليماً ، كما قال فرعون : (يا هامان ابن لي صرحاً لعلى أبلغ
الأسباب . أسباب السموات فاطلع الى إله موسى ، واني لأظنه كاذباً) .

وكان فرعون جاحداً للرب ، فلولا أن موسى أخبره أن ربه فوق
العالم لما قال : (أطلع الى إله موسى ، واني لأظنه كاذباً) قال تعالى :
(وكذلك زين لفرعون سوء عمله ، وصد عن السيل ، وما كيد فرعون
إلا في تباب) وقال تعالى : (وقال فرعون : يا أيها الملأ ما علمت
لكم من إله غيري ، فاوقد لي يا هامان على الطين ، فاجعل لي صرحاً
لعلى أطلع الى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين ، واستكبر هو
وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون ، فاخذناه
وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ، وجعلناهم أئمة
يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون . وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة
ويوم القيامة هم من الملقوحين) .

ومحمد صلى الله عليه وسلم لما عرج به الى ربه وفرض عليه الصلوات

الحُجْس : ذكر انه رجع الى موسى ، وان موسى قال له : ارجع الى ربك فسله التخفيف الى أمتك ، كما تواتر هذا في أحاديث المراجع .
فموسى صدق محمداً في أن ربه فوق . وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق . فالمقرون بذلك متبعون لموسى ومحمد . والمكذبون بذلك موافقون لفرعون .

وهذه الحجة مما اعتمد عليها غير واحد من النظار ، وهي مما اعتمد عليها أبو الحسن الأشعري في كتابه « الإبانة » وذكر عدة أدلة عقلية وسمعية . على ان الله فوق العالم وقال في أوله :

فان قال قائل : قد أنكرتم قول الجهمية ، والقدرية ، والخوارج والروافض ، والمعتزلة ، والمرجئة . فعرفونا قولكم الذي به تقولون ، وديانتكم التي بها تدينون .

قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب ربنا . وسنة نبينا ، وما جاء عن الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين . وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون ، ولما خالف قوله مجانبون ، فانه الامام الكامل . والرئيس الفاضل ، الذي أبان الله به الحق . وأوضح به المناهج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيع الزائغين . وشك الشاكين : فرحمه الله من امام مقدم

وكبير مفهم ، وعلى جميع أئمة المسلمين . وذكر جملة الاعتقاد والكلام على علو الله على العرش ، وعلى الرؤية ومسألة القرآن ونحو ذلك ، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

و « المقصود هنا » ان المعطلة نفاة الصفات أو نفاة بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول ؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الاثبات لا النفي ؛ لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنون أنه أدلة عقلية ، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول .

وحقيقة قولهم ان الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا عقل ، فلم يخبر بذلك خبراً بين به الحق على زعمهم ، ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على زعمهم ، بخلاف غير هذا ، فانهم معترفون بان الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب ، وعلى صدق الرسول .

وقد يقولون أيضاً : انه أخبر بالمعاد ؛ لكن نفوا الصفات لما رأوا ان ما ذكره من النفي لم يذكره الرسول ، فلم يخبر به ولا ذكر دليلاً عقلياً عليه ؛ بل إنما ذكر الاثبات . وليس هو في نفس الأمر حقاً ، فاحوج الناس الى التأويل أو التفويض ، فلما نسبوا ما جاء به الرسول الى انه ليس فيه لا دليل سمى ولا عقلي ، لا خبر يبين الحق

ولا دليل يدل عليه عاقبتهم الله بجنس ذنوبهم ، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجاً عن العقل والسمع . مع دعوائهم انه من العقليات البرهانية ، فاذا اختبره العارف وجدده من الشبهات الشيطانية . من جنس شبهات أهل السفسطة والالحاد . الذين يقدحون في العقليات والسمعية .

وأما السمع فخالقهم له ظاهر لكل أحد . وانما يظن من بعضهم ويتبعهم أنهم أحكموا العقليات . فاذا حقق الأمر وجددهم كما قال أهل النار : (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) وكما قال تعالى : (والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ، ووجد الله عنده . فوفاه حسابه والله سريع الحساب . أو كظلمات في بحر لحي يغشاه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض ، اذا أخرج يده لم يكده يراها ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور)

فلما كان حقيقة قولهم ان القرآن والحديث ليس فيه في هذا الباب دليل سمعي ولا عقلي سلهم الله في هذا الباب معرفة الأدلة السمعية والعقلية . حتى كانوا من أضل البرية مع دعوائهم أنهم أعلم من الصحابة والتابعين . وأئمة المسلمين ، بل قد يدعون أنهم أعلم من النبيين . وهذا ميراث من فرعون وحزبه اللعين .

وقد قيل : ان أول من عرف انه أظهر في الاسلام التعطيل
الذي تضمنه قول فرعون هو الجعد بن درهم . فضحى به خالد بن
عبد الله القسري . وقال : أيها الناس ! ضحوا تقبل الله ضحاياكم . اني
مضح بالجعد بن درهم . انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً . ولم
يكلم موسى تكليماً . تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً . ثم نزل
فذبحه . وشكر له علماء المسلمين ما فعله ، كالحسن البصري وغيره .

وهذا الجعد اليه ينسب مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني
أمية ، وكان شؤمه عاد عليه حتى زالت الدولة : فانه إذا ظهرت البدع
التي تخالف دين الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل ، وانتصر لهم :
ولهذا لما ظهرت الملاحدة الباطنية وملكوا الشام وغيرها ظهر فيها
النفاق والزندقة الذي هو باطن أمرهم . وهو حقيقة قول فرعون
« انكار الصانع وانكار عبادته » وخيار ما كانوا يتظاهرون به الرفض
فكان خيارهم وأقربهم إلى الاسلام الرافضة وظهر بسببهم الرفض
والالحاد ، حتى كان من كان ينزل الشام مثل بني حمدان الغالية ونحوم
متشيعين : وكذلك من كان من بني بويه في المشرق .

وكان ابن سينا وأهل بيته من أهل دعوتهم ، قال : وبسبب ذلك
اشتغلت في الفلسفة . وكان مبدأ ظهورهم من حين تولى للمقتدر . ولم
يكن بلغ بعد . وهو مبدأ انحلال الدولة العباسية : ولهذا سمي حينئذ
بأمير المؤمنين الاموي الذي كان بالاندلس . وكان قبل ذلك لا يسمى

بهذا الاسم ، ويقول : لا يكون للمسلمين خليقتان ، فلما ولي المقتدر
قال هذا صبي لا تصح ولايته فسمى بهذا الاسم .

وكان بنوا عبيد الله القداح الملاحدة يسمون بهذا الاسم ، لكن
هؤلاء كانوا في الباطن ملاحدة زنادقة منافقين . وكان نسبهم باطلا
كدينهم ؛ بخلاف الاموي والعباسي فان كلاهما نسبة صحيحة ، وهم
مسلمون كامثالهم من خلفاء المسلمين .

فلما ظهر النفاق والبدع والفجور المخالف لدين الرسول سلطت
عليهم الاعداء ، فخرجت الروم النصارى الى الشام والجزيرة مرة بعد
مرة . وأخذوا الثغور الشامية شيئاً بعد شيء ، إلى أن أخذوا بيت
المقدس في أواخر المائة الرابعة ، وبعد هذا بمدة حاصروا دمشق ، وكان
أهل الشام بأسوأ حال بين الكفار النصارى والمنافقين الملاحدة ؛ إلى
أن تولى نور الدين الشهيد ، وقام بما قام به من أمر الاسلام واظهاره
والجهاد لاعدائه ، ثم استجد به ملوك مصر بنوا عبيد على النصارى
فانجدم ، وجرت فصول كثيرة إلى أن أخذت مصر من بني عبيد أخذها
صلاح الدين يوسف بن سادي . وخطب بها لبني العباس ؛ فمن حينئذ
ظهر الاسلام بمصر بعد ان مكثت بأيدي المنافقين المرتدين عن دين
الاسلام مائة سنة .

فكان الايمان بالرسول والجهاد عن دينه سبباً لخير الدنيا والآخرة
وبالعكس البدع والالحاد ومخالفة ما جاء به سبب لشر الدنيا والآخرة .

فلما ظهر في الشام ومصر والجزيرة الالحاد والبدع سلط عليهم
الكفار ، ولما أقاموا ما أقاموه من الاسلام وقهر الملحدين والمبتدعين
نصرهم الله على الكفار : تحقيقاً لقوله : (يا أيها الذين آمنوا هل
أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وأنفسكم . ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون .
يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ، ومساكن
طية في جنات عدن ذلك الفوز العظيم ، وأخرى تحبونها نصر من الله
وفتح قريب . وبشر المؤمنين) .

وكذلك لما كان أهل المشرق قائلين بالاسلام كانوا منصورين على
الكفار المشركين من الترك والهند والصين وغيرهم . فلما ظهر منهم
ما ظهر من البدع والالحاد والفجور سلط عليهم الكفار . قال تعالى :
(وقضينا إلى نبي اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين
ولتعلن علواً كبيراً . فاذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبداً لنا أولي
بأس شديد . فحاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً . ثم رددنا لكم
الكرة عليهم وأمددناكم باموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً . ان
أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وان أسأتم فلها . فاذا جاء وعد الآخرة

ليسوؤا وجوهكم ، وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة ، وليتبروا ما علوا تنيرا . عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً) .

وكان بعض المشايخ يقول : هولاكو — ملك الترك التار الذي قهر الخليفة بالعراق ، وقتل ببغداد مقالة عظيمة جداً ، يقال : قتل منهم ألف ألف . وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذ ، كان بعض الشيوخ يقول هو — للمسلمين بمنزلة نحت نصر لبني اسرائيل .

وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الاتحاد والنفاق والبدع ، حتى انه صنف الرازي كتابا في عبادة الكواكب والاضنام وعمل السحر . سماه « السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم » ويقال : انه صنفه لام السلطان علاء الدين محمد بن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه ، وكان من أعظم ملوك الأرض . وكان للرازي به اتصال قوي . حتى انه وصى اليه على أولاده . وصنف له كتابا سماه « الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية » .

وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين . كما قال جابر في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا

الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا
م أحكم بالأمر فليركع ركعتين ، من غير الفريضة . ثم ليقل : اللهم
اني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك . وأسألك من فضلك العظيم ،
اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر ويسميه باسمه خير لي في ديني ومعاشي
وعاقبة أمري فأقدره لي ويسره ثم بارك لي فيه ، وان كنت تعلم ان
هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فأصرفه عني واصرفني
عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به ،

وأهل النجوم لهم اختيارات إذا أراد أحدهم أن يفعل فعلاً أخذ
طالماً سعيداً ، فعمل فيه ذلك العمل لينجح بزعمهم . وقد صنف الناس
كتباً في الرد عليهم ، وذكروا كثرة ما يقع من خلاف مقصودهم فيما
ينخبرون به ويأمرون به ، وهم ينخبرون من خبر فيكون كذباً ، وهم
يأمرون باختيار فيكون شراً ، والرازي صنف الاختيارات لهذا
الملك ، وذكر فيه الاختيار لشرب الخمر وغير ذلك . كما ذكر في
« السر المكتوم » في عبادة الكواكب ودعوتها مع السجود لها ،
والشرك بها ودعائها ، مثل ما يدعو الموحدون ربهم : بل أعظم ، والتقرب
إليها بما يظن انه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان . فذكر
انه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والقناء . ونحو ذلك
مما حرمه الله ورسوله .

وهذا في نفس الأمر يقرب إلى الشياطين ، الذين يأمرونهم بذلك ويقولون لهم : ان الكوكب نفسه يحب ذلك ، والا فالكواكب مسخرات بأمر الله مطيعة لله ، لا تأمر بشرك ولا غيره من المعاصي ، ولكن الشياطين هي التي تأمر بذلك ، ويسمونها روحانية الكواكب ، وقد يجعلونها ملائكة وإنما هي شياطين ، فلما ظهر بأرض المشرق بسبب مثل هذا الملك ونحوه . ومثل هذا العالم ونحوه ما ظهر من الاتحاد والبدع سلط الله عليهم الترك المشركين الكفار ، فأبادوا هذا الملك ، وجرت له أمور فيها عبرة لمن يعتبر ، ويعلم تحقيق ما أخبر الله به في كتابه . حيث يقول : (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ، حتى يتبين لهم انه الحق) أي ان القرآن حق ، وقال : (سأريكم آياتي فلا تستعجلون) وبسط هذا له موضع آخر .

و « المقصود هنا » أن دولة بني أمية كان انقراضها بسبب هذا الجعد المعطل وغيره من الأسباب . التي أوجبت ادبارها ، وفي آخر دولتهم ظهر الجهم بن صفوان بخراسان . وقد قيل : ان أصله من ترمذ وأظهر قول المعطلة التفاة الجهمية . وقد قتل في بعض الحروب . وكان أئمة المسلمين بالشرق أعلم بحقيقة قوله من علماء الحجاز والشام والعراق ، ولهذا يوجد لعبد الله بن المبارك وغيره من علماء المسلمين بالشرق من الكلام في الجهمية أكثر مما يوجد لغيرهم ، مع ان عامة

أئمة المسلمين تكلموا فيهم . ولكن لم يكونوا ظاهرين إلا بالشرق . لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالشرق . وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه .

ثم لما ولي الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء ، ودعا إلى قولهم في آخر عمره ، وكتب إلى بغداد وهو بالثغر بطرسوس التي ببلد سيس — وكانت إذ ذاك أعظم ثغور بغداد ، ومن أعظم ثغور المسلمين بقصدها أهل الدين من كل ناحية ويرابطون بها ، رابط بها الامام أحمد رضي الله عنه . والسري السقطي . وغيرها ، وتولى قضاءها أبو عبيد ، وتولى قضاءها أيضاً صالح بن أحمد بن حنبل ، ولهذا ذكرت في كتب الفقه كثيراً فانها كانت ثغراً عظيماً ، فكتب من الثغر — الى نائبه ببغداد اسحاق بن ابراهيم بن مصعب كتاباً يدعو الناس فيه الى أن يقولوا : القرآن مخلوق . فلم يجبه احد ، ثم كتب كتاباً ثانياً يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وارساله اليه فأجاب أكثرهم : ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا فأجاب منهم خمسة بعد القيد ، وبقي اثنان لم يجيبا : الامام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح ؛ فارسلوها اليه فمات قبل أن يصل اليه ، ثم أوصى الى أخيه أبي اسحاق . وكان هذا سنة ثمانى عشرة ومائتين ، وبقي أحمد في الحبس الى سنة عشرين فجرى ما جرى من المناظرة حتى قطعهم بالحجة ، ثم لما خافوا الفتنة ضربوه واطلقوه ، وظهر مذهب

النفاء الجهمية ، وامتحنوا الناس فصار من أجابهم أعطوه وإلا منعه
العطاء وعزلوه من الولايات ، ولم يقبلوا شهادته ، وكانوا إذا افتكروا
الأسرى يتمحنون الأسير ، فإن أجابهم اقتدوه والالم يقتدوه .

وكتب قاضيه أحمد بن أبي دؤاد على ستارة الكعبة (ليس كمثل شيء
وهو العزيز الحكيم) . لم يكتب وهو (السميع البصير) .

ثم ولي الواثق واشتد الأمر الى أن ولي المتوكل فرفع المخنة
وظهرت حينئذ السنة . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود ان أئمة المسلمين لما عرفوا حقيقة قول الجهمية بينوه ،
حتى قال عبد الله بن المبارك : انا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا
نستطيع أن نحكي كلام الجهمية ، وكان ينشد :

عجبت لشیطان دعا الناس جهرة الى النار واشتق اسمه من جهنم

وقيل له : بماذا يعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من
خلقه ، قيل له : بحد ؟ قال : بحد . وكذلك قال أحمد بن حنبل ،
واسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، وغيرهم
من أئمة السنة .

وحقيقة قول الجهمية المعطاة هو قول فرعون ، وهو جحد الخالق وتعطيل كلامه ودينه ، كما كان فرعون يفعل ، فكان يمجّد الخالق جل جلاله ، ويقول : (ما علمت لكم من إله غيري) ويقول لموسى (لئن اتخذت الهاً غيري لأجعلنك من المسجونين) ويقول : (أنا ربكم الأعلى) وكان ينكر ان يكون الله كلم موسى او يكون لموسى إله فوق السموات . ويريد أن يطل عبادة الله وطاعته ، ويكون هو المعبود المطاع .

فلما كان قول الجهمية المعطاة النفاة يؤول الى قول فرعون كان منتهى قولهم انكار رب العالمين ، وانكار عبادته وانكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان ، فصاروا يقولون : العالم هو الله ، والوجود واحد ، والموجود القديم الازلي الخالق هو الموجود المحدث المخلوق ، والرب هو العبد ، ماثم رب وعبد وخالق ومخلوق ؛ بل هو عديم فرقان .

ولهذا صاروا يعيرون على الأنبياء وينقصونهم ؛ ويعيرون على نوح وعلى ابراهيم الخليل وغيرها . ويمدحون فرعون ويجوزون عبادة جميع المخلوقات ، وجميع الاصنام . ولا يرضون بأن تعبد الأصنام حتى يقولوا : ان عباد الاصنام لم يعبدوا الا الله ، وان الله نفسه هو العابد وهو المعبود ، وهو الوجود كله ، فجددوا الرب وأبطلوا دينه . وأمره ونهيه ،

وما أرسل به رساله ، وتكليمه لموسى وغيره .

وقد ضل في هذا جماعة لهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك . كابن سبعين والصدر القونوي تلميذ ابن عربي ، والبلياني والتلمساني . وهو من حذاقهم علما ومعرفة . وكان يظهر المذهب بالفعل ، فيشرب الخمر ويأتى المحرمات .

وحدثني الثقة أنه قرأ عليه « فصوص الحكم » لابن عربي ، وكان يظنه من كلام أولياء الله العارفين ، فلما قرأه رآه يخالف القرآن ، قال فقلت له : هذا الكلام يخالف القرآن ، فقال : القرآن كله شرك ، وإنما التوحيد في كلامنا ، وكان يقول : ثبت عندنا في الكشف ما يخالف صريح المعقول .

وحدثني من كان معه ومع آخر نظير له فمرا على كلب أجرب ميت بالطريق عند دار الطعم ، فقال له . رفيقه : هذا ايضاً هو ذات الله ؟ فقال : وهل ثم شيء خارج عنها ؟ نعم ! الجميع في ذاته ! .

وهؤلاء حقيقة قولهم هو قول فرعون : لكن فرعون ما كان يخاف احداً فيناقفه فلم يثبت الخالق . وان كان في الباطن مقراً به . وكان يعرف انه ليس هو إلا مخلوق : لكن حب العلو في الأرض والظلم

دعاه إلى الجحود والانكار ، كما قال : (فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا
سحر مبين ، وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كان
عاقبة المفسدين) .

وأما هؤلاء فهم من وجه يتفقون للمسلمين ، فلا يمكنهم اظهار
جحود الصانع . ومن وجه هم ضلال يحسبون انهم على حق ، وان
الخالق هو المخلوق فكان قولهم هو قول فرعون . لكن فرعون كان
معانداً مظهراً للجحود والعناد . وهؤلاء اما جهال ضلال ،
واما منافقون مبطنون الاحاد والجحود ، يوافقون المسلمين
في الظاهر ،

وحدثني الشيخ عبد السيد الذي كان قاضي اليهود ثم أسلم . وكان
من اصدق الناس ، ومن خيار المسلمين وأحسنهم اسلاماً ، انه كان يجتمع
بشيخ منهم يقال له الشرف البلاسي يطلب منه المعرفة والعلم . قال :
فدعاني إلى هذا المذهب فقلت له : قولكم يشبه قول فرعون . قال :
ونحن على قول فرعون ! فقلت لعبد السيد واعترف لك بهذا ؟ قال
نعم ! وكان عبد السيد إذ ذاك قد ذاكرني بهذا المذهب . فقلت له :
هذا مذهب فاسد وهو يؤول الى قول فرعون : فحدثني بهذا فقلت له
ما ظننت أنهم يعترفون بأنهم على قول فرعون ، لكن مع إقرار الخصم
ما يحتاج إلى بينة . قال عبد السيد فقلت له : لا أدع موسى وأذهب

إلى فرعون ، فقال : ولم ؟ قلت : لان موسى أغرق فرعون فانقطع ، واحتج عليه بالظهور الكوني . فقلت لعبد السيد — وكان هذا قبل أن يسلم — نفعتك اليهودية . يهودي خير من فرعوني .

وفيهم جماعات لهم عبادة وزهد وصدق فيما هم فيه . وهم يحسبون أنه حق ، وعامتهم — الذين يقرون ظاهراً وباطناً بأن محمداً رسول الله ، وأنه أفضل الخلق أفضل من جميع الانبياء والاولياء — لا يفهمون حقيقة قولهم : بل يحسبون أنه تحقيق ما جاء به الرسول ، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين ، وهم من خواص أولياء الله فيحسبون هؤلاء من جنس أولئك ، من جنس الفضيل بن عياض ، وإبراهيم بن أدم ، وأبي سليمان الداراني ، والسري السقطي ، والجنيد بن محمد ، وسهل بن عبد الله وأمثال هؤلاء .

وأما عرفهم الذين يعلمون حقيقة قولهم فيعلمون أنه ليس الأمر كذلك . ويقولون ما يقول ابن عربي ونحوه ان الأولياء أفضل من الأنبياء ، وان خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء ، وان جميع الأنبياء يستفيدون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء ، وأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يأتي خاتم الأنبياء ، فاتهم متجهمه متفلسفة ، يخرجون أقوال المتفلسفة والجهمية في قالب الكشف .

وعند المتفلسفة أن جبريل إنما هو خيال في نفس النبي ليس هو ملكا يأتي من السماء ، والنبي عندهم يأخذ من هذا الخيال . وأما خاتم الاولياء في زعمهم فانه يأخذ من العقل المجرد الذي يأخذ منه الخيال ؛ فهو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول .

وهم يعظمون فرعون . ويقولون ما قاله صاحب « الفصوص » قال : ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت ، وانه جار في العرف الناموسي : لذلك قال : (أنا ربكم الأعلى) أي وان كان الكل أربابا بنسبة ما فانا الاعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم . قال : ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه وأقروا له بذلك . وقالوا له : (اقض ما أنت قاض انما تقضي هذه الحياة الدنيا) قال : فصح قول فرعون (أنا ربكم الأعلى) وان كان فرعون عين الحق .

وحدثني الثقة الذي كان منهم ثم رجع عنهم أن أبغض الناس اليهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم . قال : وإذا نهق الحمار ونبح الكلب سجدوا له . وقالوا هذا هو الله فانه مظهر من المظاهر . قال : فقلت له محمد بن عبد الله أيضاً مظهر من المظاهر . فاجعلوه كسائر المظاهر وأنتم تعظمون المظاهر كلها أو اسكتوا عنه . قال فقالوا لي : محمد نبغضه فانه أظهر الفرق ودعا اليه وعاقب من لم يقل به . قال :

فتأقضوا في مذهبهم الباطل ، وجعلوا الكلب والحمار أفضل من أفضل الخلق . قال لي : وم يصرحون باللغة له ولغيره من الأنبياء ، ولا ريب أنهم من أعظم الناس عبادة للشيطان وكفراً بالرحمن .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سمعتم صياح الديكة فسلوا الله من فضله ، فإنها رأت ملكاً ، وإذا سمعتم نهيق الحمار ونباح الكلب فتعودوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطاناً » فهم إذا سمعوا نهيق الحمار ونباح الكلب تكون الشياطين قد حضرت فيكون سجودهم للشياطين .

وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقاً — لكن هذا لم يكن من هؤلاء الذين يسبون الأنبياء — وقد صنف كتاباً سماه « فك الأزرار عن أغناق الأسرار » ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس ، وأنه قال له ما معناه : انكم قد غلبتموني وقهرتموني ونحو هذا ، لكن جرت لي قصة تعجبت منها مع شيخ منكم ، فإني تجليت له فقلت : أنا الله لا إله إلا أنا فسجد لي فتعجبت كيف سجد لي . قال هذا الشيخ : فقلت له : ذاك أفضلنا وأعلمنا وأنت لم تعرف قصده . ما رأى في الوجود اثنين وما رأى إلا واحداً فسجد لذلك الواحد لا يميز بين إبليس وغيره ، فجعل هذا الشيخ ذاك الذي سجد لابليس لا يميز

بين الرب وغيره ؛ بل جعل ابليس هو الله هو وغيره من الموجودات
جعله أفضلهم وأعلمهم .

ولهذا عاب ابن عربي نوحاً أول رسول بعث الى أهل الأرض ،
وهو الذي جعل الله ذريته م الباقيين ، وأنجاه ومن معه في السفينة ،
وأهلك سائر أهل الأرض لما كذبوه ؛ فلبث في قومه ألف سنة الا
خمسين عاماً ، وعظم قومه الكفار الذين عبدوا الأصنام ، وانهم ما عبدوا
الا الله ، وان خطاياهم خلت بهم ففرقوا في بحار العلم بالله ، وهذا
عادته ينتقص الأنبياء ويمدح الكفار ، كما ذكر مثل ذلك في قصة نوح
وابراهيم وموسى وهارون وغيرهم .

ومدح عباد العجل ، وتقص هارون وافترى على موسى . فقال :
وكان موسى أعلم بالأمر من هارون ؛ لأنه علم ما عبده أصحاب العجل
لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يعبد إلا إياه ، وما قضى الله بشيء إلا .
وقع ، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في انكاره وعدم
اتساعه ؛ فان العارف من يرى الحق في كل شيء ؛ بل يراه عين كل
شيء ، فذكر عن موسى انه عتب على هارون أنه أنكر عليهم عبادة
العجل ، وانه لم يسع ذلك فانكره . فان العارف من يرى الحق في
كل شيء ؛ بل يراه عين كل شيء .

وهذا من أعظم الافتراء على موسى وهارون ، وعلى الله ، وعلى عباد العجل : فان الله أخبر عن موسى أنه أنكر العجل انكاراً أعظم من انكار هارون ، وانه أخذ بلحية هارون لما لم يدعهم ويتبع موسى لمعرفته . قال تعالى : (وما أعجلك عن قومك يا موسى ؟ قال : هم أولاء على أثري ، وعجلت إليك رب لترضى . قال : فإنا قد فتنا قومك من بعدك وأضلهم السامري ؛ فرجع موسى الى قومه غضبان أسفا ، قال يا قوم ! ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً ؟ أفتال عليكم العهد ، أم أردتم أن يحمل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدي ؟ قالوا : ما أخلفنا موعدك بملكنا ، ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها فكذلك ألقى السامري ، فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار ، فقالوا : هذا الحكم واليه موسى فنسي ، أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا . ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً ؟ ولقد قال لهم هارون من قبل : يا قوم إنما فتنتم به ، وإن ربكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمري ، قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ، قال يا هارون ! ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن أف عصيت أمري ؟ قال يا ابن أم ! لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي . اني خشيت أن تقول فرقت بين بني اسرائيل ولم ترقب قولي) .

قلت لبعض هؤلاء هذا الكلام الذي ذكره هذا عن موسى

وهارون يوافق القرآن أو يخالفه . فقال : لا بل يخالفه ، قلت :
فاختر لنفسك اما القرآن واما كلام ابن عربي .

وكذلك قال عن نوح قال : لو أن نوحاً جمع لقومه بين الدعوتين
لأجابوه ، أي ذكر لهم فدعاهم جهاراً ثم دعاهم اسراراً الى أن قال :
ولما علموا ان الدعوة الى الله مكر بالمدعو : لأنه ما علم من البداية
فيدعى الى الغاية (ادعوا الى الله) فهذا عين المكر (على بصيرة)
ففيه أن الأمر كله لله فأجابوه مكرأ كما دعاهم ، فجاء الحمدي وعلم أن
الدعوة الى الله ما هي من حيث هويته ، وإنما هي من حيث أسمائه ،
فقال : (يوم نحشر المتقين الى الرحمن وفدا) فجاء بحرف الغاية
وقرنها بالاسم فعرفنا ان العالم كان تحت حيلة اسم الهي أوجب عليهم
أن يكونوا متقين ، فقالوا في مكرم : (لا تذرنا آلهتكم ، ولا تذرنا
ودا ولا سواها ، ولا يغوث ويعوق ونسراً) فانهم اذا تركوهم جهلوا
من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء ، فان للحق في كل معبود وجباً
يعرفه من يعرفه ويجهله من يجهله ، كما قال في الحمديين : (وقضى
ربك أن لا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احساناً) أي حكم ، فالعارف
يعرف من عبد ، وفي أي صورة ظهر حتى عبد . وان التفريق والكثرة
كلأعضاء في الصورة المحسوسة ، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية ،
فما عبد غير الله في كل معبود .

وهو دائماً يحرف القرآن عن مواضعه . كما قال في هذه القصة :
(مما خطيئاتهم) فهي التي خطت بهم ففرقوا في بحار العلم بالله وهي
الحيرة ، (فادخلوا ناراً) في عين الماء في المحمدين . (وإذا البحار سجرت)
سجرت التور أوقدته (فلم يجدوا لهم من دون الله أنصاراً) فكان
الله عين أنصارهم فهلكوا فيه الى الأبد : وقوله : (وقضى ربك أن
لا تعبدوا إلا إياه) بمعنى أمر وأوجب وفرض . وفي القراءة الأخرى
(ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه) . فجعل معناه انه قدر وشاء أن
لا تعبدوا إلا إياه ، وما قدره فهو كائن . فجعل معناها كل معبود هو
الله وان أحداً ما عبد غير الله قط ، وهذا من أظهر القرينة على الله ،
وعلى كتابه ، وعلى دينه ، وعلى أهل الأرض .

فان الله في غير موضع أخبر ان المشركين عبدوا غير الله ؛ بل
يعبدون الشيطان ، كما قال تعالى : (ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن
لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين ، وأن اعبدوني هذا صراط
مستقيم ، ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً أفلم تكونوا تعقلون) وقال تعالى
عن يوسف انه قال : (يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله
الواحد القهار ؟ ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أتم وآباؤكم
ما أنزل الله بها من سلطان ، ان الحكم الا لله أمر أن لا تعبدوا الا
إياه . ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) وقال تعالى :

(وجاوزنا بني اسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم .
قالوا يا موسى اجعل لنا الهاً كما لهم آلهة ، قال : انكم قوم تجهلون .
ان هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون . قال غير الله أبغىكم
الهاً وهو فضلكم على العالمين) ؟ .

وقال تعالى عن الخليل : (اذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع
ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً ؟ يا أبت اني قد جاءني من العلم ما لم
يأتك فاتبعني أهدك صراطاً سوياً ، يا أبت لا تعبد الشيطان ان الشيطان
كان للرحمن عصياً ، يا أبت اني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن
فتكون للشيطان ولياً ، قال : أرأغب أنت عن آختي يا ابراهيم ؟ لئن
لم تنته لارجنك واجرنى ملياً . قال سلام عليك سأستغفر لك ربى انه كان
بى حفيماً ، وأعتزلكم وما تدعون من دون الله وأدعو ربى عسى أن
لا أكون بدعاء ربى شقياً ، فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله
وهبنا له اسحاق ويعقوب وكلا جعلنا نبياً ، وهبنا لهم من رحمتنا وجعلنا
لهم لسان صدق عليا) .

فهو سبحانه يقول : (فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله)
وهؤلاء الملحدون يقولون : ما عبدنا غير الله فى كل معبود .

وقال تعالى : (واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلات جسداً

له خوار ، ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا ؟ اتخذوه وكانوا ظالمين ، ولما سقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا : لئن لم يرجعنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين) الى قوله : (ان الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا ، وكذلك نجزي المفترين) .

قال أبو قلابة : هي لكل مفتر الى يوم القيامة أن يذله الله .

والجهمية النفاة كلهم مفترون . كما قال الامام أحمد بن حنبل إنما يقودون قولهم الى فرية على الله . وهؤلاء من أعظمهم افتراء على الله فان القائلين بان وجود الخالق هو وجود المخلوق هم أعظم افتراء ممن يقول انه يحل فيه . وهؤلاء يجهلون من يقول بالحلول أو يقول بالاتحاد ، وهو ان الخالق اتحد مع المخلوق ، فان هذا إنما يكون اذا كان شيان متباينان ، ثم اتحد أحدهما بالآخر ، كما يقوله النصارى من اتحاد اللاهوت مع الناسوت ، وهذا إنما يقال في شيء معين .

وهؤلاء عندهم ما ثم وجود لغيره حتى يتحد مع وجوده . وهم من أعظم الناس تناقضا ، فانهم يقولون ما ثم غير ولا سوى ، وتقول السبعينية ليس الا الله بدل قول المسلمين لا اله الا الله . ثم يقولون

هؤلاء المحجوبون لا يرون هذا . فاذا كان ما تم غير ولا سوى فمن المحجوب ومن الحاجب ؟ ومن الذي ليس بمحجوب وعم حجب ؟ فقد أثبتوا أربعة أشياء : قوم محجوبون ، وقوم ليسوا بمحجوبين ، وأمرنا انكشف هؤلاء وحجب عن أولئك .

فأين هذا من قولهم ما تم اثنان ولا وجودان ؟ كما حدثني الثقة أنه قال للتلساني : فعلى قولكم لا فرق بين امرأة الرجل وأمه وابنته ؟ قال : نعم ! الجميع عندنا سواء : لكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم ، فقليل لهم : فمن المخاطب للمحجوبين أهوم أم غيرهم ؟ فان كانوا هم فقد حرم على نفسه لما زعم انه حرام عليهم دونه ، وان كانوا غيره فقد أثبت غيرين وعندهم ما تم غير .

وهؤلاء اشتبه عليهم الواحد بالتنوع بالواحد بالعين ، فانه يقال : الوجود واحد ، كما يقال : الانسانية واحدة ، والحيوانية واحدة ، أي يعنى واحد كلي وهذا الكلي لا يكون كلياً إلا في الذهن لا في الخارج ، فظنوا هذا الكلي ثابتاً في الخارج ، ثم ظنوه هو الله ، وليس في الخارج كلي مع كونه كلياً وإنما يكون كلياً في الذهن وإذا قدر في الخارج كلي فهو جزء من المعينات وقائم بها ، ليس هو متميزاً قائماً بنفسه ، فحيوانية الحيوان وانسانية الانسان سواء قدرت معينة أو مطلقة هي صفة له ، ويمتنع ان تكون صفة الموصوف مبدعة له . ولو

قدر وجودها مجردا عن العيان على رأي من أثبت «المثل الأفلاطونية»
فتثبت الماهيات الكلية مجردة عن الموصوفات ، ويدعى أنها قديمة أزلية .
مثل انسانية مجردة وحيوانية مجردة ، وهذا خيال باطل .

وهذا الذي جعله مجردا هو مجرد في الذهن وليس في الخارج كلي
مجرد . وإذا قدر ثبوت كلي مجرد في الخارج وهو مسمى الوجود فهذا
يتناول وجود المحدثات كلها . كما يتناول وجود القديم . وهذا لا يكون
مبدعا لشيء ولا اختصاص له بصفات الكمال ، فلا يوصف بأنه حي عليم
قدير : إذ ليس وصفه بذلك باولى من وصفه بأنه عاجز جاهل ميت .
والخالق لا بد أن يكون حيا عليما قديرا سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا .

ثم لو قدر أن هذا هو الخالق فهذا غير الاعيان الموجودة المخلوقة ،
فقد ثبت وجودان أحدهما غير الآخر ، وأحدهما محدث مخلوق ، فيكون
الآخر الخالق غير المخلوق ، ولا يمكن جحد وجود الاعيان المعينة . ولكن
الواحد من هؤلاء قد يغيب عن شهود المعينات كما يغيب عن شهود
نفسه . فيظن ان ما لم يشهده قد عدم في نفسه وفنى وليس كذلك ، فان ما عدم
وفنى شهوده له وعلمه به ونظره اليه . فالمعدم الفانى صفة هذا الشخص ، والا
فالموجودات في نفسها باقية على حالها لم تتغير . وعدم العلم ليس علما بالمعدم .
وعدم المشهود ليس شهودا لعدم ؛ ولكن هذه الحال يعتري كثيرا من السالكين

يغيب أحدهم عن شهود نفسه وغيره من المخلوقات ، وقد يسمون هذا
فناء واصطلاما ، وهذا فناء عن شهود تلك المخلوقات : لا أنها في نفسها
فنية ، ومن قال : فني ما لم يكن وبقي ما لم يزل . فالتحقيق - إذا
كان صادقا - أنه فني شهوده لما لم يكن . وبقي شهوده لما لم يزل ، لا أن
ما لم يكن فني في نفسه . فانه باق موجود : ولكن يتوهمون إذا لم يشهدوه
أنه قد عدم في نفسه .

ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول ، فأحدهم قد يذكر
الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذكور
مشهود لقلبه إلا الله . ويفني ذكره وشهوده لما سواه ، فيتوهم
أن الأشياء قد فنية . وأن نفسه فنية حتى يتوهم أنه هو الله ، وأن
الوجود هو الله .

ومن هذا الباب غلط أبي يزيد ونحوه حيث قال : ما في الجبة
إلا الله .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ، وبين أنه يعبر بالفناء عن
ثلاثة أمور :

« أحدها » أنه يفني بعبادة الله عن عبادة ما سواه . وبمحبة وطاعته

وخشيته ورجائه والتوكل عليه عن حجة ما سواه وطاعته وخشيته ورجائه والتوكل عليه ، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل . وأنزل به الكتب ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله : فقد فني من قلبه التأله لغير الله . وبقي في قلبه تأله الله وحده ، وفني من قلبه حب غير الله وخشية غير الله والتوكل على غير الله ، وبقي في قلبه حب الله وخشية الله والتوكل على الله .

وهذا القضاء يجمع البقاء ، فيتخلى القلب عن عبادة غير الله مع تحلي القلب بعبادة الله وحده ، كما قال صلى الله عليه وسلم لرجل « قل : أسلمت لله وتخلت » وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بالنفي مع الإثبات : نفي الهية غيره مع إثبات الهية وحده . فانه ليس في الوجود إله إلا الله ، ليس فيه معبود يستحق العبادة إلا الله : فيجب ان يكون هذا ثابتاً في القلب : فلا يكون في القلب من يأله القلب ويعبد إلا الله وحده ، ويخرج من القلب كل تأله لغير الله ، ويثبت فيه تأله الله وحده : إذ كان ليس ثم إله إلا الله وحده .

وهذه الولاية لله مقرونة بالبراءة والعداوة لكل معبود سواه ولمن عبادهم . قال تعالى عن الخليل عليه السلام : (وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه انني براء مما تعبدون ، إلا الذي فطرني فانه سيهدين ، وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون) وقال : (أفرايتم ما كنتم تعبدون أستم وآبائكم

الأقدمون ، فانهم عدولي الا رب العالمين) . وقال تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم انا براء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا ، حتى تؤمنوا بالله وحده) .

قلت لبعض من خاطبته من شيوخ هؤلاء : قول الخليل : (اتني براء مما تعبدون) ممن تبرأ الخليل ، اتبرأ من الله تعالى وعندكم ما عبد غير الله قط ؟ والخليل قد تبرأ من كل ما كانوا يعبدون إلا من رب العالمين ، وقد جعله الله لنا وفيمن معه أسوة حسنة ، لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ، قال تعالى : (قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه : إذ قالوا لقومهم انا براء منكم ، ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده ، الا قول ابراهيم لأبيه لأستغفرن لك ، وما أملك لك من الله من شيء ، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ، ربنا لا نجعلنا فتنه للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك أنت العزيز الحكيم ، لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ، ومن يتول فان الله هو الغني الحميد) .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وهذا تصديق قوله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق ، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل ، وأن الله هو العلي الكبير) وقال تعالى : (فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون ؟) وقال سبحانه : (كل شيء هالك إلا وجهه) قال طائفة من السلف كل عمل باطل إلا ما أريد به وجهه ، وقد قال سبحانه : (ولا يصدنك عن آيات الله بعد إذ أنزلت إليك ، وادع إلى ربك ولا تكون من المشركين ولا تدع مع الله إلها آخر) .

و « الاله » هو المألود أي المستحق لأن يؤله أي يعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويبعد إلا الله وحده . وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل ، وفعال بمعنى مفعول مثل لفظ الركاب والجمال : بمعنى المركوب والمحمول . وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون :

هذا الجمال لا جمال خير هذا أبر ربنا وأطهر

وإذا قيل : هذا هو الامام فهو الذي يستحق أن يؤتم به ، كما قال تعالى لابراهيم : (إني جاعلك للناس إماما ، قال : ومن ذريتي .

قال : لا ينال عهدي الظالمين (فعهده بالامامة لا ينال الظالم . فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ، ولا يركن اليه كما قال تعالى : (ولا تركبوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) فمن اتهم بمن لا يصلح للامامة فقد ظلم نفسه ، فكيف بمن جعل مع الله إلهاً آخر ، وعبد من لا يصلح للعبادة ، والله تعالى : (لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن « الاله » بمعنى الفاعل ، وجعلوا الالهية هي القدرة والربوبية ، فالاله هو القادر وهو الرب ، وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون .

فالذين يقولون بوحدنة الوجود متازعون في أمور لكن امامهم ابن عربي يقول : الأعيان ثابتة في العدم ووجود الحق فاض عليها ؛ فلهذا قال : فنحن جعلناه بمألوهيتنا إلهاً . فزعم ان المخلوقات جعلت الرب إلهاً لها حيث كانوا مألوهين ومعنى مألوهين عنده مربوبين وكونهم مألوهين حيث كانت أعيانهم ثابتة في العدم . وفي كلامهم من هذا وأمثاله مما فيه نقص بالربوبية مالا يحصى فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

و « التحقيق » ان الله خالق كل شيء والمعدم ليس بشيء في الخارج ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه وقد يذكره

وينحبر به فيكون سيباً في العلم والذكر والكتاب لا في الخارج ، كما قال :
(إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) . والله سبحانه
خالق الانسان ومعلمه فهو الذي (خلق ، خلق الانسان من علق) وهو
(الأكرم الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم) ولو قدر أن الاله
بمعنى الرب فهو الذي جعل للمربوب مربوباً فيكون على هذا هو الذي
جعل المألوه مألوهاً ، والمربوب لم يجعله ربا ، بل ربوبيته صفة ، وهو
الذي خلق للمربوب وجعله مربوباً ، وهو إذا آمن بالرب واعتقد ربوبيته
وأخبر بها كان قد اتخذ الله ربا ولم ينبغ ربا سوى الله ولم يتخذ ربا
سواء ، كما قال تعالى : (قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء)
وقال تعالى : (أفغير الله اتخذ وليا فاطر السموات والأرض) وقال :
(ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً . أيا أمركم بالكفر بعد
إذ أنتم مسلمون) ؟

وهو أيضاً في نفسه هو الاله الحق لا إله غيره ، فاذا عبده
الانسان فقد وحده من لم يجعل معه الهاً آخر ولا اتخذ الهاً غيره
قال تعالى : (فلا تجعل مع الله الهاً آخر فتكون من المعذنين) وقال
تعالى : (ولا تجعل مع الله الهاً آخر فتقعذ مذموماً مخذولاً) وقال
ابراهيم لأبيه آزر : (أتتخذ أصناماً آلهة انى أراك وقومك في ضلال
مبين) فال مخلوق ليس باله في نفسه ، لكن عابده اتخذها الهاً وجعله الهاً وسماه

إلهاً ، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه بل يضره ، كما أن الجاهل إذا اتخذ إماماً ومفتياً وقاضياً كان ذلك باطلاً ؛ فإنه لا يصلح أن يؤم ولا يفتى ولا يقضي ، وغير الله لا يصلح أن يتخذ إلهاً يعبد ويدعى ، فإنه لا يخلق ولا يرزق ، وهو سبحانه لا مانع لما أعطى ، ولا معطي لما منع ، ولا ينفع ذا الجد منه الجد .

ومن دعا من لا يسمع دعاءه أو يسمع ولا يستجيب له فدعائه باطل وضلال . وكل من سوى الله اما انه لا يسمع دعاء الداعي . أو يسمع ولكن لا يستجيب له ، فان غير الله لا يستقل بفعل شيء البتة وقد قال تعالى : (قل : ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، وما لهم فيها من شرك ، وما له منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له) فغير الله لا مالك لشيء ، ولا شريك في شيء ، ولا هو معاون للرب في شيء : بل قد يكون له شفاعاة إن كان من الملائكة والأنبياء والصالحين ولكن لا تنفع الشفاعاة عنده إلا لمن أذن له ، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع ، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له ، ومن دونه لا يملكون الشفاعاة البتة . فلا يصلح من سواه لان يكون الهأ معبوداً كما لا يصلح أن يكون خالقاً رازقاً ، لا إله إلا هو وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

فصل

وهؤلاء كان من أعظم أسباب ضلالهم مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم . فان أولئك القوم من أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول . فان الرسول بعث بالبينات والهدى : بين الأدلة العقلية ويخبر الناس بالغيب الذي لا يمكنهم معرفته بعقولهم ، وهؤلاء المتفلسفة يقولون : انه لم يفد الناس علماً بخبره ولا بدلالته ، وانما خاطب خطاباً جمهورياً ليصلح به العامة فيعتقدوا في الرب والمعاد اعتقاداً ينفعهم وان كان كذباً وباطلاً ، وحقبة كلامهم ان الأنبياء تكذب فيما تخبر به ، لكن كذباً للمصلحة ، فامتنع أن يطلبوا من خبرهم علماً ، وإذا لم تكن أخبارهم مطابقة للمخبر فكيف يثبتون أدلة عقلية على ثبوت ما أخبروا به .

واشكلمون — الذين يقولون : انهم لا يخبرون إلا بصدق . ولكن يسلكون في العقليات غير طريقهم — مبتدعون مع اقرارهم بأن القرآن اشتمل على الأدلة العقلية ، فكيف بهؤلاء الملاحدة المفتريين ؟ ولهذا لا يعتنون بالقرآن . ولا بتفسيره . ولا بالحديث ، وكلام السلف . وان

تعلموا من ذلك شيئاً فلأجل تعلق الجمهور به ليعيشوا بينهم بذكره : لا
لاعتقادهم موجه في الباطن . وهذا بخلاف طوائف المتكلمين فاتهم
يعظمون القرآن في الجملة وتفسيره مع ما فيهم من البدع .

ولهذا لما استولى النار على بغداد وكان الطوسي منجها لهؤلاء
استولى على كتب الناس الوقف والملك ، فكان كتب الاسلام مثل التفسير
والحديث والفقه والرقائق يعدمها ، وأخذ كتب الطب ، والنجوم ،
والفلسفة ، والعربية . فهذه عنده هي الكتب المعظمة . وكان بعض من
أعرفه قارئاً خطياً لكن كان يعظم هؤلاء ويرتاض رياضة فلسفية سحرية
حتى يستخدم الجن . وكان بعض الشياطين التي اليه ان هؤلاء يستولون
على دار الاسلام ، فكان يقول لبعض أصحابنا يافلان عن قليل يرى هذا
الجامع جامع دمشق يقرأ فيه المنطق والطبيعي والرياضي والالهى ، ثم
يرضيه فيقول : والعربية أيضاً ، والعربية انما احتاج المسلمون اليها لأجل
خطاب الرسول بها ، فاذا أعرض عن الاصل كان أهل العربية بمنزلة
شعراء الجاهلية أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار .

فصل

أول التفرق والابتداع في الاسلام بعد مقتل « عثمان »
وافتراق المسلمين ؛ فلما اتفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج
وقالوا لا حكم إلا لله وفارقوا جماعة المسلمين ، فارسل اليهم ابن عباس
فناظرهم فرجع نصفهم ، والآخرون أغاروا على ماشية الناس واستحلوا
دماءهم . فقتلوا ابن خباب وقالوا كلنا قتله فقاتلهم علي . وأصل مذهبهم
تعظيم القرآن وطلب اتباعه ، لكن خرجوا عن السنة والجماعة ، فهم لا
يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة
وغير ذلك فضلوا ؛ فان الرسول أعلم بما أنزل الله عليه . والله قد أنزل
عليه الكتاب والحكمة . وجوزوا على النبي أن يكون ظالماً فم ينفذوا
لحكم النبي ولا لحكم الأئمة بعده بل قالوا : ان عثمان وعلياً ومن والاهما
قد حكموا بغير ما أنزل الله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون) فكفروا المسلمين بهذا وبغيره ، وتكفيرهم وتكفير سائر
أهل البدع مني على مقدمتين باطلتين .

(احداها) ان هذا يخالف القرآن .

و (الثانية) ان من خالف القرآن يكفر ولو كان مخطئاً أو
مذنباً معتقداً للوجوب والتحريم .

وبلذائهم « الشيعة » غلوا في الأئمة وجعلوهم معصومين يعلمون كل
شيء ، وأوجبوا الرجوع اليهم في جميع ما جاءت به الرسل . فلا
يعرجون لا على القرآن ولا على السنة ؛ بل على قول من ظنوه معصوماً ،
وانتهى الامر إلى الائتام بإمام معدوم لا حقيقة له ، فكانوا أضل من
الخوارج ، فان أولئك يرجعون إلى القرآن وهو حق وان غلطوا فيه .
وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له ، ثم إنما يتمسكون
بما ينقل لهم عن بعض الموتى فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير
معصوم ؛ ولهذا كانوا أكذب الطوائف ، والخوارج صادقون فحديثهم
من أصح الحديث ، وحديث الشيعة من أكذب الحديث .

ولكن الخوارج دينهم المعظم مفارقة جماعة المسلمين واستحلال
دينائهم وأموالهم ، والشيعة تختار هذا لكنهم عاجزون ، والزيدية تفعل
هذا ، والامامية تارة تفعله وتارة يقولون لا نقلل إلا تحت راية امام
معصوم ، والشيعة استتبعوا أعداء الأمة من الملاحدة والباطنية وغيرهم .
ولهذا أوصت الملاحدة — مثل القرامطة الذين كانوا في البحرين وهم
من أكفر الخلق . ومثل قرامطة المغرب ومصر وهم كانوا يستترون
بالتشيع — أوصوا بأن يدخل على المسلمين من باب التشيع فانهم

يفتحون الباب لكل عدو للإسلام من المشركين وأهل الكتاب
والمنافقين ، وهم من أبعد الناس عن القرآن والحديث كما قد بسط
هذا في مواضع .

والمقصود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اني تارك فيكم
ثقلين كتاب الله » فحضر على كتاب الله ، ثم قال : « وعترتي أهل بيتي
أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثاً » فوصى المسلمين بهم لم يجعلهم أئمة
يرجع المسلمون اليهم فاتحلت الخوارج كتاب الله ، واتحلت الشيعة
أهل البيت ، وكلاهما غير متبع لما اتحله ؛ فان الخوارج خالفوا السنة
التي أمر القرآن باتباعها ، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم
ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية (وما يضل به الا
الفاسقين ، الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه . ويقطعون ما أمر
الله به أن يوصل ، ويفسدون في الأرض) وصاروا يتبعون المتشابه
من القرآن فيتأولونه على غير تأويله . من غير معرفة منهم بمعناه ، ولا
رسوخ في العلم ، ولا اتباع للسنة ، ولا مراجعة للجماعة المسلمين الذين
يفهمون القرآن .

واما مخالفة الشيعة لأهل البيت فكثيرة جداً قد بسطت في مواضع

فصل

ثم حدث في آخر عصر الصحابة « القدريّة » فكانت الحوارج تسكلم في حكم الله الشرعي : أمره ونهيه ، وما يتبع ذلك من وعده ووعيده ، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه ، ومن يكون مؤمناً وكافراً ، وهي « مسائل الأسماء والأحكام » وسموا بحكمة الخوضهم في التحكيم بالباطل ، وكان الرجل إذا قال : لا حكم الا لله قالوا : هو محكم أي خائض في حكم الله ، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل . وأما « القدريّة » فحاضوا في قدره بالباطل .

وأصل ضلالهم ظنهم ان القدر يناقض الشرع ، فصاروا حزين حزباً يعظمون الشرع والأمر والهي والوعد والوعيد . واتباع ما يحبه الله ويرضاه وهجر ما ينفذه وما يسخطه ، وظنوا ان هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر . فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل ، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه ، كما قطعت الحوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة ، ففرقوا بين الكتاب والسنة ، وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين . وفرقوا بين المسلمين . فقطعوا

ما أمر الله به أن يوصل ، وكذلك « القدرية » فصاروا حزينين .

« حزبا » يغلب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه . أو ينفي بعضه .

و « حزبا » يغلب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ويقول لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر الجميع سواء . وكذلك أولياؤه وأعداؤه ، وكذلك ما ذكر انه يحبه وذكر انه يبغضه ؛ لكنه فرق بين المتماثلين بمحض المشيئة بأمر بهذا ونهى عن مثله . فمحدوا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك ، وبين الايمان والكفر ، وبين الطاعة والمعصية . وبين الحلال والحرام ، كما أن أولئك وان أقروا بالفرق فأنكروا الجمع ، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير . ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليا ، وأنكروا أن يكون خالقاً لكل شيء ، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنكروا أن يكون الله فعلا لما يشاء ، وأثبتوا لغير الله الانفراد بالاحداث وشركاء خلقوا كخالقه . كما فعلت المجوس ، واعتقدوا أنه لا يمكن الايمان بأمره ونهيه الا مع تعجيزه أو تجهيله . وانه لا يمكن أن يوصف بالاحسان والكرم ان لم يجعل عاجزاً وإلا لزم أن يكون بخيلا .

كما أن « القدرية المجبرة » قالوا : لا يمكن أن يجعل عالماً قادراً

ألا بتسفيهه وتجويره .

فهؤلاء نفوا حكمته وعدله . وأولئك نفوا قدرته ومشيتته أو قدرته ومشيتته وعلمه ، وهؤلاء ضاهوا المجوس في الاشرار برؤيتهم حيث جعلوا غيره خالقاً . وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره ، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته . ويقولون : (لو شاء الله ما أشركنا) الآية ، وهؤلاء منتهى توحيدهم توحيد المشركين وهو توحيد الربوبية ، فاما توحيد الالهية المتضمن للأمر والنهي ولكون الله يحب ما أمر به ويبغض ما نهى عنه فهم ينكرونه ، ولهذا هم أكثر اتباعاً لأهوائهم وأكثر شركاً وتجويزاً من المعتزلة ، ومنتهى متكلميهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام ، وان العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ، كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرين . وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفاً . وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها ، وبالانكار على من أنكر ذلك ، وهم متناقضون في ذلك .

ف « القدرية » أصلهم انه لا يمكن اثبات قدرته وحكمته : اذ لو كان قادراً لفعل غير ما فعل ، فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر . وقالوا : ثبت حكمته كما ثبت حكمه : لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم وهو منزّه عنه : بخلاف ما لم يقدر عليه فانه معذور اذا لم يفعله

فلا يلام عليه وقالت : « المجبرة » بل قدرته ثابتة بلا حكمة ، ولا يجوز أن يفعل لحكمة ؛ لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج الى الفعل وهو منزّه عن الحاجة ، ولا عدل ولا ظلم بل كل ما أمكن فعله فهو عدل ، وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به ، وقبيح ينبغي النهي عنه . ولا معروف ومنكر ؛ بل يجوز أن يأمر بكل شيء ، وينهى عن كل شيء .

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية وأنكر النبوات ، مع أنه مضطر الى أن يأمر بشيء وينهى عن شيء ؛ فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصاً ؛ لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره وينهى عما يضره ويضر غيره . ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر وينهى عما ينفع فيستحق عذاب الدنيا والآخرة ، وأما من كان منهم مقراً بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن ، وقال : العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة صار منافقاً يظهر خلاف ما يبطن ، ويقول الشرع لأجل المارستان ؛ ولهذا يسمون « باطنية » كما سموا الملاحدة « باطنية » فإن كلاهما يبطن خلاف ما يظهر يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي .

فنتهى الجهمية المجبرة اما مشركون ظاهراً وباطناً ، واما منافقون يبطنون الشرك ؛ ولهذا يظنون بالله ظن السوء ، وأنه لا ينصر محمداً

وأُتباعه ، كما قال تعالى : (ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين
والمشركات : الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء ، وغضب الله
عليهم ، ولعنهم ، وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً) وهم يتعلقون بقوله :
(لا يسأل عما يفعل) وبأنه (يفعل ما يشاء) . ولذلك لما ظهر
المشركون السار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلماؤهم من صار مع
المشركين وأهل الكتاب ، وارتد عن الاسلام اما باطناً وظاهراً ، واما
باطناً وقال : إنه مع الحقيقة ، ومع المشيئة الإلهية ، وصاروا يحتاجون
لمن هو معظم للرسول عما [لا] يوافق على تكذيبه بأن ما يفعله من الشرك
والخروج عن الشريعة ومخالفة المشركين وأهل الكتاب والدخول في
دينهم ومجاهدة المسلمين معهم هو بأمر الرسول ، فتارة تأتيهم شياطينهم بما
يخيلون لهم أنه مكتوب من نور ، وإن الرسول أمر بقتال المسلمين مع
الكفار ، لكون المسلمين قد عصوا .

ولما ظهر أن مع المشركين وأهل الكتاب خفاء لهم من الرجال
المسلمين برجال الغيب ، وإن لهم خوارق تقضى أهم أولياء الله صار
الناس من أهل العلم ثلاثة أحزاب .

حزب يكذبون بوجود هؤلاء ؛ ولكن عاينهم الناس ، وثبت ذلك
عمن عاينهم . أو حدثه الثقة بما رأوه ، [و] هؤلاء إذا رأوهم أو تيقنوا وجودهم
خضعوا لهم .

وحزب عرفوم ورجعوا إلى القدر ، واعتقدوا أن ثم في الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الانبياء .

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا أولياء الله خارجين عن دائرة الرسول فقائوا : يكون الرسول هو ممهداً للطائفتين لهؤلاء وهؤلاء ، فهؤلاء معظمون للرسول . جاهلون بدينه وشرعه ، والذين قبلهم يجوزون اتباع دين غير دينه وطريق غير طريقه .

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكة ، ثم تبين بعد ذلك أن هؤلاء من أتباع الشياطين . وان رجال الغيب هم الجن ، وان الذين مع الكفار شياطين ، وان من وافقهم من الانس فهو من جنسهم شيطان من شياطين الانس اعداء الانبياء . كما قال تعالى : (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الانس والجن . يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً) .

وكان سبب الضلال عدم الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، وأصله قول الجهمية الذين يسوون بين المخلوقات فلا يفرقون بين المحبوب والمسخوط . ثم إنه بعد ذلك جرت أمور يطول وصفها .

ولما جاء قازان وقد أسلم دمشق انكشفت أمور أخرى فظهر أن

اليونسية كانوا قد ارتدوا وصاروا كفاراً مع الكفار .

. وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الاسلام . وحدثني بفصول كثيرة ، فقلت له لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول : فهب ان المسلمين كاهل بغداد كانوا قد عصوا . وكان في بغداد بضعة عشر بغياً . فالجيش الكفار المشركون الذين جاؤا كانوا شراً من هؤلاء ، فان هؤلاء كن يزني اختياراً . فأخذ أولئك المشركون عشرات الألوف من حرائر المسلمين وسرايرهم بغير اختيارهم . وردوم عن الاسلام الى الكفر ، وأظهروا الشرك وعبادة الاصنام . ودين النصارى ، وتعظيم الصليب ، حتى بقي المسلمون مهزومين مع المشركين وأهل الكتاب مع تضايف ما كان يفعل من المعاصي . فهل يأمر محمد صلى الله عليه وسلم بهذا ويرضى بهذا ؟ ! فتبين له . وقال : لا والله ! وأخبرني عن ردة من ارتد من الشيوخ عن الاسلام لما كانت شياطين المشركين تكرههم على الردة في الباطن وتعذبهم ان لم يرتدوا . فقلت كان هذا لضعف ايمانهم وتوحيدهم والمادة التي يشهدونها من جهة الرسول ، وإلا فالشياطين لا سلطان لهم على قلوب الموحدين . وهذا وأمثاله ما كانوا يعتقدون أنهم شياطين ، بل أنهم رجال من رجال الغيب الانس وكلهم الله بتصريف الأمر ، فبينت لهم أن رجال الغيب هم الجن كما قال تعالى : (وأنه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن ، فزادهم

رهقا) ومن ظن أنهم انس فمن جهله وغلطه ، فان الانس يؤنسون
أي يشهدون ويرون ؛ إنما يحتجب الانسي أحيانا لا يكون دائما محتجبا
عن أبصار الانس ؛ بخلاف الجن فانهم كما قال الله (انه يراكم هو وقبيله
من حيث لا ترونهم) .

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران
ان « هولاءكو » ملك المشركين لما دخل بغداد رأى ابن السكران
شيخاً مخلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق آخذاً
بفرس هولاءكو قال : فلما رأيته انكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ
من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين ، فقلت :
يا هذا أو كلمة نحو هذا ، فقال تأمر بأمر أو قال له : هل يفعل هذا بأمر
أو فعلت هذا بأمر ؟ فقلت : نعم بأمر ، فسكت ابن السكران ،
وأقنعه هذا الجواب ، وكان هذا لقلة علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن
وأولياء الشيطان ، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من
الله . وأن من قال : حدثني قلبي عن ربي فان الله هو ينجيه . ومن
قال : أخذتم علمكم ميتا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت .
هو كذلك ، وهذا أضل ممن ادعى الاستغناء عن الأنبياء وانه لا يحتاج
إلى واسطتهم .

وجواب هذا أن يقال له : بأمر من تأمر ؟ فان قال : بأمر الله ،

قيل : بأمر الله الذي بعث به رسوله وأنزل به القرآن أم بأمر وقع في قلبك ؟ فان قال : بالاول ظهر كذبه ؛ فانه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسيهم وأخذ أموالهم لأجل ذنوب فعلوها . ويجعل الدار تعبد بها الاوثان ، ويضرب فيها بالنواقيس ، ويقتل قراء القرآن وأهل العلم بالشرع ، ويعظم النجسية علماء المشركين وقساوسة النصارى وأمثال ذلك ؛ فان هؤلاء أعظم عداوة لمحمد صلى الله عليه وسلم وهم من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد وأولئك عصاة من عصاة أمته ، وان كان فيهم منافقون كثيرون فالمنافقون يطنون نفاقهم .

وان قال : بأمر وقع في قلبي لم يكذب ، لكن يقال من أين لك أن هذا رحمني ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا ؟ وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان ، فان رجع إلى توحيد الربوبية وان الجميع بمشيئته قيل له : فحينئذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر ، ولا ريب انه بالأمر الكوني القدري ، فجميع الخلق داخلون تحته ؛ لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول فانما يكون من جنس شياطين الانس والجن ، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة ، وهو عابد لغير الله ، متبع لهواه ، وهو ممن قال الله فيه : (لا ملأن جهنم منك وممن

تبعك منهم أجمعين) ومن قال فيهم الشيطان : (فبغزتكم لأغوينهم أجمعين : إلا عبادك منهم المخلصين) قال الله : (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) وقال تعالى : (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وقال تعالى : (انا جعلنا الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون ، وإذا فعلوا فاحشة قالوا : وجدنا عليها آباءنا ، والله أمرنا بها ، قل : ان الله لا يؤمر بالفحشاء ، أتقولون على الله مالا تعلمون ؟) فكيف نأمر بالشرك والكفر وتسلب الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين هذا لا يأمر الله به كما لا يأمر بالفحشاء ؟ ! فان هذا من أفحش الفواحش إذا جعلت الفاحشة اسماً لكل ما يعظم قبحه ، فكانت جميع القبائح السيئة داخلة في الفحشاء .

وكان أيضاً بالشام بعض أكابر الشيوخ يعلبك — الشيخ عثمان شيخ دير ناعس — يأتيه خفير الفرنج النصارى راكبا أسداً ويخلو به ويناجيه ، ويقول : يا شيخ عثمان ! وكلت بحفظ خنازيرهم فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك ، ويرون أن الله أمره بهذا كما أمر الخضر أن يفعل ما فعل ، كما عذر ابن السكران وأمثاله خفراء المشركين التار .

والجواب لهذا كالجواب لتلك ، يقال له : وكلك الله تعالى بهذا ؟

[الذي] أنزل على لسان نبيه الدين أمر أن يوالي المسلمين وأن لا يتخذ اليهود والنصارى أولياء ؛ بل أمرك أن تبغضهم وتجاهدهم بما استطعت . هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم ؟ ! فان قال : هذا ظهر كذبه . وإن قال : بل هو أمر ألقى في قلبي لم يكذب . وقيل له : فهذا من أمر الشيطان لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتيبه وأرسل به رساله ؛ ولكنه من الأمر الذي كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا) .

ومن هؤلاء من يظن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل الكتاب هم أولياء الله ولا يجب عليهم اتباع الرسول . كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات .

فقلت لشيخ كان من شيوخهم : محمد أرسل إلى الثقلين الانس والجن ولم يرسل إلى الملائكة ، فكل انسي أو جنى خرج عن الايمان به فهو عدو لله لاولى لله ؛ بخلاف الملائكة .

ثم يقال له : الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي ولا على قتال المسلمين ؛ وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين ؛ ولكن الملائكة قد تكون موكلة بمخلقهم ورزقهم وكتابه اعمالهم فان ذلك ليس بمعصية ، فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين .

وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين لا من جنس الملائكة ، وكان هذا الشيخ هو وأبوه من خفراء الكفار وكان والده يقال له : « محمد الحالدي » نسبة إلى شيطان كان يقربه يقال له الشيخ خالد ، وهم يقولون انه من الانس من رجال الغيب .

وحدثني الثقة عنه انه كان يقول الأنبياء ضيعوا الطريق ، ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين : شياطين الانس والجن . وهؤلاء المشايخ : الذين يحبون المسلمين ولكن يوالون الشيوخ الذين يوالون المشركين الذين هم خفراء الكفار ويظنون أنهم من أولياء الله اشتروا هم وهم في أصل ضلالة ، وهو : انهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية ، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما قال تعالى : (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين) فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله وهو الكتاب والسنة . وعن الروح الذي أوحاه الله الى نبيه الذي جعله الله نوراً يهدي به من يشاء من عباده ، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم وبين خوارق السحرة والكهان ؛ اذ هذا « مذهب الجهمية المجبرة »

وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب فلا يجعلون الله يحب ما أمر به وينقض ما نهى عنه ، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه فانه يحبه

ويرضاه ، فبقي جميع الأمور عندهم سواء ، وإنما يتميز بنوع من الخوارق فمن كان له خارق جعلوه من أولياء الله وخضعوا له أما اتباعا له وأما موافقة له ومحبة ، وأما ان يسلموا له حاله فلا يحبوه ولا يفضوه ، إذ كانت قلوبهم لم يبق فيها من الإيمان ما يعرفون به المعروف وينكرون به المنكر في هذا الموضع .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه : وذلك أضعف الإيمان » وفي رواية لمسلم « من جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ، وميت الأحياء الذين لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكراً » وفي حديث حذيفة الذي في صحيح مسلم : « ان الفتنة تعرض على القلوب كالخصير عوداً عوداً ، فأما قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء ، وأما قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء ، حتى تبقى القلوب على قلين : قلب أبيض مثل الصفا لا يضره فتنة ما دامت السماء والأرض ، وقلب أسود مرّباد لا يعرف معروفا ولا ينكر منكراً الا ما أشرب من هواه » .

فهؤلاء العباد الزهاد الذين عبدوا الله بآرائهم وذوقهم ووجدتهم لا

بالأمر والهي متهايم اتباع أهوائهم (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) لاسيما اذا كانت حقيقتهم هي قول « الجهمية المجبرة » فرأوا أن جميع الكائنات اشتركت في المشيئة ولم يميزوا بعضها عن بعض بان الله يحب هذا ويرضاه وهذا يبغضه ويسخطه : فان الله يحب المعروف ويبغض المنكر ، فاذا لم يفرقوا بين هذا وهذا نكت في قلوبهم نكت سود فسود قلوبهم ، فيكون المعروف ما يهوونه ويحبونه ويجدونه وينوقونه ، ويكون المنكر ما يهرون بغضه وتفر عنه قلوبهم كالشركين الذين كانوا (عن التذكرة معرضين ، كأنهم حمر مستفزة فرت من قسورة) ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تفر الحمر المستفزة التي تفر من الرماة ومن الاسد ولهذا يوصفون بانهم إذا قيل لهم قال المصطفى نفروا .

وكان الشيخ ابراهيم بن معضاد يقول — لمن رآه من هؤلاء كاليونانية والأحدية — يا خنازير ! يا أبناء الخنازير ! ما أرى لله ورسوله عندكم رائحة (بل يريد كل منهم أن يؤتى صحفاً منشرة) كل منهم يريد أن يحدثه قلبه عن ربه فيأخذ عن الله بلا واسطة الرسول (واذا جاءتهم آية قالوا لن تؤمن حتى تؤتى مثل ما أوتى رسل الله ، الله أعلم حيث يجعل رسالته) وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا ان قول « القدريه الجهمية المجبرة » أعظم مناقضة

لما جاءت به الرسل من قول النفاة ، ولهذا لم يكن هؤلاء مظهرين لهذا في زمن السلف ؛ بل كلما ضعف نور النبوة أظهروا حقيقة قولهم فانه من جنس قول المشركين المكذبين للرسل . ومتهمهم الشرك وتكذيب الرسل ، وهذا جماع الكفر ، كما أن التوحيد وتصديق الرسل جماع الايمان ، ولهذا صاروا مع أهل الكفر المحض من المشركين وأهل الكتاب ، وبسط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا ان « القدرة المجبرة » من جنس المشركين كما ان « النافية » من جنس المجوس ، وان المجبرة ما عندهم سوى القدرة والمشية في نفس الأمر ، والنافية تنفي القدرة العامة والمشية التامة . وتزعم انها ثبتت الحكمة والعدل . وفي الحقيقة كلاهما ناف للحكمة والعدل والمشية والقدرة ، كما قد بسط في مواضع .

وأولئك يتعلقون بقوله : (لا يسأل عما يفعل) (والله يفعل ما يشاء) ، وهذا ذكره الله اثباتاً لقدرة لا نفياً لحكمته وعدله ؛ بل بين سبحانه انه يفعل ما يشاء فلا أحد يمكنه أن يعارضه إذا شاء شيئاً بل هو قادر على فعل ما يشاء ؛ بخلاف المخلوق الذي يشاء أشياء كثيرة ولا يمكنه أن يفعلها ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت ، اللهم ارحمني ان شئت ؛ فان الله لا مكره له . ولكن ليغزم المسألة ،

وذلك انه إنما يقال : افعَل كذا ان شئت لمن قد يفعله مكرهاً فيفعل ما لا يريد لدفع ضرر الاكره عنه والله تعالى لا مكره له فلا يفعل إلا ما يشاء . فقوله تعالى : (ان الله يفعل ما يشاء) و (يغفر لمن يشاء . ويعذب من يشاء) ونحو ذلك هو لاثبات قدرته على ما يشاء وهذا رد لقول القدرية النفاة الذين يقولون انه لم يشأ كل ما كان ، بل لا يشاء إلا الطاعة . ومع هذا فقد شاءها ولم يكن ممن عصاه ، وليس هو قادراً عندما على أن يجعل العبد لا مطيعاً ولا عاصياً .

فهذه الآيات التي تحتج بها المجبرة تدل على فساد مذهب النفاة ، كما أن الآيات التي تحتج بها النفاة التي تدل على أنه حكم عادل لا يظلم مثقال ذرة وأنه لم يخلق الخلق عبثاً ونحو ذلك تدل على فساد قول المجبرة ، وليس في هذه الآيات ولا هذه ما يدل على صحة قول واحدة من الطائفتين ؛ بل ما تحتج به كل طائفة يدل على فساد مذهب الأخرى ، وكلا القولين باطل ، وهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في المسند وغيره وبعضه في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه خرج على أصحابه وهم يتمارون في القدر . هذا يقول ألم يقل الله كذا ؟ وهذا يقول ألم يقل الله كذا ؟ فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان ، فقال : « أبهذا أحرتم ؟ أم إلى هذا دعيتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ؟ » ولهذا قال أحمد في بعض مناظرته لمن صار يضرب الآيات

بعضها بعض : انا قد نهينا عن هذا .

فمن دفع نصوصا يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما يحتج صار
ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض .

وهذا حال أهل الاهواء هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ،
متفقون على مخالفة الكتاب ، وقد تركوا كلهم بعض النصوص وهو ما يجمع
تلك الاقوال . فصاروا كما قال عن أهل الكتاب : (ومن الذين قالوا انا
نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به ، فأغرينا بينهم العداوة
والبغضاء إلى يوم القيامة .

فاذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ
لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه ؛ بل (تقطعوا أمرهم بينهم زبرا ،
كل حزب بما لديهم فرحون) وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق الا ما
وافقوا فيه الرسول ، وهو ما تمسكوا به من شرعه مما أخبر به وما أمر
به ، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال صلى الله عليه وسلم : « وإياكم
ومحدثات الأمور . فان كل بدعة ضلالة » وقد تكون تلك البدعة أعظم
عندم مما أخذوا به من الشرعة يجعلون تلك هي « الأصول العقلية »
كالقدرة المجبرة والنفاة فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول
— وهو الذي يسمونه العقليات — أعظم عندم مما تلقوه من الشرع ؛
فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والامريات جميعا كالواجبات الشرعية

لكن يقولون أيضا ان الشرع أوجبها ، ولكن لهم فيها تخطيط ليس هذا موضعه .

وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات كاثبات حدوث العالم بطريقة الاعراض واستلزامها للأجسام ، وهم ينفون الصفات والقدر . ويسمون ذلك « التوحيد ، والعدل » .

وجههم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفيا منهم فاتهم ينفون الأسماء مع الصفات ، وهم رؤوس المجبرة ، والأشعرية وافقتهم في الجبر ؛ لكن نازعهم نزاعا لفظيا في اثبات الكسب والقدرة عليه . وهم يرون أن هذه الأصول العقلية — وهي العلم بما يجب للرب ويتمتع عليه وما يجوز عليه من الأفعال — هي أعظم العلوم وأشرفها ، وانهم برزوا بها على الصحابة . وان النبي لم يعلمها الصحابة : إما لكونه وكلها الى استنباط الأمة ، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهاد ، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه ، ولم يشغلهم بالأداة لاشتغالهم بالجهاد .

وهذه هي « الأصول العقلية » التي يعتمدون عليها هم ومن يوافقهم كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي تبعا للقاضي أبي بكر وأمثاله ، وهو وأتباعه يناقضون عبد الجبار وأمثاله ، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا القاسم .

وكل الاصول العقلية التي ابتدعها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع ، وان كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها من أعظم الدين ويقدمونها على الاصول الشرعية ، فانهم في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية ويفضلونها على العبادات الشرعية ، والعبادات الشرعية هي التي معهم من الاسلام ، وتلك كلها باطلة ، وان كانت أعظم عندهم من العبادات ، حتى يقولوا : نهاية الصوفي ابتداء الفقيه ، ونهاية الفقيه ابتداء المولاه . وكذلك صاحب « منازل السائرين » يذكر في كل باب ثلاث درجات ، فالأولى وهي أهونها عندهم توافق الشرع في الظاهر ، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق ، والثالثة في الأغلب تخالف ؛ لاسيما في « التوحيد » و « القضاء » و « الرجاء » ونحو ذلك ، وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل ، وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء الفرائض ، وهذا كثير والله أعلم .

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

وسئل شيخ الإسلام

قدس الله روحه^(١)

عن طائفة من المتفكرة يدعون أن للقرآن باطناً ، وإن لذلك الباطن باطناً إلى سبعة أبطن ، ويروون في ذلك حديثاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « للقرآن باطن ، واللباطن باطن إلى سبعة أبطن » ، ويفسرون القرآن بغير المعروف عن الصحابة والتابعين والأئمة من الفقهاء ، ويزعمون أن علياً قال : لو شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب كذا وكذا حمل حمل ، ويقولون : إنما هو من علمنا إذهو اللدني .

ويقولون كلاماً معناه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خص كل قوم بما يصلح لهم ، فانه أمر قوماً بالامساك ، وقوماً بالانفاق ، وقوماً بالكسب . وقوماً بترك الكسب . ويقولون : ان هذا ذكرته أشياخنا في « العوارف » وغيره من كتب المحققين ، وربما ذكروا أن

(١) تسمى : رسالة في علم الباطن والظاهر .

حذيفة كان يعلم أسماء المنافقين خصه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبحديث أبي هريرة « حفظت جرايين » .

ويروون كلاماً عن أبي سعيد الخراساني أنه قال : للعارفين خزائن
أودعوها علوماً غريبة يتكلمون فيها بلسان الأبدية ، يخبرون عنها بلسان
الأزلية ، ويقولون : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إن من العلم كهية الخزون لا يعلمه إلا العلماء بالله . فإذا نطقوا به لم
ينكره إلا أهل الغرة بالله » . فهل ما ادعوه صحيحاً أم لا ؟ .

فسيدي بين لنا مقالاتهم : فان الملوك وقف على كلام لبعض
العلماء ذكر فيه أن الواحدي قال : ألف أبو عبد الرحمن السلمي كتاباً
سماه « حقائق التفسير » ان صح عنه فقد كفر ، ووقفت على هذا
الكتاب فوجدت كلام هذه الطائفة منه أو ما شابهه ، فما رأي سيدي
في ذلك ؟ وهل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « للقرآن
باطن » الحديث بفسرونه على ما يرونه من أفواقيهم ومواجيدهم المردودة
شرعاً ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب الشيخ — رضي الله عنه — الحمد لله رب العالمين .

أما الحديث المذكور فمن الأحاديث المختلقة التي لم يروها أحد

من أهل العلم ، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث ؛ ولكن يروى
عن الحسن البصري موقوفاً أو مرسلًا « أن لكل آية ظهراً وبطناً
وحداً ومطلعاً » وقد شاع في كلام كثير من الناس : « علم الظاهر ،
وعلم الباطن » . و « أهل الظاهر ، وأهل الباطن » . ودخل في هذه
العبارات حق وباطل .

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ؛ لكن نذكر هنا جملاً من
ذلك فنقول :

قول الرجل : « الباطن » ، أما أن يريد علم الأمور الباطنة مثل
العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال والعلم بالغيوب التي أخبرت بها
الرسول ، وأما أن يريد به العلم الباطن . أي الذي يطن عن فهم أكثر
الناس ، أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك .

فأما الأول فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر . كأعمال
الجوارح . ومنه ما يتعلق بالباطن كأعمال القلوب . ومنه ما هو علم
بالشهادة ، وهو ما يشهد الناس بحواسهم . ومنه ما يتعلق بالغيب ، وهو
ما غاب عن احساسهم .

وأصل الإيمان هو الإيمان بالغيب . كما قال تعالى : (ألم ، ذلك

الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب (والغيب الذي يؤمن به ما أخبرت به الرسل من الامور العامة ، ويدخل في ذلك الايمان بالله وأسمائه وصفاته . وملائكته والجنة ، والنار ، فلايمان بالله وبرسله وباليوم الآخر يتضمن الايمان بالغيب : فان وصف الرسالة هو من الغيب . وتفصيل ذلك هو الايمان بالله وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، كما ذكر الله تعالى ذلك في قوله : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين) وقال : (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضللاً بعيداً) .

والعلم بأحوال القلوب . — كالعلم بالاعتقادات الصحيحة والفاسدة ، والارادات الصحيحة والفاسدة ، والعلم بمعرفة الله ومحبه ، والاخلاص له وخشيته ، والتوكل عليه ، والرجاء له ، والحب فيه والبغض فيه ، والرضا بحكمه والاثابة اليه ، والعلم بما يحمد وينم من أخلاق النفوس ، كالسخاء والحياء ، والتواضع والكبر ، والعجب والفخر . والحياء ، وأمثال ذلك من العلوم المتعلقة بأمور باطنة في القلوب ونحوه — قد يقال : له : « علم الباطن » أي علم بالامر الباطن ، فالمعلوم هو الباطن ، واما العلم الظاهر فهو ظاهر يتكلم به ويكتب ، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة ، وكلام السلف وأتباعهم ، بل غالب آي القرآن هو من هذا

العلم : فان الله أنزل القرآن (شفاء لما في الصدور وهدى ورحمة
للمؤمنين) . بل هذا العلم هو العلم بأصول الدين : فان اعتقاد القلب
أصل لقول اللسان . وعمل القلب أصل لعمل الجوارح ، والقلب هو
ملك البدن ، كما قال أبو هريرة — رضي الله عنه — القلب ملك
والأعضاء جنوده ، فاذا طاب الملك طابت جنوده ، وإذا خبث الملك
خبثت جنوده ، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد
وإذا فسدت فسدت لها سائر الجسد ، ألا وهي القلب » .

ومن لم يكن له علم بما يصلح باطنه ويفسده . ولم يقصد صلاح
قلبه بالايمان ودفع النفاق كان منافقاً ان أظهر الاسلام : فان الاسلام
يظهره المؤمن والمنافق وهو علانية ، والايمان في القلب ، كما في المسند
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الاسلام علانية والايمان
في القلب » وكلام الصحابة والتابعين والأحاديث والآثار في هذا
أكثر منها في الاجارة والشفعة والحيز والطهارة بكثير كثير ؛ ولكن
هذا العلم ظاهر موجود مقول باللسان . مكتوب في الكتب ؛
ولكن من كان بأمور القلب اعلم كان أعلم به وأعلم بمعاني
القرآن والحديث .

وعامة الناس يجدون هذه الأمور في أنفسهم ذوقاً ووجداً فتكون

محسوسة لهم بالحس الباطن : لكن الناس في حقائق الايمان متفاضلون
تفاضلا عظيما ، فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلى من غير
عكس ، كما أن أهل الجنة في الجنة ينزل الأعلى إلى الأسفل ، ولا يصعد
الأسفل إلى الأعلى ، والعالم يعرف الجاهل : لأنه كان جاهلا والجاهل
لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالماً ؛ فلماذا كان في حقائق الايمان الباطنة
وحقائق انباء الغيب التي اخبرت بها الرسل ما لا يعرفه الا خواص
الناس ، فيكون هذا العلم باطنياً من جهتين : من جهة كون المعلوم
باطناً ، ومن جهة كون العلم باطنياً لا يعرفه أكثر الناس . ثم ان هذا
الكلام في هذا العلم يدخل فيه من الحق والباطل ما لا يدخل في
غيره ، فما وافق الكتاب والسنة فهو حق ، وما خالف ذلك فهو باطل
كالكلام في الامور الظاهرة .

فصل

وأما إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس أو
عن بعضهم فهذا على نوعين :

« أحدهما » باطن يخالف العلم الظاهر . و « الثاني » لا يخالفه .

فأما الاول فباطل : فمن ادعى علماً باطنياً أو علماً بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئاً ، إما ملحدأ زنديقأ وإما جاهلاً ضالاً .

وأما الثانى فهو بمنزلة الكلام فى العلم الظاهر قد يكون حقأ ، وقد يكون باطلاً فان الباطن إذا لم يخالف الظاهر لم يعلم بطلانه من جهة مخالفته للظاهر المعلوم ، فان علم أنه حق قبل ، وان علم أنه باطل رد وإلا ، أمسك عنه ، وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الاسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ، ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين .

وشر هؤلاء القرامطة فانهم يدعون ان للقرآن والاسلام باطنأ يخالف الظاهر : فيقولون : « الصلاة » للمأمور بها ليست هذه الصلاة . أو هذه الصلاة إنما يؤمر بها العامة ، وأما الخاصة فالصلاة فى حقهم معرفة أسرارنا ، و « الصيام » كتمان أسرارنا . و « الحج » السفر الى زيارة شيوخنا المقدسين ، ويقولون : إن « الجنة » للخاصة : هي التمتع فى الدنيا بالذات ، و « النار » هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقائها ، ويقولون : إن « الدابة » التى يخرجها الله للناس هي العالم الناطق بالعلم فى كل وقت ، وإن « اسرافيل » الذى ينفخ فى الصور هو العالم الذى ينفخ بطله فى القلوب حتى تحيا ، و « جبريل » هو العقل الفعال الذى تفيض عنه الموجودات . و « القلم » هو العقل الاول

الذي تزعم الفلاسفة انه المبدع الاول ، وأن الكواكب والقمر والشمس التي رآها ابراهيم هي النفس والعقل وواجب الوجود ، وأن الانهار الاربعة التي رآها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج هي العناصر الاربعة ، وأن الانبياء التي رآها في السماء هي الكواكب . فآدم هو القمر ، ويوسف هو الزهرة ، وإدريس هو الشمس ، وأمثال هذه الامور .

وقد دخل في كثير من أقوال هؤلاء كثير من المتكلمين والمتصوفين ؛ لكن أولئك القرامطة ظاهرهم الرفض وباطنهم الكفر المحض . وعامة الصوفية والمتكلمين ليسوا رافضة يفسقون الصحابة ولا يكفرونهم ؛ لكن فيهم من هو كالزيدية الذين يفضلون علياً على أبي بكر ، وفيهم من يفضل علياً في العلم الباطن كطريقة الحربي وأمثاله ، ويدعون أن علياً كان أعلم بالباطن ، وأن هذا العلم أفضل من جهته ، وأبو بكر كان أعلم بالظاهر . وهؤلاء عكس محققى الصوفية وأئمتهم ، فانهم متفقون على أن أعلم الخلق بالعلم الباطن هو أبو بكر الصديق . وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر أعلم الأمة بالباطن والظاهر ، وحكى الاجماع على ذلك غير واحد .

وهؤلاء الباطنية قد يفسرون : (وكل شيء أحصيناه في امام مبین) انه علي ، ويفسرون قوله تعالى : (تبت يدا أبي لهب وتب) بأنها أبو بكر وعمر ، وقوله : (فقاتلوا أئمة الكفر) انهم طلحة والزبير ،

و (الشجرة الملعونة في القرآن) بأنها بنوا أمة .

وأما باطنية الصوفية فيقولون في قوله تعالى : (اذهب إلى فرعون)
إنه القلب . و (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) أنها النفس ، ويقول
أولئك هي عائشة ، ويفسرون هم والفلاسفة تكليم موسى بما يفيض عليه
من العقل الفعال أو غيره . ويجعلون (خلع النعيلين) ترك الدنيا
والآخرة . ويفسرون (الشجرة) التي كلم منها موسى و (الوادي المقدس)
ونحو ذلك بأحوال تعرض للقلب عند حصول المعارف له . وممن سلك
ذلك صاحب « مشكاة الأنوار » وأمثاله ، وهي مما أعظم المسلمون انكاره
عليه . وقالوا أمرضه « الشفاء » ، وقالوا : دخل في بطون الفلاسفة ، ثم
أراد أن يخرج فما قدر . ومن الناس من يطعن في هذه الكتب ،
ويقول : إنها مكذوبة عليه ، وآخرون يقولون : بل رجع عنها ، وهذا
أقرب الأقوال : فإنه قد صرح بكفر الفلاسفة في مسائل ، وتضليلهم
في مسائل أكثر منها ، وصرح بأن طريقهم لا توصل إلى المطلوب .

وباطنية الفلاسفة يفسرون الملائكة والشیاطین بقوى النفس ،
وما وعد الناس به في الآخرة بأمثال مضروبة لتفهيم ما يقوم بالنفس بعد
الموت من اللذة والألم ، لا بآيات حقائق منفصلة يتنعم بها ويتألم بها ،
وقد وقع في هذا الباب في كلام كثير من متأخري الصوفية ، ما لم يوجد
مثله عن أئمتهم ومتقدميهم . كما وقع في كلام كثير من متأخري أهل

الكلام والنظر من ذلك ما لا يوجد عن أئمتهم ومتقدميهم .

.. وهؤلاء المتأخرون — مع ضلالهم وجهلهم — يدعون أنهم أعلم وأعرف من سلف الامة ومتقدميها ، حتى آل الأمر بهم إلى ان جعلوا الوجود واحداً . كما فعل ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله فانهم دخلوا من هذا الباب حتى خرجوا من كل عقل ودين . وهم يدعون مع ذلك أن الشيوخ المتقدمين : كالجنيد بن محمد ، وسهل بن عبد الله التستري ، وإبراهيم الحواص ، وغيرهم ماتوا وما عرفوا التوحيد ، وينكرون على الجنيد وأمثاله إذا ميزوا بين الرب والعبد كقوله : « التوحيد » أفراد الحدوث عن القدم . ولعمري ان توحيدهم الذي جعلوا فيه وجود المخلوق وجود الخالق هو من أعظم الالحاد الذي أنكره المشايخ المهتدون ، وهم عرفوا أنه باطل فأنكروه وحذروا الناس منه ، وأمروهم بالتمييز بين الرب والعبد ، والخالق والمخلوق ، والقديم والمحدث ، وأن التوحيد ان يعلم مباينة الرب لمخلوقاته وامتيازه عنها ، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

ثم انهم يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين . وان الرسل انما تستفيد معرفة الله من مشكلاتهم ، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل ، كقوله : (مما خطبائهم) فهي التي خطت بهم ففرقوا في بحار العلم بالله ، وقولهم ان العذاب مشتق من العذوبة ، ويقولون : ان

كلام نوح في حق قومه تاء عليهم بلسان النعم ، ويفسرون قوله تعالى : (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون) بعلم الظاهر . بل (ختم الله على قلوبهم) فلا يعلمون غيره ، (وعلى سمعهم وعلى أبصارهم) فلا يسمعون من غيره ولا يرون غيره . فانه لا غير له فلا يرون غيره . ويقولون في قوله : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) ان معناه قدر ذلك لانه ليس ثم موجود سواء ، فلا يتصور ان يعبد غيره . فكل من عبد الأصنام والعجل ما عبد غيره ، لأنه ماثم غير ، وأمثال هذه التأويلات والتفسيرات التي بعلم كل مؤمن وكل يهودي ونصراني علماً ضرورياً انها مخالفة لما جاءت به الرسل ، كموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم أجمعين .

وجماع القول في ذلك ان هذا الباب نوعان :

« أحدهما » ان يكون المعنى المذكور باطلا ؛ لكونه مخالفاً لما علم ، فهذا هو في نفسه باطل ، فلا يكون الدليل عليه إلا باطلا ؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليل يقتضي انه حق .

و « الثاني » ما كان في نفسه حقاً . لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يرد بها ذلك ، فهذا الذي يسمونه « إشارات » ، و « حقائق التفسير » لأبي عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيء كثير .

وأما « النوع الأول » فيوجد كثيراً في كلام القرامطة والفلاسفة المخالفين للمسلمين في اصول دينهم . فان من علم ان السابقين الأولين قد رضي الله عنهم ورضوا عنه . علم ان كل ما يذكرونه على خلاف ذلك فهو باطل ، ومن أقر بوجوب الصلوات الخمس على كل أحد ما دام عقله حاضراً ، علم ان من تأول نصاً على سقوط ذلك عن بعضهم فقد افترى ، ومن علم ان الحمر والفواحر محرمة على كل أحد ما دام عقله حاضراً علم ان من تأول نصاً بقضي تحليل ذلك لبعض الناس انه مفتر .

وأما « النوع الثاني » فهو الذي يشبه كثيراً على بعض الناس ، فان المعنى يكون صحيحاً ، لدلالة الكتاب والسنة عليه ، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه . وهذان قسمان :

« أحدها » ان يقال : ان ذلك المعنى مراد باللفظ فهذا افتراء على الله ، فمن قال المراد بقوله : (تذبخوا بقرة) هي النفس ، وبقوله (اذهب الى فرعون) هو القلب ، (والذين معه) أبو بكر (أشداه على الكفار) عمر (ورحماء بينهم) عثمان (تراهم ركعاً سجداً) علي : فقد كذب على الله إما متعمداً وإما مخطئاً .

و « القسم الثاني » أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس ،

لا من باب دلالة اللفظ فهذا من نوع القياس ، فالذي تسميه الفقهاء قياساً هو الذي تسميه الصوفية إشارة . وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل . كاتقسام القياس إلى ذلك . فمن سمع قول الله تعالى : (لا يمسه إلا المطهرون) وقال : انه اللوح المحفوظ أو المصحف . فقال : كما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمسه إلا بدن طاهر ، فعانى القرآن لا يذوقها إلا القلوب الطاهرة ، وهي قلوب المتقين ، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً ، ولهذا يروى هذا عن طائفة من السلف : قال تعالى : (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) وقال : (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) وقال : (يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) وأمثال ذلك .

وكذلك من قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا جنب » فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان . إذا كان فيه ما ينجسه من الكبر والحسد فقد أصاب : قال تعالى : (أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) وقال تعالى : (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق ، وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها ، وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سيلاً وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سيلاً) وأمثال ذلك .

و « كتاب حقائق التفسير » لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع :

« أحدها » نقول ضيفة عن نقلت عنه مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق ، فإن أكثره باطل عنه ، وعامتها فيه من موقف أبي عبد الرحمن ، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن ، حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول حدثنا من أصل سماعه .

و « الثاني » أن يكون المنقول صحيحاً ، لكن الناقل أخطأ فيما قال .

و « الثالث » نقول صحيحة عن قائل مصيب . فكل معنى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل ، وحجته داحضة ، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقاً وقد يكون باطلاً .

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث ، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله . ملحد في آيات الله ، محرف للكلم عن مواضعه ، وهذا فتح لباب الزندقة والالحاد ، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الاسلام .

وأما ما يروى عن بعضهم من الكلام المجل مثل قول بعضهم : لو

شئت لأوقرت من تفسير فاتحة الكتاب الخ . فهذا إذا صح عن نقل
عنه كعلي وغيره لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف للظاهر ؛ بل
يكون هذا من الباطن الصحيح الموافق للظاهر الصحيح . وقد تقدم
أن الباطن إذا أريد به مالا يخالف الظاهر المعلوم فقد يكون حقاً ،
وقد يكون باطلاً ؛ ولكن ينبغي ان يعرف أنه قد كذب علي وأهل
بيته ؛ لا سيما على جعفر الصادق ما لم يكذب على غيره من الصحابة ؛
حتى ان الاسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم اليه وكذلك المعتزلة .

وكذلك فرقة التصوف يقولون : ان الحسن البصري صحبه ، وانه
دخل المسجد فرأى الحسن يقص مع القصاص ، فقال : ماصلاح الدين ؟
قال الورع . قال : فما فسادهم ؟ قال الطمع . فأقره وأخرج غيره ؛
وقد اتفق أهل المعرفة بالتقولات ان الحسن لم يصحب علياً ، ولم يأخذ
عنه شيئاً ، وإنما اخذ عن أصحابه كالأحنف بن قيس ، وقيس بن سعد
ابن عباد وأمثالهما ، ولم يقص الحسن في زمن علي ؛ بل ولا في زمن
معاوية ؛ وإنما قص بعد ذلك ، وقد كانوا في زمن علي يكذبون عليه حتى
كان الناس يسألونه ، كما ثبت في الصحيحين « أنه قيل له : هل عندكم
من رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب تقرأونه ؟ فقال : لا والذي
فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، الا هذه الصحيفة . وفيها أسنان الابل ،
وفكك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر ، وفي لفظ : « هل عهد اليكم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً لم يعده إلى الناس ؟ فقال : لا ، وفي لفظ : « الا فيها يؤتيه الله عبداً في كتابه » .

واما « العلم اللدني » فلا ريب ان الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين ، وعباده الصالحين . بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه ، واتباعهم ما يحبه ، ما لا يفتح به على غيرهم . وهذا كما قال علي : الا فيها يؤتيه الله عبداً في كتابه ، وفي الأثر : « من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم » وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع ، كقوله : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم واشد ثبوتاً . واذاً لا آتيناهم من لدنا أجراً عظيماً ، ولهديناهم صراطاً مستقيماً) فقد اخبر أنه من فعل ما يؤمر به يهديه الله صراطاً مستقيماً ، وقال تعالى : (يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) وقال تعالى : (والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم) وقال : (انهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى) وقال تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) وقال تعالى : (هذا بصائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون) وقال تعالى : (هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) .

واخبر ان اتباع ما يكرهه بصرف عن العلم والهدى ، كقوله : (فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وقوله : (وأقسموا بالله جهد إيمانهم لنسجدهن الآية ليؤمنن بها ، قل : انما الآيات عند الله . وما يشعركم

انها إذا جاءت لا يؤمنون ، وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به
أول مرة ، ونذرهم في طغيانهم يعمهون (أي : وما يشعركم انها إذا
جاءت لا يؤمنون بها ، وتقلب أفئدتهم أي يتركون الإيمان ، ونحن
نقلب أفئدتهم لكونهم لم يؤمنوا أول مرة ، أي ما يدريكم انه لا يكون
هذا وهذا حينئذ .

ومن فهم معنى الآية عرف خطأ من قال (أن) بمعنى لعل ،
واستشكل قراءة القتشح : بل يعلم حينئذ انها أحسن من قراءة
الكسر . وهذا باب واسع . والناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام
طرفان ووسط .

فقوم يزعمون أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس توجب
حصول العلم بلا سبب آخر .

وقوم يقولون : لا أثر لذلك بل الموجب للعلم العلم بالأدلة الشرعية
أو العقلية .

وأما الوسط : فهو ان ذلك من أعظم الأسباب معاونة على نيل
العلم : بل هو شرط في حصول كثير من العلم ، وليس هو وحده
كافياً : بل لابد من أمر آخر إما العلم بالدليل فيما لا يعلم إلا به ،

وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية .

وأما العلم النافع الذي تحصل به النجاة من النار . ويسعد به العباد . فلا يحصل إلا باتباع الكتب التي جاءت بها الرسل ، قال تعالى : (فلما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى . ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا . ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال : كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ، وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن) الخ وقال تعالى : (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين) فمن ظن ان الهدى والايمان يحصل بمجرد طريق العلم مع عدم العمل به ، أو بمجرد العمل والزهد بدون العلم فقد ضل .

وأضل منها من سلك في العلم والمعرفة طريق أهل الفلسفة والكلام بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة . ولا العمل بموجب العلم ، أو سلك في العمل والزهد طريق أهل الفلسفة والتصوف بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة ولا اعتبار العمل بالعلم : فأعرض هؤلاء عن العلم والشرع . وأعرض أولئك عن العمل والشرع . فضل كل منها من هذين الوجهين : وتباينوا تبايناً عظيماً . حتى أشبه هؤلاء اليهود المغضوب عليهم وأشبه هؤلاء النصارى الضالين : بل صار منها من هو شر

من اليهود والنصارى . كالفراطة والأتحادية وامثالهم من
الملاحدة الفلاسفة .

فصل

وأما قول القائل : ان النبي صلى الله عليه وسلم خص كل
قوم بما يصلح لهم الخ . فهذا الكلام له وجهان :

ان أراد به ان الأعمال المشروعة يختلف الناس فيها بحسب اختلاف
أحوالهم فهذا لا ريب فيه . فانه ليس ما يؤمر به الفقير كما يؤمر به الغنى ،
ولا ما يؤمر به المريض كما يؤمر به الصحيح . ولا ما يؤمر به عند المصائب
هو ما يؤمر به عند النعم . ولا ما تؤمر به الحائض كما تؤمر به الطاهرة ،
ولا ما تؤمر به الأئمة كالذي تؤمر به الرعية . فأمر الله لعباده قد يتنوع
بتنوع أحوالهم ، كما قد يشتركون في أصل الايمان بالله وتوحيده ،
والايمان بكتبه ورسوله .

وان اراد به ان الشريعة في نفسها تختلف . وان النبي صلى الله
عليه وسلم خاطب زيدا بخطاب يناقض ما خاطب به عمراً . أو اظهر
لهذا شيئاً يناقض ما أظهره لهذا ، كما يرويه الكذابون ، ان عائشة سأله

هل رأيت ربك ؟ فقال : لا . وسأله أبو بكر فقال : نعم . « وانه أجاب
عن مسألة واحدة بجوابين متناقضين لاختلاف حال السائلين » فهذا من
كلام الكذابين المقترين : بل هو من كلام الملاحدة المنافقين ؛ فان النبي
صلى الله عليه وسلم قال « ما ينبغي لنبى أن تكون له خاتمة الاعين » ،
والحديث في سنن أبي داود وغيره ، وكان عام الفتح قد أهدر دم جماعة
منهم ابن أبي سرح ، فجاء به عثمان ليبيع النبي صلى الله عليه وسلم
فأعرض عنه مرتين أو ثلاثاً ثم بايعه ، ثم قال : « أما كان فيكم رجل
رشيد ينظر إلي وقد أعرضت عن هذا فيقتله ؟ » فقال بعضهم : هلا
أومضت إلي يا رسول الله ؟ فقال : « ما ينبغي لنبى أن تكون له خاتمة
الاعين » وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه وسره وعلايته ، وانه
لا يظن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين .

ولا ريب ان القرامطة وأمثالهم من الفلاسفة يقولون : انه أظهر
خلاف ما أبطن ، وأنه خاطب العامة بأمر أراد بها خلاف ما أفهمهم
لأجل مصلحتهم ؛ إذ كان لا يمكنه صلاحهم إلا بهذا الطريق ، وقد
زعم ذلك ابن سينا وأصحاب « رسائل إخوان الصفا » وأمثالهم من
الفلاسفة والقرامطة الباطنية ؛ فان ابن سينا كان هو وأهل بيته من
اتباع الحاكم القرمطي العبيدي ، الذي كان بمصر .

وقول هؤلاء كما أنه من أكفر الأقوال فجهلهم من أعظم الجبل .

وذلك أنه اذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يعلمه أهل العقل والذكاء من الناس ، وإذا علموه امتنع في العادة تواطؤهم على كتمانهم كما يتمتع تواطؤهم على الكذب . فانه كما يتمتع في العادة تواطؤ الجميع على الكذب يتمتع تواطؤهم على كتمان ما تتوفر لهم والدواعي على يانته وذكره لا سيما مثل معرفة هذه الامور العظيمة . التي معرفتها والتكلم بها من أعظم ما تتوفر لهم والدواعي عليه ، ألا ترى أن الباطنية ونحوم أبطنوا خلاف ما أظهروه للناس ، وسعوا في ذلك بكل طريق ، وتواطؤوا عليه ما شاء الله . حتى التبس أمرهم على كثير من أتباعهم . ثم إنهم مع ذلك اطلع على حقيقة أمرهم جميع أذكيا الناس من موافقيهم ومخالفهم ، وصنفوا الكتب في كشف أسرارهم ورفع أستارهم . ولم يكن لهم في الباطن حرمة عند من عرف باطنهم ، ولا ثقة بما يخبرون به ، ولا التزام طاعة لما يأمرهم ، وكذلك من فيه نوع من هذا الجنس .

فمن سلك هذه السبيل لم يبق لمن علم أمره ثقة بما يخبر به . وبما يأمر به . وحينئذ فينتقض عليه جميع ما خاطب به الناس ، فانه ما من خطاب يخاطبهم به إلا ويجوزون عليه أن يكون أراد به غير ما أظهروه لهم ، فلا يثقون بأخباره وأوامره ، فيختل عليه الأمر كله فيكون مقصوده صلاحهم . فيعود ذلك بالفساد العظيم ؛ بل كل من وافقه فلا بد أن يظهر خلاف ما أبطن ، كاتباع من سلك هذه السبيل من القرامطة

الباطنية وغيرهم لا تجدد أحداً من موافقيهم إلا ولا بد أن يبين أن ظاهره خلاف باطنه ، ويحصل لهم بذلك من كشف الاسرار وهتك الاستار ما يصيرون به من شرار الكفار .

وإذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر فاما أن يكون العلم بهذا الاختلاف ممكناً لغيرهم وإما أن لا يكون ، فان لم يكن ممكناً كان مدعى ذلك كذاباً مفترياً ؛ فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم ، وان كان العلم بذلك ممكناً علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر ، وليس لمن يعلم ذلك حد محدود ؛ بل إذا علمه هذا علمه هذا وعلمه هذا فيشيع هذا ويظهر ؛ ولهذا كان من اعتقد هذا في الأنبياء كهؤلاء الباطنية من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم معرضين عن حقيقة خبره وأمره . لا يعتقدون باطن ما أخبر به . ولا ما أمر ؛ بل يظهر عليه من مخالفة أمره والاعراض عن خبره ما يظهر لكل أحد . ولا تجد في أهل الايمان من يحسن بهم الظن ؛ بل يظهر فسقهم ونفاقهم لعوام المؤمنين فضلا عن خواصهم .

وأيضاً فمن كانت هذه حاله كان خواصه أعلم الناس بباطنه . والعلم بذلك يوجب الانحلال في الباطن ، ومن علم حال خاصة النبي صلى الله عليه وسلم — كابي بكر وعمر وغيرها من السابقين الأولين — علم أنهم كانوا اعظم الناس تصديقاً لباطن أمر خبره وظاهره . وطاعتهم

له في سرهم وعلايتهم ، ولم يكن احد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بينه لهم ودلهم عليه . وأرشدتم اليه ، ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئاً من نصوصه على خلاف ما دل عليه ، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته ، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت ، وإن ما ظهر من هذا ما ظهر إلا ممن هو عند الأمة من أهل النفاق والاتحاد ، كالقرامطة والفلاسفة والجهمية نفاة حقائق الاسماء والصفات .

ومن تمام هذا ان تعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحداً من أصحابه بخطاب في علم الدين قصد كتابته عن غيره ، ولكن كان قد يسأل الرجل عن المسألة التي لا يمكن جوابها : فيجيبه بما ينفعه كالاعرابي الذي سأله عن الساعة ، والساعة لا يعلم متى هي ؟ فقال : « ما أعددت لها ؟ فقال ما أعددت لها من كثير عمل : ولكنني أحب الله ورسوله » فقال : المرء مع من أحب » فأجابه بالمقصود من علمه بالساعة ، ولم يكن يخاطب أصحابه بخطاب لا يفهمونه : بل كان بعضهم اكمل فهمها لكلامه من بعض ، كما في الصحيحين عن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة ، فاختار ذلك العبد ما عند الله : فبكى ابو بكر وقال : بل نقديك بأنفسنا وأموالنا يا رسول الله ، فجعل الناس يعجبون

أن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة . قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمنا به ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر عبداً مطلقاً لم يعينه ، ولا في لفظه ما يدل عليه ؛ لكن أبو بكر لكمال معرفته بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم علم أنه هو ذلك العبد ، فلم يخص عنهم بباطن يخالف الظاهر : بل يوافقه ولا يخالف مفهوم لفظه ومعناه .

وأما ما يرويه بعض الكذابين عن عمر أنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما » فهذا من أظهر الأكاذيب المتعلقة لم يروه أحد من علماء المسلمين في شيء من كتب أهل العلم . وهو من أظهر الكذب . فإن عمر أفضل الأمة بعد أبي بكر ، وهو المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ، وهو أفضل المخاطبين المحدثين من هذه الأمة ، فإذا كان هو حاضراً يسمع الالفاظ ولم يفهم الكلام كالزنجي ، فهل يتصور ان يكون غيره افهم منه لذلك ؟ فكيف من لم يسمع ألفاظ الرسول ؟ بل يزعم ان ما يدعيه من المعاني هي تلك المعاني بمجرد الدعوى التي لو كانت مجردة لم تقبل ، فكيف إذا قامت البيئة على كذب مدعيها ؟

وأما حديث حذيفة : فقد ثبت في الصحيح : « ان حذيفة كان

يعلم السر الذي لا يعلمه غيره ، وكان ذلك ما أسرد إليه النبي صلى الله عليه وسلم عام تبوك من أعيان المنافقين ، فانه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا حزام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ليسقط عن بغيره فيموت ، وانه أوحى إليه بذلك ، وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه اسماءهم .

ويقال ان عمر لم يكن يصلي على أحد حتى يصلي عليه حذيفة . وهذا ليس فيه شيء من حقائق الدين ، ولا من الباطن الذي يخالف الظاهر . فان الله قد ذكر في كتابه من صفات المنافقين وأخبارهم ما ذكره ، حتى ان سورة « برائة » سميت الفاضحة لكونها فضحت المنافقين ، وسميت المبعثرة وغير ذلك من الاسماء ، لكن القرآن لم يذكر فلاناً وفلاناً ، فاذا عرف بعض الناس ان فلاناً وفلاناً من هؤلاء المنافقين الموصوفين كان ذلك بمنزلة تعريفه ان فلاناً وفلاناً من المؤمنين الموعودين بالجنة . فاخبره صلى الله عليه وسلم ان أبا بكر وعمر وغيرها في الجنة . كاخبره ان اولئك منافقون ، وهذا إذا كان من العلم الباطن فهو من الباطن الموافق للظاهر المحقق له المطابق له .

ونظيره في « الأمر » ما يسمى « تحقيق المناط » وهو ان يكون الشارع قد علق الحكم بوصف ، فنعلم ثبوته في حق المعين كأمره باستشهاد ذوي عدل . ولم يعين فلاناً وفلاناً . فاذا علمنا ان هذا ذو

عدل كنا قد علمنا ان هذا المعين موصوف بالعدل المذكور في القرآن وكذلك لما حرم الله الخمر والميسر ؛ فاذا علمنا ان هذا الشراب المصنوع من النرة والعسل خمراً علمنا انه داخل في هذا النص ، فعلمنا بأعيان المؤمنين وأعيان المنافقين هو من هذا الباب . وهذا هو من تأويل القرآن .

وهذا على الاطلاق لا يعلمه إلا الله ، فان الله يعلم كل مؤمن وكل منافق ، ومقادير إيمانهم ونفاقهم وما ينحتم لهم .

وأما الرسول فقد قال تعالى : (ومن حولكم من الاعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ؛ سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم) فالله يطلع رسوله ومن شاء من عباده على ما يشاء من ذلك .

وأما حديث أبي هريرة فهو حديث صحيح . قال : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جرابين ، فأما احدهما فبسته فيكم وأما الآخر فلو بثته لقطعتم هذا البلعوم » . ولكن ليس في هذا من الباطن الذي يخالف الظاهر شيء ؛ بل ولا فيه من حقائق الدين وإنما كان في ذلك الجراب الخبر عما سيكون من الملاحم والفتن ، فالملاحم الحروب التي بين المسلمين والكفار ، والفتن ما يكون بين المسلمين ،

ولهذا قال عبد الله بن عمر : لو أخبركم أبو هريرة انكم تقتلون خليفتم وتفعلون كذا وكذا لقلتم كذب أبو هريرة ، وإظهار مثل هذا مما تكرهه الملوك ، وأعوانهم لما فيه من الاخبار بتغير دولهم .

ومما يبين هذا ان أبا هريرة انما أسلم عام خيبر ، فليس هو من السابقين الأولين ، ولا من أهل يعة الرضوان . وغيره من الصحابة أعلم بحقائق الدين منه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثه وغيره بالحديث فيسمعونه كلهم . ولكن كان أبو هريرة أحفظهم للحديث ببركة حصلت له من جهة النبي صلى الله عليه وسلم : لأن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم حدثهم ذات يوم حديثاً فقال : « أيكم يبسط ثوبه فلا ينسى شيئاً سمعه ففعل ذلك أبو هريرة » وقد روي « انه كان يجزىء الليل ثلاثة أجزاء : ثلثاً يصلي ، وثلثاً ينام ، وثلثاً يدرس الحديث » ولم ينقل أحد قط عن أبي هريرة حديثاً يوافق الباطنية ، ولا حديثاً يخالف الظاهر المعلوم من الدين .

ومن المعلوم انه لو كان عنده شيء من هذا لم يكن بد أن ينقل عنه احد شيئاً منه ، بل النقول المتواترة عنه كلها تصدق ما ظهر من الدين . وقد روى من احاديث صفات الله وصفات اليوم الآخر وتحقيق العبادات ما يوافق أصول أهل الإيمان ، ويخالف قول أهل البهتان .

وأما ما يروى عن أبي سعيد الخزاز وأمثاله في هذا الباب ،
وما يذكره أبو طالب في كتابه وغيره . وكلام بعض المشايخ الذي يظن
انه يقول بباطن يخالف الظاهر ، وما يوجد من ذلك في كلام أبي حامد
الغزالي أو غيره .

فالجواب عن هذا كله ان يقال : ما علم من جهة الرسول فهو نقل
مصدق عن قائل معصوم ، وما عارض ذلك فاما ان يكون نقلاً عن غير
مصدق أو قولاً لغير معصوم ، فان كثيراً مما ينقل عن هؤلاء كذب
عليهم ، والصدق من ذلك فيه ما أصابوا فيه تارة وخطأوا فيه
أخرى ، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجمة متشابهة ، لو كانت من
الفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم ، فكيف إذا كانت من قول
غير المعصوم .

وقد جمع أبو الفضل الفلكي كتاباً من كلام أبي يزيد البسطامي
سماه « النور من كلام طيفور » فيه شيء كثير لا ريب انه كذب على أبي
يزيد البسطامي ، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد — رحمة الله عليه —
وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد ، وكل أحد من الناس يؤخذ من
قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن قيل له عن أبي يزيد أو غيره من المشايخ : انه قال لمريديه

ان تركم احداً من أمة محمد يدخل النار فانا منكم بريء ، فعارضه الآخر وقال : قلت لمريدي ان تركم احداً من أمة محمد يدخل النار فانا منكم بريء : فصدق هذا النقل عنه ثم جعل هذا المصدق لهذا عن أبي يزيد أو غيره يستحسنه ويستعظم حاله ، فقد دل على عظيم جهله أو نفاقه ، فانه ان كان قد علم ما أخبر به الرسول من دخول من يدخل النار من أهل الكبار ، وان النبي صلى الله عليه وسلم هو أول من يشفع فيهم بعد ان تطلب الشفاعة من الرسل الكبار : كنوح وإبراهيم ، وموسى وعيسى . فيمتعون ويعتذرون . ثم صدق ان مريدي أبي يزيد أو غيره يمنعون احداً من الامة من دخول النار ، أو يخرجون هم كل من دخلها كان ذلك كفراً منه بما أخبر به الصادق المصدق بحكاية منقولة كذب ناقلها ، او اخطأ قائلها ، ان لم يكن تعدد الكذب ، وان كان لا يعلم ما أخبر به الرسول كان من اجهل الناس بأصول الايمان .

فعلى المسلم الاعتصام بالكتاب والسنة . وان يجتهد في ان يعرف ما أخبر به الرسول واصر به علماً يقينياً : وحينئذ فلا يدع المحكم للمعلوم للمشتبه المجهول ، فان مثال ذلك مثل من كان سائراً إلى مكة في طريق معروفة لا شك انها توصله الى مكة إذا سلكها فعدل عنها الى طريق مجهولة لا يعرفها ولا يعرف متبناها ، وهذا مثال من عدل

عن الكتاب والسنة الى كلام من لا يدري هل يوافق الكتاب والسنة
أو يخالف ذلك .

واما من عارض الكتاب والسنة بما يخالف ذلك فهو بمنزلة من
كان يسير على الطريق المعروفة الى مكة . فذهب الى طريق قبرص
يطلب الوصول منها الى مكة ، فان هذا حال من ترك المعلوم من
الكتاب والسنة . الى ما يخالف ذلك من كلام زيد وعمرو كائناً من
كان ، فان كل احد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وقد رأيت في هذا الباب من عجائب الأمور
ما لا يحصىه إلا العليم بذات الصدور .

وأما الحديث المأثور : « ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا
أهل العلم بالله ، فاذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرة بالله » فهذا قد
رواه أبو اسماعيل الانصاري شيخ الاسلام في كتابه الذي سماه
« الفاروق بين المثبتة والمعطلة » وذكر فيه احاديث الصفات صحيحها
وغريبها ، ومسندها وحرسها ، وموقوفها . وذكره أيضاً أبو حامد
الغزالي في كتبه . ثم هذا يفسره بما يناسب أقواله التي يعيل فيها الى
ما يشبه أقوال نفاة الصفات من الفلاسفة ونحوم .

وذكر شيخ الاسلام عن شيخه يحيى بن عمار انه كان يقول :

المراد بذلك أحاديث الصفات ؛ فكان يفسر ذلك بما يناقض قول أبي حامد من اقوال اهل الاثبات . والحديث ليس اسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة ، ولم يرو في أمهات كتب الحديث المعتمدة ، فلا يحتاج الى الكلام في تفسيره ، وإذا قدر ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله فهو كلام مجمل ليس فيه تعيين لقول معين ، فحينئذ فما من مدع يدعي ان المراد قوله الا كان لخصمه ان يقول نظير ذلك ،

ولا رب ان قول يحيى بن عمار وأبي اسماعيل الانصاري ونحوهما من أهل الاثبات أقرب من قول النفاة ان هذا العلم هو من علم النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق وعلم الصحابة .

ومن المعلوم ان قول النفاة لا ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ، لا باسناد صحيح ولا ضعيف ، بخلاف مذهب المثبتة ، فان القرآن والحديث والآثار عن الصحابة مملوءة به ، فكيف يحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على علم لم ينقله عنه احد ، ويترك حمله على العلم المنقول عنه وعن اصحابه ؟ ! .

وكذلك ما ذكره البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال : « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون » ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله « قد حمله أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف وأمثاله على علوم الباطنية

الفلاسفة نفاة الصفات ، وهذا تحريف ظاهر ، فان قول علي : أتحبون أن يكذب الله ورسوله . دليل على أن ذلك مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وأقوال النفاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والمعتزلة لم ينقل فيها مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً ، فكيف يكذب الله ورسوله في شيء لم ينقله أحد عن الله ورسوله ؟ بخلاف ما رواه أهل الاثبات من أحاديث صفات الرب وملأته ، وجته وناره ، فان هذا كثير مشهور قد لا تحتمله عقول بعض الناس ، فاذا حدث به خيف أن يكذب الله ورسوله .

ومن هذا الباب قول عبد الله بن مسعود : « ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم » وابن مسعود فيما يقول ذا كراً أو أمراً من أعظم الناس اثباتاً للصفات ، وأروام لأحاديثها ، وأصحابه من أجل التابعين وأبلغهم في هذا الباب ، وكذلك أصحاب ابن عباس ، فكل من كان من الصحابة اعلم كان اثباته واثبات أصحابه أبلغ ، فلم أن الصحابة لم يكونوا يظنون خلاف ما يظهرون ، ولا يظهرون الاثبات ويظنون النفي . ولا يظهرون الأمر ويظنون امتناعه ؛ بل هم أقوم الناس بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر .

وهذا باب واسع دخل فيه من الأمور ما لا يتسع هذا الموضع

لتفصيله ، ولكن نعلم جماع الأمر أن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن . فظاهر القول لفظ اللسان ، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان ، وظاهر العمل حركات الابدان ، وباطنه ما يقوم بالقلب من حقائقه ومقاصد الانسان .

فالمنافق لما أتى بظاهر الاسلام دون حقائق الايمان لم ينفعه ذلك وكان من أهل الحسرة : بل كان في البرك الأسفل من النار ، قال تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ، يخادعون الله والذين آمنوا ، وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون) الآيات . فان الله أنزل في أول سورة البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين . وآيتين في صفة الكافرين ، وبضع عشرة آية في صفة المنافقين . وقال تعالى : (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) السورة وقال تعالى : (لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا : آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) الآية .

والملاحدة يظهرون موافقة المسلمين ويبطنون خلاف ذلك . وهم شر من المنافقين . فان المنافقين نوعان : نوع يظهر الايمان ويبطن الكفر . ولا يدعى ان الباطن الذي يبطنه من الكفر هو حقيقة الايمان . والملاحدة تدعى ان ما تبطنه من الكفر هو حقيقة الايمان .

وان الأنبياء والأولياء هم من جنسهم يبطنون ما يبطنونه مما هو كفر وتعطيل ، فهم يجمعون بين ابطان الكفر وبين دعواهم ان ذلك الباطن هو الايمان عند أهل العرفان ، فلا يظهرون للمستجيب لهم ان باطنه طعن في الرسول والمؤمنين ، وتكذيب له ؛ بل يجعلون ذلك من كمال الرسول وتمام حاله . وان الذي فعله هو الغاية في الكمال ، وإنه لا يفعله إلا أكمل الرجال من سياسة الناس على السيرة العادلة ، وعمارة العالم على الطريقة الفاضلة ، وهذا قد يظنه طوائف حقاً باطناً وظاهراً فيقول أمرهم الى أن يكون النفاق عندهم هو حقيقة الايمان ، وقد علم بالاضطرار ان النفاق ضد الايمان .

ولهذا كان أعظم الأبواب التي يدخلون منها باب التشيع والرفض ؛ لأن الرافضة هم أجهل الطوائف وأكذبها وأبعدها عن معرفة المتقول والمعقول ، وهم يجعلون التقية من أصول دينهم ، ويكذبون على أهل البيت كذباً لا يحصى إلا الله ، حتى يرووا عن جعفر الصادق انه قال التقية ديني ودين آبائي . و « التقية » هي شعار النفاق ؛ فان حقيقتها عندهم ان يقولوا بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ، وهذا حقيقة النفاق .

ثم إذا كان هذا من أصول دينهم صار كل ما ينقله الناقلون عن علي أو غيره من أهل البيت مما فيه موافقة أهل السنة والجماعة يقولون : هذا قالوه على سبيل التقية . ثم فتحوا باب النفاق للقرامطة الباطنية

الفلاسفة من الاسماعيلية والنصيرية ونحوهم : فاجعلوا ما يقوله الرسول هو من هذا الباب أظهر به خلاف ما أبطن ، وأسر به خلاف ما أعلن ، فكان حقيقة قولهم ان الرسول هو امام المنافقين ، وهو صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق ، المين للناس ما نزل اليهم . المبلغ لرسالة ربه ، المخاطب لهم بلسان عربي مبين . قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) وقال تعالى : (انا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون) وقال تعالى : (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) وقال تعالى : (فاتما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لداً) وقال تعالى : (لسان الذي يلحدون اليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين) وقال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى : (إن علينا جمعه وقرآنه ، فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم ان علينا بيانه) وقال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب) وقال تعالى : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ؟) وقال تعالى : (فهل على الرسل الا البلاغ المين ؟)

وقالت الرسل (ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون . وما علينا الا البلاغ المين) وقال : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فان تولوا فاتما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا

البلاغ المبين) وقال تعالى : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فان توليتم فأنما على رسولنا البلاغ المبين) وقال تعالى : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته) . فهذا ونحوه مما يبين ان الرسل عليهم أن يبلغوا البلاغ المبين ، يقال : بان الشيء وأبان واستبان وتبين وبين كلها أفعال لازمة . وقد يقال : أبان غيره وبينه وتبينه واستبانته .

ومعلوم ان الرسل فعلوا ما عليهم : بل قد أخذ الله على أهل العلم الميثاق بأن يبينوا العلم ولا يكتُموه ، ونم كاتميه فقال تعالى : (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) وقال تعالى : (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) وقال تعالى : (ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من الآيات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) فقد لعن كاتميه ، وأخبر أنه بينه للناس في الكتاب ، فكيف يكون قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه ، وأظهر خلاف ما أبطن ؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتما ، ومن نسب الأنبياء الى الكذب والكتمان مع كونه يقول إنهم أنبياء فهو من أشر المنافقين وأخبثهم وأبينهم تناقضا .

وكثير من أهل النسك والعبادة والعلم والنظر ممن سلك طريق

بعض الصوفية والفقراء ، وبعض أهل الكلام والفلسفة ، يسلك مسلك الباطنية في بعض الأمور لا في جميعها ، حتى يرى بعضهم سقوط الصلاة عن بعض الخواص . أو حل الحر وغيرها من المحرمات لهم ، أو ان لبعضهم طريقا الى الله عز وجل غير متابعة الرسول .

وقد يحتاج بعضهم بقصة موسى والحضر . ويظنون ان الحضر خرج عن الشريعة : فيجوز لغيره من الأولياء ما يجوز له من الخروج عن الشريعة ، وهم في هذا ضالون من وجهين :

« أحدهما » ان الحضر لم يخرج عن الشريعة : بل الذي فعله كان جائزاً في شريعة موسى : ولهذا لما بين له الأسباب أقره على ذلك ، ولو لم يكن جائزاً لما أقره . ولكن لم يكن موسى يعلم الأسباب التي بها أيعت تلك [فظن ان الحضر] كالملك الظالم ، فذكر ذلك له الحضر .

و « الثاني » ان الحضر لم يكن من امة موسى ، ولا كان يجب عليه متابعته : بل قال له : اني على علم من علم الله علميه الله لا تعلمه ، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا اعلمه . وذلك ان دعوة موسى لم تكن عامة ، فان النبي كان يبعث الى قومه خاصة . ومحمد صلى الله عليه وسلم بعث الى الناس كافة : بل بعث الى الانس والجن باطنا وظاهراً : فليس لأحد ان يخرج عن طاعته ومتابعته . لا في الباطن ولا

في الظاهر : لا من الخواص ولا من العوام .

ومن هؤلاء من يفضل بعض الأولياء على الأنبياء ، وقد يجعلون
الخضر من هؤلاء ، وهذا خلاف ما أجمع عليه مشايخ الطريق المقتدى
بهم ، دع عنك سائر أئمة الدين وعلماء المسلمين ؛ بل لما تكلم الحكيم
الترمذي في كتاب « ختم الأولياء » بكلام ذكر انه يكون في آخر
الأولياء من هو أفضل من الصحابة ، وربما لوح بشيء من ذكر
الأنبياء — قام عليه المسلمون ، وأنكروا ذلك عليه ونفوه من البلد
بسبب ذلك . ولا ريب انه تكلم في ذلك بكلام فاسد باطل
لا ريب فيه .

ومن هناك ضل من اتبعه في ذلك ، حتى صار جماعات يدعي
كل واحد انه خاتم الأولياء ، كابن عربي صاحب « الفصوص » ،
وسعد الدين بن حمويه وغيرها ، وصار بعض الناس يدعي ان في
التأخرين من يكون أفضل في العلم بالله من أبي بكر وعمر ، والمهاجرين
والأنصار ، الى أمثال هذه المقالات التي يطول وصفها ، مما هو باطل
بالكتاب والسنة والاجماع ؛ بل طوائف كثيرون آل الأمر بهم الى
مشاهدة الحقيقة الكونية القدرية ، وظنوا ان من شهدها سقط عنه
الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وهذا هو دين المشركين الذين قالوا :
(لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمانا من دونه من شيء) .

وهؤلاء شر من القدريّة المعتزلة ، الذين يقرون بالأمر والنهي ،
والوعد والوعيد ، ويكذبون بالقدر ؛ فان أولئك يشبهون المجوس ،
وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين بالأنبياء والشرائع ، فهم من شر
الناس . وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع .

و « المقصود هنا » ان الظاهر لا بد له من باطن يحقّقه ويصدقّه
ويوافقّه ، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق ،
ومن ادعى باطنا يخالف ظاهراً فهو كافر منافق ، بل باطن الدين يحقّق
ظاهره ويصدقّه ويوافقّه ، وظاهره يوافق باطنه ويصدقّه ويحقّقه ، فكما
ان الانسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان فلا بد لدين الانسان
من ظاهر وباطن يتفقان ، فالباطن للباطن من الانسان والظاهر
للظاهر منه .

والقرآن مملوء من ذكر أحكام الباطن والظاهر ، والباطن أصل
الظاهر ، كما قال أبو هريرة : القلب ملك والأعضاء جنوده ، فإذا
طاب الملك طابت جنوده ، وإذا خبث الملك خبثت جنوده ، وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا وان في الجسد مضغة إذا صلحت
صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ، ألا وهي
القلب » وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « الاسلام
علانية والإيمان في القلب » وقد قال تعالى : (أولئك كتب في قلوبهم

الإيمان وأيدم بروح منه) وقال تعالى : (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ؛ ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) وقال تعالى : (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء) وقال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني ، تقشر منه جلود الذين يخشون ربهم ، ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله) وقال تعالى : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون) ، وقال تعالى : (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب) وأمثال هذا كثير في القرآن .

وقال في حق الكفار : (أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) وقال : (ختم الله على قلوبهم ، وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم غشاوة) وأمثال ذلك .

فنسأل الله العظيم أن يصلح بواطننا وظواهرنا ، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه من جميع أمورنا بمنه وكرمه . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم نسلياً كثيراً .

وقال شيخ الإسلام

أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم^(١)

فصل

قوله تعالى : (وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى ، أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) إلى قوله : (لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةُ قُلُوبِهِمْ وَإِنَّا لَظَالِمِينَ لِّبَنِي شَقَاقٍ بَعِيدٍ ، وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ ، وَإِنَّا لَآلِهَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام :

قاسية ، وذات مرض . ومؤمنة مخبئة ؛ وذلك لأنها إما أن تكون يابسة

(١) تسمى : الأكليل في التشابه والتأويل .

جامدة لا تلين للحق اعترافا . وإذعاننا . أو لا تكون يابسة جامدة .

فـ « الأول » هو القاسي وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ، ولا يكتب فيه الايمان . ولا يرسم فيه العلم : لأن ذلك يستدعي محالينا قابلا .

و « الثاني » لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة ، أو يكون لينة مع ضعف وانحلال . فالثاني هو الذي فيه مرض ، والأول هو القوى اللين .

وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلاً ، فاما أن تكون جامدة يابسة لا تلتوى ولا تبطش ، أو تبطش بعنف . فذلك مثل القلب القاسي ، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك مثل الذي فيه مرض ، أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم ، فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض : فان المرض من الشكوك والشبهات .

ولهذا وصف من عدا هؤلاء بالعلم والايمان والاخبات . وفي قوله : (وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم) دليل على أن العلم يدل على الايمان ، ليس أن أهل العلم

ارتفعوا عن درجة الايمان — كما يتوهمه طائفة من المتكلمة — بل معهم العلم والايمان ، كما قال تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) وقال تعالى : (وقال الذين أوتوا العلم والايمان لقد لبستم في كتاب الله) الآية .

وعلى هذا فقوله : (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) نظير هذه الآية ، فانه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم ، وأخبر هناك أنهم يقولون في التشابه : (آمنا به كل من عند ربنا) وكلا الموضعين موضع ريب وشبهة لغيرهم ؛ فان الكلام هناك في التشابه وهنا فيما يلقى الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته ، وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخه الله مما ألقاه الشيطان ؛ ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : ان « المحكم » هو الناسخ ، و « المتشابه » المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله : (فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته) . والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله .

وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد ، وهو : أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة ، ومقابل المنسوخ أخرى . والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف — العام — كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجع كتخصيص العام وتقييد المطلق ، فان هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ،

ويدخل فيه المجل فانه متشابه ، وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد ، وكذلك مافرع حكمه ، فان في ذلك جميعه نسخاً لما يلقى الشيطان في معانى القرآن ؛ ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ من المنسوخ ؟ فاذا عرف الناسخ عرف المحكم . وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ : كما يقال المحكم والمتشابه .

وقوله بعد ذلك (ثم يحكم الله آياته) جعل جميع الآيات محكمة ، محكمها ومتشابهها ، كما قال : (الر ، كتاب أحكمت آياته ثم فصلت) وقال : (تلك آيات الكتاب الحكيم) على أحد القولين . وهناك جعل الآيات قسمين : محكم ومتشابهاً ، كما قال : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) . وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله . فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه ، والجميع من آيات الله ، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان ..

ومن الناس من يجعله مقابلاً لما نسخه الله مطلقاً . حتى يقول : هذه الآية محكمة ليست منسوخة . ويجعل المنسوخ ليس محكماً . وإن كان الله أنزله أولاً اتباعاً لظاهر قوله : (فينسخ الله) (ويحكم الله آياته) .

فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغي التفتن لها .

وجماع ذلك أن « الاحكام » تارة يكون في التزيل ، فيكون في مقابلته ما يلقيه الشيطان ، فالمحكم للنزل من عند الله أحكمه الله أي فصله من الاشتباه بغيره ، وفصل منه ما ليس منه ؛ فان الاحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل إتيانه ؛ ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد . فالمنع جزء معناه لا جميع معناه .

وتارة يكون « الاحكام » في إبقاء التزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى ، أو يقال — وهو أشبه بقول السلف — كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ ، وقد يكون في سماع المبلغ ، وقد يكون في فهمه ، كما قال : (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها) الآية . ومعلوم أن من سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له ، فانه يلقى الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به يحصل رفع الحكم وبيان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : التشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم .

وتارة يكون « الاحكام » في التأويل والمعنى ، وهو تمييز الحقيقة

للمقصودة من غيرها حتى لا تشبه بغيرها . وفي مقابلة المحكمات الآيات
المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين . قال احمد
ابن حنبل « المحكم » الذي ليس فيه اختلاف ، والمتشابه الذي يكون
في موضع كذا وفي موضع كذا .

ولم يقل في المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله ، وإنما قال :
(وما يعلم تأويله إلا الله) وهذا هو فصل الخطاب بين المتأزمين في هذا
الموضع ، فان الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقف هنا على
مادل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهور التابعين وجهابرة الامة .

ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره بل قال : (كتاب أنزلناه إليك
مبارك ليدبروا آياته) ، وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات
ومالا يعقل له معنى لا يتدبر : وقال : (أفلا يتدبرون القرآن) ، ولم
يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره . والله ورسوله إنما ضم من اتبع المتشابه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله
وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم ينمه الله ، بل امر بذلك ومدح عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كحبي بن أخطب وغيره من

طلب من حروف الهجاء التي في أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة ، كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصائبة للنجمين ، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون علما ، لأن ذلك هو عدد ما للحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر ، وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر .

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد نجران من تأول (إنا) و (نحن) على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع . وهذا تأويل في الإيمان بالله ، فأولئك تأولوا في اليوم الآخر ، وهؤلاء تأولوا في الله . ومعلوم أن : (إنا) و (نحن) من التشابه ، فانه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه ، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه ، ويراد بها الواحد للعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتسوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى . فصار هذا متشابهاً لأن اللفظ واحد واللفظ متسوع .

و « الأسماء المشتركة في اللفظ » هي من التشابه ، وبعض « المتواطئة » أيضاً من التشابه ، ويسميا أهل التفسير « الوجوه » والنظار ، وصنفوا « كتب الوجوه » والنظار ، فالوجوه في الأسماء المشتركة ، والنظار في الأسماء المتواطئة . وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه

والنظار جميعاً في الأسماء المشتركة ، فهي نظائر باعتبار اللفظ ، ووجوه
باعتبار المعنى ، وليس الأمر على ما قاله ، بل كلامهم صريح فيما قلناه
لمن تأمله .

والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل
(وإلهكم إله واحد) (إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني) (ما اتخذ
الله من ولد وما كان معه من إله) (ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك
في الملك) (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) ويتبعون المتشابه
ابتغاء الفتنة ليقتلوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه ، وابتغاء
تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها .

وذلك أن « الكلام نوعان » : إنشاء فيه الأمر ، وإخبار ،
فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به ، كما قال من قال من السلف
إن السنة هي تأويل الأمر . قالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك
اللهم اغفر لي يتأول القرآن ، تعني قوله : (فسبح بحمد ربك واستغفره
إنه كان تواباً) .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع . ليس تأويله
فهم معناه .

وقد جاء اسم « التأويل » في القرآن في غير موضع وهذا معناه .
قال الله تعالى : (ولقد جئناكم بكتاب فطناه على علم هدى ورحمة
لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين
نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) فقد أخبر أنه فصل
الكتاب ، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشبهه ، ثم قال : (هل
ينظرون) أي ينتظرون (إلا تأويله يوم يأتي تأويله) إلى آخر
الآية . وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة ،
وأشراطها : كالذابة ، ويأجوج ومأجوج ، وطلوع الشمس من مغربها
ومجيء ربك والملك صفاً صفأ ، وما في الآخرة من الصحف ،
والموازين ، والجنة والنار ، وأنواع النعيم والعذاب ، وغير ذلك ، فحينئذ
يقولون : (قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا ؟ أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل ؟)

وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته .
وقدره وصفته إلا الله ؛ فإن الله يقول : (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
من قرة أعين) ويقول : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ،
ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » وقال ابن عباس : ليس
في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ؛ فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرأً
ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك ، ونحن نعلم قطعاً أن

تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينها تباين عظيم مع التشابه ، كما في قوله : (وأتوا به متشابهاً) على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه . فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينها . ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكها لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به .

وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم قائم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح . ويشعرون وجود ما أخبر به القرآن . ومن دخل في الاسلام ووافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحاني إن كان من المتفلسفة الصابئة المنكرة لحشر الأجساد . وإن كان من منافقة الملتين المقربين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة . فكل ضال يحرف الكلم عن مواضعه إلى ما اعتقد ثبوته .

وكان في هذا أيضاً متبعاً للتشابه : إذ الأسماء تشبه الأسماء والمسميات تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها . فهؤلاء يتبعون هذا

المتشابه (ابتغاء الفتنة) بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن تكون في الجنة هذه الحقائق ، (وابتغاء تأويله) ليردوه إلى المعهود الذي يعلمونه في الدنيا . قال الله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) ، فان تلك الحقائق قال الله فيها : (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين) لا ملك مقرب ولا نبي مرسل .

وقوله : (وما يعلم تأويله) إما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب ، أو على المتشابه ؛ فان كان عائداً على الكتاب كقوله (منه) و (منه) فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح ؛ فان جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله (ولقد جئناكم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله) فجعل التأويل الجائي للكتاب المفصل .

وقد بينا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتاً وقدرأً ونوعاً وحقيقة إلا الله ، وإنما نعلم نحن بعض صفاته ببلوغ علمنا لعدم نظيره عندنا ، وكذلك قوله : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله)

وإذا كان التأويل للكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، قل : إنما علمها عند ربي لا يحليها لوقتها إلا هو ، ثقلت في السموات والأرض) إلى قوله : (إنما علمها عند الله) وكذلك قوله : (يسألك الناس عن الساعة ، قل إنما علمها عند الله ، وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً) فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله ، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها ، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة ، والساعة من تأويله ، وهذا واضح بين . ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه ، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه ، كما يقوله كثير من الناس فلأن الخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والهي ، ولهذا في الآثار : « العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه » ، لأن المقصود في الخبر الإيمان ، وذلك لأن الخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والهي ؛ ولهذا قال بعض [العلماء] : « للتشابه الأمثال والوعد ، [والوعيد] و « المحكم » الأمر والهي فانه متميز غير مشتبّه بغيره ، فانه أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع ، وأمور نتركها لا بد أن تتصورها .

ومما جاء من لفظ « التأويل » في القرآن قوله تعالى : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) والكناية عائدة على القرآن ، أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن . قال تعالى : (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراء ؟ قل فأتوا بسورة مثله ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ، ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين) .

فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله ، وهذه الصيغة تدل على امتناع النفي كقوله : (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم) وقوله : (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) لأن الخلق عاجزون عن الاتيان بمثله كما تحدام وطلابهم لما قال : (أم يقولون افتراء ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين) فهذا تعجيز لجميع المخلوقين . قال تعالى : (ولكن تصديق الذي بين يديه) أي مصدق الذي بين يديه (وتفصيل الكتاب) أي مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدي القائلين : (افتراء) ، ودل على أنهم م

المفترون ، قال : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) أي كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله . ففرق بين الاحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والايان بعلمه ولما يأتهم تأويله ، وأن الاحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فان الاحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع الخبر به ، وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به ، فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة الخبر به هي معرفة تأويله .

و « نكتة ذلك » ان الخبر لمعناه صورة علمية وجودها في نفس العالم كذهن الانسان مثلاً ولذلك المعنى حقيقة ثابتة في الخارج عن العلم ، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهني ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجة ، فالتأويل هو الحقيقة الخارجة ، وأما معرفة تفسيره ومعناه فهو معرفة الصورة العلمية . وهذا هو الذي يبناه فيما تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله .

وبين ذلك أن الله يقول عن الكفار : (وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً . وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً ، وإذا ذكرت ربك في

القرآن وحده ولوا على أديارهم نفورا) فقد أخبر - نعماً للمشركين - أنه إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور ، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا . فلو كان أهل العلم والإيمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوها بعضه لشاركوم في ذلك . وقوله : (أن يفقهوه) يعود الى القرآن كله . فعلم أن الله يحب أن يفقهه ؛ ولهذا قال الحسن البصري : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيها ما أنزلت وماذا غنى بها ، وما استثنى من ذلك لا متشابهاً ولا غيره .

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات أقف عند كل آية وأسأله عنها . فهذا ابن عباس حبر الأمة وهو أحد من كان يقول : لا يعلم تأويله إلا الله ، يجب مجاهداً عن كل آية في القرآن .

وهذا هو الذي حمل مجاهداً ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله (والراسخون في العلم) فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل ، لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا هو التأويل للتفي عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ « التأويل » فيه اشتراك بين ما عناه الله في

القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ، فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن . ومجاهد إمام التفسير . قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وأما التأويل فشأن آخر ،

وبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يتمتع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ولا قال هذه من التشابه الذي لا يعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه .

وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك . فلقبوها : « هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه » .

وما « تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم » فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية ، وبأن الله يتمتعن عباده بما شاء . ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلم عن

مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه .

ومن المتأخرين من وضع المسألة بقلب شنيع فقال : « لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية » . وهذا لم يقاه مسلم إن الله يتكلم بما لا معنى له .

وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وبين نفي المعنى عند المتكلم ونفي الفهم عند المخاطب بون عظيم .

ثم احتج بما لا يجري على أصله فقال : هذا عبت ، والعبث على الله محال . وعنده أن الله لا يقبح منه شيء أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء ، وليس له أن يقول : العبث صفة نقص ، فهو منتف عنه ؛ لأن النزاع في الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الأفعال ، ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين وعمار عقولهم : أن مدعى التأويل أخطأوا في زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفي دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه ؛ فان الأولين لعلمهم

بالقرآن والسنن وصحة عقولهم . وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن ؛ فاتهم حرفوا الكلم عن مواضعه ، وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر . وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء . وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي آيات القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات ، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة ، وإن كان تغلب عليهم السنة ، فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع ، رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معاني القرآن ، ورأوا عجزاً وعياً وقبحاً أن يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لا يفهمونه ، وهم مصيرون فيما استدلوا به من سمع وعقل ؛ لكن أخطأوا في معنى التأويل الذي نفاه الله ، وفي التأويل الذي أثبتوه . وتسلق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل . وصار الآخرون أكثر كلاماً وجدالاً ولكن بفرية على الله ، وقول عليه ما لا

يعلمونه ، وإلحاد في إسمائه وآياته . فهذا هذا .

ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل .

فان « التأويل » في عرف المتأخرين من المتفقهة والتكلمة والمحدثه والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجع إلى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به ، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف . فاذا قال أحدم : هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا ، قال الآخر : هذا نوع تأويل ، والتأويل يحتاج إلى دليل . والتأويل عليه وظيقتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ، وهذا هو التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل ، أو ضم التأويل ، أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول ، وقال الآخر : بل يجب تأويلها ، وقال الثالث : بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما « التأويل » في لفظ السلف فله معنيان :

« أحدهما » تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه ، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا ،

وهذا — والله أعلم — هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله
ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره : القول في تأويل قوله
كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ،
ومراد التفسير .

و « المعنى الثانى » فى لفظ السلف — وهو الثالث من مسمى
التأويل مطلقاً — : هو نفس المراد بالكلام ، فان الكلام إن كان
طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفس
الشيء المخبر به .

وبين هذا المعنى والذي قبله بون ؛ فان الذي قبله يكون التأويل
فيه من باب العلم والكلام ، كالتفسير والشرح والايضاح ، ويكون
وجود التأويل فى القلب واللسان له الوجود الذهني واللفظي والرسمي .
وأما هذا فالتأويل فيه نفس الامور الموجودة فى الخارج . سواء كانت
ماضية أو مستقبلية . فاذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا نفس
طلوعها . ويكون « التأويل » من باب الوجود العيني الخارجى فتأويل
الكلام هو الحقائق الثابتة فى الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها
وأحوالها ، وتلك الحقائق لاتعرف على ماهي عليه بمجرد الكلام والايخبار
إلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار ؛
لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب : اما بضرب

المثل ، واما بالتقريب . واما بالقدر المشترك بينها وبين غيرها : واما بغير ذلك .

وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التي نزل بها . وقد قدمنا التبيين في ذلك . ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف : (وكذلك يجتريك ربك . ويعلمك من تأويل الأحاديث ، ويتم نعمته عليك) وقوله : (ودخل معه السجن فتيان ، قال أحدهما : إني أراي أعصر خمراً ، وقال الآخر : إني أراي أحمل فوق رأسي خبزاً تأكل الطير منه نبثا بتأويله إنا نراك من المحسنين . قال : لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأكما بتأويله قبل أن يأتيكما) وقول الملائكة : (أضغات أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذي نجا منها وادكر بعد أمة : أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون) وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر (وآوى إليه أبويه وقال : ادخلوا مصر ان شاء الله آمين ، ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً ، وقال : يا أبت ! هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقاً) .

فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التي تؤول إليه كما قال يوسف : (هذا تأويل رؤياي من قبل) والعالم بتأويلها : الذي يخبر به . كما قال يوسف : (لا يأتيكما طعام ترزقانه) أي في المنام (إلا نبأكما بتأويله قبل أن يأتيكما) أي قبل أن يأتيكما التأويل .

وقال الله تعالى : (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً) قالوا : أحسن عاقبة ومصيراً . فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة . والتأويل في سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا . والتأويل في الأعراف ويونس تأويل القرآن ، وكذلك في سورة آل عمران .

وقال تعالى في قصة موسى والعالم : (قال هذا فراق بيني وبينك ، سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً) إلى قوله : (وما فعلته عن أمري ، ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً) فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ، ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل لا تأويل قول . وإنما كان كذلك لأن التأويل مصدر أوله يؤوله تأويلاً ، مثل حول تحويلاً ، وعول تعويلاً . وأول يؤول تعديه آل يؤول أولاً مثل حال يحول حولاً . وقولهم : آل يؤول ، أي عاد إلى كذا ورجع إليه . ومنه « المآل » وهو ما يؤول إليه الشيء ويشاركه في الاشتقاق الأكبر « الموثل » فانه من وأل وهذا من أول . والموثل المرجع قال تعالى : (لن يجدوا من دونه موثلاً) .

ومما يوافقه في اشتقاقه الأصغر « الآل » فان آل الشخص من

يؤول إليه ؛ ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم ، بحيث يكون المضاف إليه اعظم من المضاف يصلح أن يؤول إليه الآل ، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون ، بخلاف الأهل ، والأول أفعال ، لأنهم قالوا في تأنيثه أولى ، كما قالوا جمادى الأولى . وفي القصص : (وله الحمد في الأولى والآخرة) .

ومن الناس من يقول : فوعل . ويقول : أوله . إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ؛ بل عدم صرفه يدل على أنه أفعال لا فوعل ، فإن فوعل مثل كوثر وجوهر مصروف ، سمي المتقدم أول — والله أعلم — لأن ما بعده يؤول إليه ويبني عليه . فهو أس لما بعده وقاعدة له . والصيغة صيغة تفضيل لا صفة مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى ، لا من باب أحمر وحمراء ؛ ولهذا يقولون : جئته من أول أمس ، وقال : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) (وأنا أول المسلمين) (ولا تكونوا أول كافر به) فإذا قيل هذا أول هؤلاء فهو الذي فضل عليهم في الأول . لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه ، وهذا السابق كلهم يؤول إليه . فإن من تقدم في فعل فاستن به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه . فالأول له وصف السؤدد والاتباع .

ولفظ « الأول » مشعر بالرجوع والعود ، و « الأول » مشعر بالابتداء والمبتدأ ؛ خلاف العائد لأنه إنما كان أولا لما بعده فإنه يقال :

(أول المسلمين) و (أول يوم) فما فيه من معنى الرجوع والعود هو المضاف اليه لا للمضاف .

وإذا قلنا : آل فلان . فالعود إلى المضاف ؛ لأن ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلاً ومرجعاً لغيره ، لأن كونه مفضلاً دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع ؛ إذ لا فضل في كون الشيء راجعاً إلى غيره آيلاً اليه ، وإنما الفضل في كونه هو الذي يرجع اليه ويؤال اليه . فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشرت بأنه مفضل في كونه مآلاً ومرجعاً ، والتفضيل المطلق في ذلك يقتضي أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم .

فتأويل الكلام ما أوله اليه المتكلم ، أو ما يؤول اليه الكلام ، أو ما تأوله المتكلم ؛ فإن التفعيل يجري على غير فعل ، كقوله : (وتبتل اليه تبتيلاً) فيجوز أن يقال تأول الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً وتأولت الكلام تأويلاً وأولت الكلام تأويلاً . والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل ، كعدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول كدبرم ضرب الأمير وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ما أول اليه الكلام أو يؤول اليه ، أو تأول هو اليه . والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول إلى حقيقته

التي هي عين المقصود به كما قال بعض السلف في قوله (لكل نبأ مستقر) قال حقيقة ، فانه إن كان خبراً فالى الحقيقة الخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع ، بل كان كذبا . وإن كان طلباً فالى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع ، وإن لم يكن مقصوده موجوداً ولا حاصلًا . ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فالى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تلا هذه الآية (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعاً) قال إنها كاتبة ولم يأت تأويلها بعد وعن عبدالله قال : خمس قد مضين البطشة والزام والبخان والقمر والروم .

فصل

وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فانهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين :

الأول : من قال : إن هذا من التشابه وأنه لا يفهم معناه ، فنقول أما الدليل على [بطلان] ذلك فاني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من التشابه

الداخل في هذه الآية وتنفى أن يعلم أحد معناه . وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم . ولا قالوا : إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا في أحاديث الصفات : تمر كما جاءت . ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه .

ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ، ويفهمون منها بعض ما دلت عليه ، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات : تمر كما جاءت ، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله : « من غشنا فليس منا » ، وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كله عن مواضعه كما يفعله من يحرفه . ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب « الرد على الزنادقة والجهمية » أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن ، وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله . فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يطلون معنى هذا المتشابه ، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه . أو إلحاد في أسماء الله وآياته .

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوم من المنحرفين الملحدين . و « التأويل المردود » هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وأنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله ، وليس هذا مذهب السلف والأئمة ، وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردّها : لا التوقف فيها ، وعندم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتتم كما جاءت دالة على المعاني ، لا تحرف ولا يلحد فيها .

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول : لا ريب أن الله سمي نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزيز والجار والعليم والقدير والرهوف ونحو ذلك ، ووصف نفسه بصفات مثل « سورة الاخلاص » ، و « آية الكرسي » ، وأول « الحديد » ، وآخر « الحشر » وقوله : (إن الله بكل شيء عليم) ، و (على كل شيء قدير) ، وأنه (يحب المتقين) ، و (المقسطين) و (المحسنين) ، وأنه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات (فلما آسفونا انتقمنا منهم) ، (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله) (ولكن كره الله ابتعائهم) (الرحمن على العرش استوى) (ثم استوى على العرش . يعلم ما يليج في الأرض وما يخرج منها . وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، وهو معكم أينما كنتم) (وهو الذي

في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم () إليه يصعد الكلم
الطيب ، والعمل الصالح يرفعه () إني معكم أسمع وأرى . (وهو الله
في السموات وفي الأرض) (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)
(بل يداه مبسوطتان ، ينفق كيف يشاء) . (ويبقى وجه ربك ذو
الجلال والإكرام) . (يريدون وجهه) (ولتضع على عيني) - إلى
أمثال ذلك .

فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا في
جميع ما سمي الله ووصف به نفسه أم في البعض ؟ فان قلت : هذا في
الجميع كان هذا عناداً ظاهراً وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام
بل كفر صريح . فانا نفهم من قوله : (إن الله بكل شيء عليم) معنى ،
ونفهم من قوله : (إن الله على كل شيء قدير) معنى ليس هو الأول
ونفهم من قوله : (ورحمتي وسعت كل شيء) معنى ، ونفهم من قوله :
(إن الله عزيز ذو انتقام) معنى . وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم
هذا . وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب - مع انتسابه
إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة - من يقول : إنا نسمى
الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على
شيء قط ، وكذلك في قوله : (ولا يحيطون بشيء من علمه) يطلق
هذا اللفظ من غير أن نقول له علم .

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن ، لكن هذا أيبس وذاك أكفر .

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الاله المعبود وعلى حق موجود أم لا ؟ فان قال : لا ، كان معطلا محضاً ، وما أعلم مسلماً يقول هذا . وإن قال : نعم . قيل له : فلم فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة سواء ؟ فلا بد أن يقول : نعم ؛ لأن ثبوت الصفات محال في العقل ، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني كما سنذكره ، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض . فيقال له : ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيت أو سكت عن إثباته ونفيه . فان الفرق إما أن يكون من جهة السمع ، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية او ظاهرة بخلاف الآخر ، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر ، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع ؟ .

أما « الأول » فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير على عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ، ليس بينها فرق من جهة النص وكذلك ذكره لرحمته ومحبه وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته :

وأما الثاني ، فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبه وأعدت ذلك إلى إرادته ؟ فان قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقها هي رقة تمتع على الله ، قيل له : والمعنى المفهوم من الارادة في حقها هي ميل يمتنع على الله . فان قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه ، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبه . وإن قال - وهو حقيقة قوله - : لم أثبت الارادة وغيرها بالسمع ، وإنما أثبت العلم والقدرة والارادة بالعقل ، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين . لأن الفعل دل على القدرة ، والاحكام دل على العلم ، والتخصيص دل على الارادة . قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

(أحدها) : أن الانعام والاحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الارادة . والتقريب والادناء وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الارادة . وأما التخصيص بالانعام فتخصيص خاص . والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص . وما سلكه في مسلك الارادة يسلك في مثل هذا .

(الثاني) : يقال له : هب أن العقل لا يدل على هذا فانه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الارادة ، والسمع دليل مستقل بنفسه ، بل

الطمأنينة إليه في هذه المضائق أعظم ودلالته أتم فلا شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها الى الارادة مع أن النصوص [لم] تفرق ؟ فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الارادة زيادة على الفعل .

« الثالث » يقال له : إذا قال لك الجهمي الارادة لا معنى لها إلا عدم الاكراه أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها ومحذوراً إن قال بمحدوثها .

وهنا اضطربت المعتزلة فانهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم .

فصاروا حزينين : البغداديون وهم أشد غلواً في البدعة في الصفات وفي القدر نفوا حقيقة الارادة . وقال الجاحظ لا معنى لها إلا عدم الاكراه . وقال الكعبي لا معنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر اذا تعلقت بطاعة عباده .

والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا : تحدث إرادة لا في محل ، فلا إرادة . فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل ،

وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبدية .

كان جوابه أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال ،
والنص قد دل عليها والعقل أيضاً ، فاذا أخذ الخصم ينازع في دلالة
النص أو العقل جعله مسفسطاً أو مقرمطاً ، وهذا بعينه موجود في
الرحمة والمحبة ، فان خصومه ينزعونه في دلالة السمع والعقل عليها على
الوجه القطعي .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به من سمع
وعقل فبعينه ثبتت الإرادة ، وما عارضوا به من الشبه عارضوا بثله في
العليم والقدير . وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني وأنها تستلزم
الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب ما قررناه في غير هذا
الموضع ؛ فان ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة إلى غيره .

وبعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه
الفاسدة ، ويلزمون بوجود الرب الخالق للمعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة
العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل ، ثم
يطالبون بوجود من جنس مانعه أو بوجود يعلمون كيفيته . فلا بد
أن يفروا إلى إثبات ما لا تشبه حقيقته الحقائق . فالقول في سائر ما
سمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى .

و « نكته هذا الكلام » أن غالب من نفى وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع ، وينفى الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى . أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتضى ولا مانع . فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم ؛ كما أنه فيما أثبتته قائم . إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات . فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذاك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبتته ، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجوداً على التقديرين لم ينبج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر ، فانه إن كان حقاً نفاه ، وإن كان باطلاً لم ينف واحداً منها ، فعليه أن يسوى بين الأمرين في الإثبات والنفي ، ولا سبيل إلى النفي ، فتعين الإثبات .

فهذه نكته الالتزام لمن أثبت شيئاً . وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة .

فان قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض ، كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ما هو فينا أبعاد ، كاليد والقدم : هذه أجزاء وأبعاد تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له : وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسي ، فان أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له : وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاداً ، أو تسميتها تركيباً وأبعاداً لا يمنع ثبوتها .

فان قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء . قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض ، فان قال : العرض ما لا يبقى وصفات الرب باقية .

قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة . وذلك في حق الله محال ، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقاً والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاده .

فان قال : ذلك تجسيم والتجسيم متنف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم متنف .

فان قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متعيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، قيل له : فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متعيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير ، فان نفى عقل هذا نفى عقل ذاك ، وان كان بينهما نوع فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ؛ ولهذا كانت المعطاة الجهمية تنفي الجميع ، لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ، ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل . وإنما الضرورة ألجأتهم الى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة وهي ألفاظ مجملة مثل : « متعيز » و « محدود » و « جسم » و « مركب » ونحو ذلك ونفوا مدلولها ، وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلة ومدلولا عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل بالحدوث والامكان لكل ما شمله هذا الدليل : إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح ، فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ، ومن جهة العقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزابا . تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة . وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول

كهشام بن الحكم الرافضي ، فانه قد قيل : أول ما تكلم في الجسم نفيًا وإثباتًا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف ، فان أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس ، فعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته ، واعتقد هذا إحالة نفيه . وتارة يجمعون بين النصوص والقياس يجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض .

فما أعلم احداً من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره ، إذ كلامهم من عند غير الله ، وقد قال الله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) .

والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان ، والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات ، فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم ينخرون عليها صماً وعمياناً ، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى . فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من التشابه .

(الوجه الثاني) : أنه إذا قيل : هذه من التشابه ، أو كان فيه ما هو من التشابه ، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمي بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً ، فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله إما التشابه وإما الكتاب كله كما تقدم . ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة . وهذا الوجه قوي إن ثبت حديث ابن إسحاق في وفد نجران أنهم احتجوا على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (إنا) و (نحن) ونحو ذلك ، ويؤيده أيضاً أنه قد ثبت أن في القرآن متشابهاً وهو ما يحتمل معنيين ، وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى ، فإن نفي المشابهة بين الله وبين خلقه أعظم من نفي المشابهة بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنى . وزيدته تقريراً أن الله سبحانه يقول : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون ، قرآنًا عريبًا غير ذي عوج) وقال تعالى : (الر ، تلك آيات الكتاب المبين ، إنا أنزلناه قرآنًا عريبًا لعلكم تعقلون) فأخبر أنه أنزله ليعقلوه ، وأنه طلب تذكرهم .

وقال أيضاً : (وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون)

فحُض على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئاً ؛ بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقوله (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله . وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه ما لم يتدبر لما تدبر .

وقال علي رضي الله عنه لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ؟ فقال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فيها يؤتيه الله عبداً في كتابه ، وما في هذه الصحيفة . فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة ، والفهم أخص من العلم والحكم قال الله تعالى : (ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « رب مبلغ أوعى من سامع » وقال « بلغوا عني ولو آية » .

وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها ، وفسروها بما يوافق دلالتها وبياتها ، ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن ، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله ابن مسعود الذي كان يقول : لو أعلم أعلم بكتاب الله مني تبلغه آباط الابل لأنتيته . وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي صلى الله عليه

وسلم وهو خير الأمة وترجمان القرآن كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . وما في التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين . بل وثالثها في عليّة التابعين من جنسهم أو قريب منهم ومثلها في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت ؛ لكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معاني هذه الآيات منفيّاً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيوا الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة . ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان ابن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرها أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل .

وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله

تعالى : (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى ، فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، وكذلك ربيعة قبله . وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره .

وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف استوى . ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف مجهول . وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر كلفته يال ولا تجري ماهيته في مقال ، ومنهم من يقول : ليس له كلفة ولا ماهية .

فان قيل : معنى قوله : « الاستواء معلوم » أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه .

قيل : هذا ضعيف ؛ فان هذا من باب تحصيل الحاصل فان السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية . وأيضاً فلم يقل : ذكر الاستواء في القرآن . ولا إخبار الله بالاستواء ؛ وإنما قال :

الاستواء معلوم . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يخبر
عن الجملة .

وأيضاً فإنه قال : « والكيف مجهول » ولو أراد ذلك لقال معنى
الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير
معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء .
وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه ، لو قال في قوله : (إني
معكم أسمع وأرى) كيف أسمع وكيف يرى ؟ قلنا : السمع والرؤيا
معلوم والكيف مجهول ، ولو قال : كيف كلم موسى تكليماً ؟ قلنا :
التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

وأيضاً فإن من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة : يقرون
بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات العرش ، لا ينكرون
معنى الاستواء ولا يرون هذا من التشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة . قال
بعضهم : ارتفع على العرش . علا على العرش . وقال بعضهم : عبارات
أخرى ، وهذه ثابتة عن السلف قد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في
آخر كتاب « الرد على الجهمية » . وأما التأويلات المحرفة مثل استوى
وغير ذلك فهي من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية .

وأيضاً قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات؛ بل في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة « يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذريهم » وهذا عام . وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر فسأل عمر عن (الذاريات فرواً) ، فقال : ما اسمك ؟ قال : عبد الله صبيغ ، فقال : وأنا عبد الله عمر ، وضربه الضرب الشديد . وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ .

وهذا لأهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام ، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه » وكما قال تعالى : (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة) فعاقبهم على هذا القصد الفاسد ، كالذي يعارض بين آيات القرآن ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال : « لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض » ، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم . ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله ، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً مثل أغلوطات المسائل التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها .

ومما بين الفرق بين « المعنى » و « التأويل » أن صينغاً سأل عمر
عن (الذاريات) وليست من الصفات ، وقد تكلم الصحابة في تفسيرها
مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما
رآه من قصده ؛ لكن علي كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعاً فيهم
طاعة عمر حتى يؤدبه . و (الذاريات) و (الحاملات) و (الجاريات)
و (المقسمات) فيها اشتباه ، لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم
والملائكة ، ويحتمل غير ذلك ، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف .
والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى
تهب ، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ،
وكذلك في (الجاريات) و (المقسمات) فهذا لا يعلمه إلا الله .

وكذلك في قوله : (إنا) و (نحن) ونحوها من أسماء الله التي
فيها معنى الجمع كما اتبعه النصارى ؛ فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه ؛
لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني ؛ بمنزلة الأسماء المتعددة : مثل العليم ،
والقدير ، والسميع ، والبصير ، فإن المسمى واحد ومعاني الأسماء متعددة ،
فبهكذا الاسم الذي لفظه الجمع .

وأما التأويل الذي اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك .
والكيف مجهول . فإذا قالوا ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره ،
قيل هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله .

وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله . فان قيل : فقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس « اللهم فقهه في الدين وعلمه
التأويل » قيل : أما تأويل الأمر والهي فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل
المعهود ، لم يقل : تأويل كل القرآن ، فالتأويل المتني هو تأويل الأخبار
التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذي
يعلم العباد تأويله ، وهذا كقوله : (هل ينظرون إلا تأويله ، يوم
يأتي تأويله) وقوله : (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله)
فان المراد تأويل الخبر الذي أخبر فيه عن المستقبل ، فانه هو الذي « ينتظر »
« ويأتي » و « لما يأتهم » . وأما تأويل الأمر والهي فذاك في الأمر . وتأويل
الخبر عن الله وعن مضي إن أدخل في التأويل لا ينتظر . والله سبحانه
أعلم وبه التوفيق ؟

وقال الشيخ الإمام العلامة

القدوة العارف الفقيه ، الحافظ الزاهد العابد ، السالك الناسك ،
مفتى الفرق ركن الشريعة ، عالم العصر ، فريد الدهر ؛ ترجمان القرآن
وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم
ابن عبد السلام بن تيمية الحراني ، تغمده الله برحمته .

فصل

في اقسام القرآن^(١)

وهو سبحانه يقسم بأمر على أمور ، وإنما يقسم بنفسه المقدسة
الموصوفة بصفاته . او بآياته المستلزمة لذاته وصفاته ، وإقسامه ببعض
المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته .

(١) تسمى « اقسام القرآن » .

فالقسم اما على جملة خبرية ، وهو الغالب ؛ كقوله تعالى : (فو رب
السماء والأرض انه لحق) .

واما على جملة طلبية كقوله تعالى : (فو ربك لنسألكم أجمعين عما
كانوا يعملون) مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه ،
فيكون من باب الخبر ، وقد يراد به محض القسم . والمقسم عليه يراد
بالقسم توكيده وتحقيقه ، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه ذلك كالأمور
الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها .

فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر ، والليل والنهار ،
والسماء والأرض ؛ فهذه يقسم بها ولا يقسم عليها ، وما أقسم عليه الرب
عز وجل فهو من آياته ؛ فيجوز أن يكون مقسما به ولا ينعكس .

وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب . وتارة يحذفه
كما يحذف جواب لو كثيرا ، كقوله تعالى : (لو تعلمون علم اليقين)
وقوله : (ولو أن قرآننا سیرت به الجبال) (ولو ترى إذ يتوفى الذين
كفروا الملائكة) (ولو ترى إذ فزعوا فلا فت) (ولو ترى إذ وقفوا على
النار) (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم) .

ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام ؛ لأن المراد أنك لو رأيته

لرئيت هولاً عظيماً ، فليس في ذكر الجواب زيادة على ما دل " المحرم
وهو أيضاً تنبيه . فإذا أقسم به وفيه الحلال ، فإذا كان فيه الحرام كان
أولى بالتعظيم ، وكذلك إذا أريد الحلول فإنه هو السلي فالغنى واحد .

وقد أقسم بـ (التين والزيتون) و (البلد الأمين) . والجواب
مذكور في قوله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في كبد) وهو مكابدة
أمر الدنيا والآخرة ، وهذه المكابدة تقتضي قوة صاحبها ، وكثرة تصرفه
واحتياله ، فقال تعالى : (أيعسب أن لن يقدر عليه أحد ، يقول :
أهلكتم إيماناً لبدا ؟ أيعسب أن لم يره أحد ؟) فهذا الإنسان من جنس
أولئك الأمم ، ومن جنس الذي قال : (ما أغنى عني ماليه ، هلك
عني سلطانيه) له قوة يكابد بها الأمور ، وكل أهلكه أفيظن مع
هذا أنه لن يقدر عليه أحد فيجازيه بأعماله ؟ ويعسب أن ما أهلكه
من المال لم يره أحد ، فيعلم ما فعل ؟

والقدرة والعلم بها يحصل الجزاء ؛ بل بها يحصل كل شيء .
واخباره تعالى بأنه قادر وأنه عالم يتضمن الوعيد والتهديد ؛ فإنه إذا كان
قادرًا أمكن الجزاء ، وإذا كان عالماً أمكن الجزاء فبالعدل يقدر ما عمل
ومن لم يكن قادرًا عالماً لم يمكنه الجزاء ، فإن العاجز عن الشخص لا يمكنه

(١) هنا سقط بعض الكلام .

جزاؤه ، والتي له قدرة لكن لا يرى ما فعل ان جزاءه بلا علم كان ظالماً معتدياً ، فلا بد له من العلم بما فعل .

ولهذا كان الحاكم يحتاج الى الشهود ، والملوك يحتاجون الى أهل الديوان يخبرونهم بمقادير الأموال وغيرها ؛ ليكون عملهم يعلم (١) ذكر انه خلق الانسان في كبد يحسب أن لن يقدر عليه أحد ؛ ولن تنفي المستقبل ، يقول : يحسب ان لن يقدر عليه في المستقبل احد ، ولهذا كان ذاك الخائف من ربه ، الذي أمر أهله بأحراقه وخرابته يعلم ان الجزاء متعلق بالقدرة ، فقال : « لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين » .

وهو سبحانه يهدد بالقدرة لكون المقدور يقترن بها ؛ كما يهدد بالعلم لكون الجزاء يقع معه ، كما في قوله تعالى : (قل هو القادر على ان يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ، أو من تحت أرجلكم) فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت : « اعوذ بوجهك ، أعوذ بوجهك » (أو بلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض) فقال : « هاتان أهون » وذلك لأنه تكلم في ذكر القدرة ونوع المقدور ، كما يقول القائل : اين تهرب مني ؟ أنا اقدر ان أمسكك .

وكذلك في العلم بالرؤية ، كقوله هنا : (أبحسب ان لم يره أحد؟)

(١) ياض بالأصل

وقوله تعالى في الذي ينهى عبداً إذا صلى : (ألم يعلم بان الله يرى)
 وقوله تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
 وقوله : (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ؟ بلى . ورسلنا لديهم
 يكتبون) . وقوله تعالى : (وكل شيء فعلوه في الزبر . وكل صغير
 وكبير مستطر) . وأمثال ذلك . فذكر رؤيته الأعمال وعلمه بها
 واحصائه لها يتضمن الوعيد بالجزاء عليها ، كما يقول القائل : قد علمت
 ما فعلت ، وقد جاءتني أخبارك كلها وأمثال ذلك ، فليس المراد الاخبار
 بقدرة مجردة ، وعلم مجرد ؛ لكن بقدرة وعلم يقترن بهما الجزاء ؛ إذ
 كان مع حصول العلم والقدرة يمكن الجزاء ؛ ويبقى موقوفاً على مشيئة
 المجازي ، لا يحتاج معه الى شيء حينئذ ؛ فيجب طلب النجاة بالاستغفار
 والتوبة إليه ، وعمل الحسنات التي تمحو السيئات .

فصل

وهو سبحانه وتعالى لما أقسم بـ (الصافات) ؛ و (الذاريات)
 و (الرسائل) ذكر للمقسم عليه . فقال تعالى : (ان إلهكم لواحد)
 وقال تعالى : (إنما توعدون لصادق . وإن الدين لواقع) وقال تعالى :
 (إنما توعدون لواقع) . ولم يذكره في التازعات ؛ فان الصافات هي
 الملائكة وهو لم يقسم على وجودها ، كما لم يقسم على وجود نفسه ؛

إذ كانت الامم معترفة بالصافات ، وكانت معرفته ظاهرة عندهم لا يحتاج إلى أقسام بخلاف التوحيد ، فانه كما قال تعالى : (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)

وكذلك الملائكة يقر بها عامة الأمم ، كما ذكر الله عن قوم نوح وعاد ، وثمود ، وفرعون ، مع شركهم وتكذيبهم بالرسول ، انهم كانوا يعرفون الملائكة . قال قوم نوح : (ما هذا إلا رجل يريد أن يتفضل عليكم ، ولو شاء الله لآنزل ملائكة) وقال : (أنذرنا صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود ؛ إذ جاءتهم الرسل من بين أيديهم ومن خلفهم ، ان لا تعبدوا إلا الله ، قالوا : لو شاء ربنا لآنزل ملائكة) ، وقال فرعون : (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ، ولا يكاد يبين ، فلولا القي عليه أسورة من ذهب او جاء معه الملائكة مقترنين)

وكذلك مشركوا العرب ، قال تعالى : (وقالوا لولا أنزل عليه ملك ، ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر ثم لا ينظرون) وقال تعالى : (وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ، ويمشي في الأسواق ، لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً) ، وقال تعالى عن الأمم مطلقاً : (وما منع الناس ان يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا ان قالوا أبعث الله بشراً رسولا ؟ قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا)

فكانت هذه الأمم المكذبة للرسال المشركة بالرب مقرة بالله وملائكته . فكيف بمن سوام ؟ فعلم ان الاقرار بالرب وملائكته معروف عند عامة الأمم ؛ فلماذا لم يقسم عليه وإنما أقسم على التوحيد ؛ لأن أكثرهم مشركون .

وكذلك (الناريات) و (الحاملات) و (الجاريات) هي امور مشهودة للناس ، و (المقسمات أمراً) هم الملائكة ، فلم يكن فيما أقسم به ما أقسم عليه ؛ فذكر المقسم عليه . فقال تعالى : (إنما توعدون لصادق ، وان الدين لواقع) . .

و (الرسائل) سواء كانت هي الملائكة النازلة بالوحي والمقسم عليه الجزاء في الآخرة ، أو الرياح ، أو هذا وهذا ؛ فهي معلومة أيضاً .

وأما (النازعات) غرقا فهي الملائكة القابضة للارواح ، وهذا يتضمن الجزاء ، وهو من أعظم المقسم عليه . قال تعالى : (قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم ، ثم إلى ربكم ترجعون) وقال تعالى : (توفته رسلنا وهم لا يفرطون ، ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق) (١) هو ولا يعين على عبادته إلا هو ، وهذا يقين يعطي الاستعانة والتوكل ،

(١) من هنا سقط بعض الكلام .

وهو يقين بالقدر الذي لم يقع ؛ فان الاستعانة والتوكل إنما يتعلقان بالمستقبل .

فلما ما وقع فأنما فيه الصبر والتسليم والرضى ، كما في حديث
عمار بن ياسر رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم :
« أسألك الرضا بعد القضاء » وقول « لا حول ولا قوة إلا بالله » يوجب
الاعانة ؛ ولهذا سنّها النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال المؤمن : « حي
على الصلاة . فيقول : الحبيب : لا حول ولا قوة إلا بالله » فإذا قال :
حي على الفلاح قال الحبيب : لا حول ولا قوة إلا بالله »

وقال المؤمن لصاحبه : (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء
الله لا قوة إلا بالله) ولهذا يؤمر بهذا من يخاف العين على شيء .
فقلوه : ما شاء الله . تقديره : ما شاء الله كان ، فلا يأمن ؛ بل يؤمن
بالقدر . ويقول : لا قوة إلا بالله . وفي حديث أبي موسى الأشعري
رضي الله عنه المتفق عليه ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هي
كز من كنوز الجنة » و « الكنز » مال مجتمع لا يحتاج إلى جمع ؛
وذلك أنها تتضمن التوكل والافتقار إلى الله تعالى .

ومعلوم أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله وقدرته ، وان الخلق
ليس منهم شيء إلا ما أحدثه الله فيهم ، فإذا انقطع طلب القلب

للمعونة منهم وطلبها من الله فقد طلبها من خالقها الذي لا يأتي بها الا هو . قال تعالى : (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ، وما يمسك فلا مرسل له من بعده) وقال تعالى : (وان يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو . وان يردك بخير فلا راد لفضله) وقال تعالى : (وان يردك بخير فهو على كل شيء قدير) وقال تعالى : (قل أرأيتم ما تدعون من دون الله ان ارادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو ارادني برحمة هل هن ممسكات رحمته) ؟

وقال صاحب يس (أأخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون ، إني إذا لفي ضلال مبين) ولهذا يأمر الله بالتوكل عليه وحده في غير موضع . وفي الأثر من سره ان يكون اقوى الناس فليتوكل على الله ، ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يد الله أوثق منه بما في يده . قال تعالى : (وتوكل على الحي الذي لا يموت ، وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خيراً)

والله تعالى امر بعبادته والتوكل عليه ، قال تعالى : (فاعبدوه وتوكلوا عليه) وقال تعالى : (قل هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت واليه متاب) ، وقال موسى : (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) .

وقال شعيب : (وما توفيقى -إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)
وقال المؤمنون : (ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير) وقال
تعالى : (واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا ، رب المشرق والمغرب
لا إله الا هو فاتخذنه وكيلا) وقال تعالى : (ومن يتق الله يجعل له
مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ،
ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً) .

فافترق الناس هنا أربعة أصناف :

صنف لا يعبدونه ولا يتوكلون عليه ، وهم شرار الخلق .

وصنف يقصدون عبادته بفعل ما أمر ، وترك ما حظر ، لكن
لم يحققوا التوكل والاستعانة ، فيعجزون عن كثير مما يطلبونه .
ويجزعون في كثير من المصائب .

ثم من هؤلاء من يكذب بالقدر ، ويجعل نفسه هو المبدع لأفعاله ؛
فهؤلاء في الحقيقة لا يستعينونه ولا يطلبون منه صلاح قلوبهم ، ولا
تقويمها ولا هدايتها . وهؤلاء مخذولون كما هم عند الأمة كذلك ، وقوم يؤمنون
بالقدر قولا واعتقاداً ؛ لكن لم تصف به قلوبهم علماً وعملاً ، كما انصفت
بقصد الطهارة والصلاة ؛ فهم أيضاً ضعفاء عاجزون .

وصنف نظر إلى جانب القدرة والمشية ، وإن الله تعالى هو المعطي والمانع ، والحافض والرافع ؛ فغلب عليهم التوجه إليه من هذه الجهة والاستعانة به ، والافتقار إليه لطلب ما يريدونه ، فهؤلاء يحصل لأحدهم نوع سلطان وقدرة ظاهرة أو باطنة وقهر لعدوه ؛ بل قتل له ونيل لأغراضه ؛ لكن لا عاقبة لهم ؛ فإن العاقبة للتقوى ؛ بل آخرتهم آخرة ردية .

وليس الكلام في الكفار والظلمة المعرضين عن الله فإن هؤلاء دخلوا في القسم الأول الذين لا عبادة لهم ولا استعانة ؛ ولكن الكلام في قوم عديم توجه إلى الله وتأله ، ونوع من الخشية والذكر والزهد ، لكن يغلب عليهم التوجه بآراءه أحدهم وذوقه ووجدته ، وما يستحليه ويستحبه ، لا بالأمر الشرعي وم أصناف :

منهم المعرض عن التزام العبادات الشرعية ، مع ما يحصل له من الشياطين من كشف له أو تأثير . وهؤلاء كثير منهم يموت على غير الاسلام .

ومنهم من يقوم بالعبادات الشرعية الظاهرة كالصلاة ، والصيام ، والحج ، وترك المحرمات ؛ لكن في أعمال القلوب لا يلتزم الأمر الشرعي ؛ بل يسعى لما يحبه ويريد الله تعالى قال : (كلاً عند هؤلاء وهؤلاء

من عطاء ربك) وهو سبحانه يعطي السلطان والمال للبر والفاجر ،
فقد يعطي احد هؤلاء نصرفا : إما بقهر عدوه وإما بنصر وليه ، كما
تعطي الملوك . وقد يعطى نوعا من المكاشفة اما باخبار بعض الجن له ،
وقد يعرف انه من الجن ، وقد لا يعرف ، واما بغير ذلك .

وقد يقول الواحد من هؤلاء : أنا آخذ من الله وغيري يأخذ من
محمد صلى الله عليه وسلم ، فيرى بحال له في ذلك وتفرد ان ما اوتيته من
التصرف والمكاشفة ، يحصل له بغير طريق محمد صلى الله عليه وسلم ،
وهو صادق في ذلك ؛ لكن هذه في الحقيقة وبال عليه ؛ فان من تصرف
بغير أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأخذ ما لم يبعه له الرسول .
فولى وعزل ، وأعطى ومنع بغير أمر الرسول ، وقتل وضرب بغير
أمره ، واكرم وأهان بغير أمره ، وجاءه خطاب في باطنه بالأمر
والهي ؛ فاعتقد ان الله أمره ونهاه من غير واسطة الرسول ، كانت
حالته هذه كلها من الشيطان ، وكان الشيطان هو الذي يأمره وينهاه ؛
فيأمره فيتصرف ، وهو يظن انه يتصرف بأمر الله ؛ ولعمري هو
يتصرف بأمر الله الكونى القدري بواسطة أمر الشيطان ، كما قال تعالى
في السحرة : (وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) كما ان
المؤمن يتصرف بأمر الله الكونى القدري ؛ لكن بواسطة أمر الرسول
المبلغ له عن الله عز وجل .

فالحلال عنده ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله ،
والدين ما شرعه الله ورسوله ؛ بخلاف ذاك فإنه لا يأخذ عن الرسول
الأمر والهي الباطن ، ولا ما يفعله ويأمر به ، وهذا الضرب كثير
في المشايخ أرباب القلوب والاحوال الذين ضعف علمهم بالكتاب والسنة
ومتابعة الرسول ، وغلب عليهم ما يجده احدم في قلبه ، وما يؤمر به
في باطنه ، سواء وافق الرسول أو خالفه .

ثم تفاوتوا في ذلك بحسب قربهم من الرسول وبعدهم منه ؛ فكثير
منهم بعد عنه حتى صار يرى أنه يعاون الكفار على قتال المسلمين ،
ويرى ان الله سبحانه أمره بذلك ، ويعتقد أن أهل الصفة
فعلوا ذلك .

ومنهم من يرى ان الرسول لم يرسل اليه وإلى أشكاله ، وإنما
أرسل إلى العوام .

ومنهم من يعتقد ان الرسول كان خاضعا لأهل الصفة ،
وكانوا مستغنين عنه . إلى أمثال هذه الأصناف التي كثرت في
هذه الأزمنة .

وهؤلاء كلهم يدعون علم الحقيقة ، ويقولون ؛ الحقيقة لون والشريعة لون آخر ، ويجمعهم شيئان : أن لهم تصرفا وكشفا خارجا عن ماللعمامة ، وأهم معرضون عن وزن ذلك بالكتاب والسنة ، وتحكيم الرسول في ذلك ؛ فهم بمنزلة الملوك الذين لهم ملك يسوسونه بغير أمر الله ورسوله ؛ لكن الملوك لا يقول أحدم ان الله أمرنى بذلك ، ولا انى ولي الله ، ولا ان لي مادة من الله خارجة عن الرسول ، ولا ان الرسل لم تبعث إلى مثلي ، وإنما الملوك يقصدون أغراضهم ولا يجعلونها دينا .

وهؤلاء يجعلون أغراضهم التى هي من أعظم الظلم والفساد بل والكفر ، يجعلون ذلك دينا يدين به أولياء الله عندهم ؛ لأن هذه الأمور انما تحصل لهم بنوع من الزهادة والعبادة ؛ ولكن ليس هو الزهد والعبادة التى بعث الله بها رسوله ؛ بل يشبهه حال أهل الكتاب والمشركين من عباد الهند والنصارى وأمثالهم .

ولهذا تظهر مشابهتهم لعباد المشركين وأهل الكتاب ، حتى إن من رأى عباد الهند ثم رأى مولهى بيت الرقاعى انكر وجود هؤلاء فى ديار الاسلام .

وقال : هؤلاء مثل عباد المشركين من الهند سواء ، وأرفع من

هؤلاء من يشبه عباد النصارى ورهبانهم في أمور كثيرة خارجة عن
شريعة الاسلام ، فلما كان فيهم دين مبتدع من جنس دين المشركين
وأهل الكتاب ظنوا ما يظنه أولئك من أن هذا دين صحيح ، وأنه
دين يقرب إلى الله ، وإن أهله أولياء الله ؛ فان جميع طوائف العلماء
والعباد من جميع أهل الملل يظنون (١) .

(١) آخر ما وجد من الأصل .

قال شيخ الإسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

أما بعد فقد سألتني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية . تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه ، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل ، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل ؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين ، والباطل الواضح والحق المبين .

والعلم أما نقل مصدق عن معصوم ، وأما قول عليه دليل معلوم ،

وما سوى هذا فاما مزيف مردود ، واما موقوف لا يعلم أنه بهرج
ولا منقود .

وحاجة الامة ماسة إلى فهم القرآن الذي هو جبل الله المتين ،
والذكر الحكيم ، والصراط المستقيم ، الذي لا تزيع به الالهواء ، ولا
تلتبس به اللسن . ولا يخلق عن كثرة الترديد ، ولا تقضي عجائبه ،
ولا يشبع منه العلماء ، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن
حكم به عدل ، ومن دعا اليه هدى الى صراط مستقيم ، ومن تركه من
جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله .

قال تعالى : (فاما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداي فلا يضل
ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ، ونحشره
يوم القيامة اعمى ، قال : رب لم حشرتي اعمى وقد كنت بصيراً ؟
قال : كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) وقال تعالى :
(قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه
سبل السلام ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور باذنه ويهديهم إلى صراط
مستقيم) وقال تعالى : (الر كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات
إلى النور باذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، الله الذي له ما فى السموات
وما فى الارض) وقال تعالى : (وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت
تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نورا تهدي به من نشاء من

عبادنا ، وانك لتهدي إلى صراط مستقيم : صراط الله الذي له مافى
السموات ومافى الأرض ألا إلى الله نصير الأمور) .

وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من املاء
الفرّاد ، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

فصل

يجب ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه معانى
القرآن كما بين لهم الفاظه ، فقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم)
يتناول هذا وهذا ، وقد قال ابو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين
كانوا يقرئونا القرآن : كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود
وغيرها ، انهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم
يجاوزوها حتى يتعلموا مافىها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن
والعلم والعمل جميعاً ؛ ولهذا كانوا يقولون مدة في حفظ السورة ، وقال
انس : كان الرجل اذا قرأ البقرة وآل عمران جل في أعيننا وأقام ابن
عمر على حفظ البقرة عدة سنين ، قيل : ثمان سنين ذكره مالك .

وذلك ان الله تعالى قال : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا

آياته) وقال : (افلا يتدبرون القرآن) وقال : (أفلم يدبروا القول)
وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن . وكذلك قال تعالى : (إنا
أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون) وعقل الكلام متضمن لفهمه .

ومن المعلوم ان كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد
الفاظه ، فالقرآن اولى بذلك ، وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً
في فن من العلم ، كالطب والحساب ولا يستشرحوه ، فكيف بكلام
الله الذي هو عصمتهم ، وبه نجاتهم وسعادتهم ، وقيام دينهم ودنياهم ؟
ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً . وهو
وان كان في التابعين أكثر منه في الصحابة فهو قليل بالنسبة الى من
بعدهم ، وكما كان العصر اشرف كان الاجتماع والاتلاف والعلم والبيان
فيه أكثر ، ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة ، كما
قال مجاهد عرضت : المصحف على ابن عباس اوقفه عند كل آية منه
وأسأله عنها ، ولهذا قال الثوري : اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك
به ، ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرها من أهل العلم
وكذلك الامام احمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرر الطرق عن
مجاهد أكثر من غيره .

والمقصود ان التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم

السنة ، وان كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ،
كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال .

فصل

الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر
من خلافهم في التفسير ، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع الى
اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، وذلك صنفان :

« أحدهما » ان يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة
صاحبه ، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى -
بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والتبانية - ، كما قيل في اسم
السيف الصارم والمهند ، وذلك مثل اسماء الله الحسنى ، واسماء رسوله
صلى الله عليه وسلم وأسماء القرآن ، فان اسماء الله كلها تدل على مسمى
واحد ، فليس دعاؤه باسم من اسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر ؛
بل الامر كما قال تعالى : (قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى) .

وكل اسم من اسمائه يدل على الذات للمساء . وعلى الصفة التي

تضمنها الاسم . كالعليم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة . والرحيم يدل على الذات والرحمة ، ومن انكر دلالة اسمائه على صفاته ممن يدعى الظاهر : فقله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون : لا يقال هو حي ، ولا ليس بحي ؛ بل ينفون عنه النقيضين : فان أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو علم محض كالمضمرات ، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنی من صفات الاثبات . فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك . وليس هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود ان كل اسم من أسمائه يدل على ذاته ، وعلى ما في الاسم من صفاته . ويدل أيضاً على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم . وكذلك أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد ، وأحمد ، والمحي ، والحاشر ، والعاقب ، وكذلك أسماء القرآن : مثل القرآن ، والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب . وأمثال ذلك .

فاذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم ، وقد يكون الاسم علماً ، وقد يكون صفة كمن يسأل عن قوله : (ومن اعرض عن ذكرى) ما ذكره ؟ فيقال له : هو القرآن مثلاً ، أو هو ما أنزله من الكتب . فان الذكر مصدر . والمصدر تارة يضاف الى الفاعل وتارة الى المفعول .

فإذا قيل : ذكر الله بـلغنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . وإذا قيل بـلغنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه ، وهذا هو المراد في قوله : (ومن اعرض عن ذكرى) لأنه قال قبل ذلك : (فاما بأتينكم منى هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى) وهداه هو ما أنزله من الذكر ، وقال بعد ذلك : (قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها) .

والمقصود ان يعرف ان الذكر هو كلامه المنزل ، أو هو ذكر العبد له ، فسواء قيل ذكرى كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك كان المسمى واحداً .

وان كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به ، فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ، مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن ، وقد علم انه الله ؛ لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك .

إذا عرف هذا فالسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه ، وان كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ، كمن يقول : احمد هو الحاشر والملاحى والعاقب . والقدوس هو الغفور

والرحيم أي ان المسمى واحد ، لا ان هذه الصفة هي هذه الصفة ،
ومعلوم ان هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس ، مثال ذلك
تفسيرهم (للصراط المستقيم) .

فقال بعضهم : هو « القرآن » : أي اتباعه ؛ لقول النبي صلى الله
عليه وسلم في حديث علي الذي رواه الترمذي ، ورواه أبو نعيم من
طرق متعددة هو جبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط
المستقيم ، وقال بعضهم : هو « الاسلام » لقوله صلى الله عليه وسلم في
حديث الثواس بن سميان الذي رواه الترمذي وغيره : « ضرب الله
مثلا صراطاً مستقيماً وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفي السورين أبواب
مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة وداع يدعو من فوق الصراط ،
وداع يدعو على رأس الصراط ، قال : فالصراط المستقيم هو الاسلام
والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعي على رأس
الصراط كتاب الله . والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل
مؤمن » ، فهذان القولان متفقان ؛ لأن دين الاسلام هو اتباع القرآن ،
ولكن كل منها نبه على وصف غير الوصف الآخر ، كما أن لفظ « صراط »
يشعر بوصف ثالث ، وكذلك قول من قال : هو « السنة والجماعة »
وقول من قال : « هو طريق العبودية » وقول من قال : « هو طاعة
الله ورسوله » صلى الله عليه وسلم وأمثال ذلك . فهؤلاء كلهم أشاروا

الى ذات واحدة ؛ لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها .

« الصنف الثاني » ان يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع — لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه ، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى « لفظ الحبز » فأرى رغباً ، وقيل له : هذا . فلاشارة الى نوع هذا لا الى هذا الرغيف وحده — مثال ذلك ما نقل في قوله : (ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات) .

فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات ، والمتهتك للمحرمات . والمقتصد يتناول فاعل الواجبات ، وتارك المحرمات ، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالחסنات مع الواجبات . فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ، (والسابقون السابقون أولئك المقربون) .

ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات ، كقول القائل : السابق الذي يصلي في أول الوقت ، والمقتصد الذي يصلي في أثناؤه . والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار ، ويقول [الآخر] السابق والمقتصد والظالم قد ذكروا في آخر سورة البقرة فله ذكر المحسن بالصدقة ، والظالم يأكل الربا . والعادل بالبيع ، والناس في الاموال اما محسن ، وإما عادل ، وإما ظالم ، فالسابق المحسن ببدء

المستحبات مع الوجبات ، والظالم آكل الربا أو مانع الزكاة ، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ، ولا يأكل الربا وأمثال هذه الأقاويل . فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره : فان التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق . والعقل السليم يتفطن للنوع ، كما يتفطن اذا أشير له الى رغيغ ، فقليل له : هذا هو الخبز .

وقد ينجي كثيراً من هذا الباب قولهم هذه الآية نزلت في كذا لاسيما إن كان المذكور شخصاً ؛ كاسباب النزول المذكورة في التفسير ، كقولهم ان آية الظهر نزلت في امرأة أوس بن الصامت ، وان آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني أو هلال بن أمية ، وأن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله . وأن قوله : (وان أحكم بينهم بما أنزل الله) نزلت في بني قريظة والنضير ، وان قوله : (ومن يؤلم يومئذ دبره) نزلت في بدر . وان قوله : (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت) نزلت في قضية تميم الداري وعدي بن بداء ، وقول أبي أيوب إن قوله : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) نزلت فينا معشر الانصار الحديث ، ونظائر هذا كثير مما يذكرون انه نزل في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى . أو في قوم من المؤمنين .

فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا ان حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ؛ فان هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق ، والناس وان تازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين ان عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين . وانما غاية ما يقال انها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ .

والآية التي لها سبب معين ان كانت أمراً ونهياً فهي متاولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله ، وان كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متاولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزله [أيضاً] .

ومعرفة « سبب النزول » يعين على فهم الآية ، فان العلم بالسبب يورث العلم بالسبب ؛ ولهذا كان أصح قولي الفقهاء انه إذا لم يعرف ما نواه الخالف رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها .

وقولهم نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة أنه سبب النزول ، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وان لم يكن السبب كما تقول عنى بهذه الآية كذا .

وقد تنازع العلماء في قول صاحب نزلت هذه الآية في كذا ، هل
يجرى مجرى المسند كما يذكر السبب الذي انزلت لأجله ، أو يجرى
مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند فالبخاري يدخله في المسند وغيره
لا يدخله في المسند . وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد
وغيره ؛ بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه . فانهم كلهم يدخلون مثل
هذا في المسند .

وإذا عرف هذا فقول أحدم نزلت في كذا لا ينافي قول الآخر
نزلت في كذا إذا كان اللفظ يتناولهما ، كما ذكرناه في التفسير بالمثل ،
وإذا ذكر أحدم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً ؛ فقد
يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الاسباب ، أو تكون نزلت
مرتين مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب .

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير : تارة لتنوع
الاسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه ، كالتشيلات
ها الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف .

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين ؛
إما لكونه مشتركاً في اللفظ كلفظ (قسورة) الذي يراد به الرامي ،
ويراد به الأسد . ولفظ (عسس) الذي يراد به اقبال الليل وإدباره .

وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين أو أحد .
الشيئين كالضائر في قوله : (ثم دنا فتدلى ، فكان قاب قوسين أو
أدنى) وكلفظ : (الفجر : وليال عشر والشفع والوتر) وما أشبه ذلك .

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ،
وقد لا يجوز ذلك ، فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها
هذا تارة وهذا تارة ، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به
معناه ، إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء : المالكية ، والشافعية ، والحنبلية
وكثير من أهل الكلام . وإما لكون اللفظ متواطئاً فيكون عاماً إذا
لم يكن لتخصيصه موجب ، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من
الصف الثاني .

ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً أن
يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة ، فإن الترادف في اللغة
قليل . وأما في ألفاظ القرآن فاما نادر واما معدوم ، وقل ان يعبر
عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه ؛ بل يكون فيه تقريب
لمعناه ، وهذا من أسباب اعجاز القرآن ، فاذا قال القائل : (يوم
تمور السماء موراً) ان المور هو الحركة كان تقريباً اذ المور حركة
خفيفة سريعة .

وكذلك إذا قال : « الوحي ، الاعلام ، أو قيل (أوحينا إليك) أنزلنا إليك
أو قيل : (وقضينا الى بنى اسرائيل) أي اعلنا وأمثال ذلك ، فهذا
كله تقريب لا تحقيق ، فان الوحي هو اعلام سريع خفي ، والقضاء
اليهم اخص من الاعلام ، فان فيه إزالا إليهم وإيحاء اليهم .

والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته . ومن هنا غلط من
جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض ، كما يقولون في قوله : (لقد
ظلمك بسؤال نعبتك إلى نعاجه) أي مع نعاجه و (من أنصاري الى
الله) أي مع الله ونحو ذلك ، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من
التضمن فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه ، وكذلك قوله :
(وان كادوا ليفتونك من الذي أوحينا إليك) ضمن معنى يزيغونك
ويصدونك ، وكذلك قوله : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا)
ضمن معنى نجيناه وخلصناه ، وكذلك قوله : (يشرب بها عباد الله)
ضمن يروى بها ونظائره كثيرة .

ومن قال (لا ريب) لا شك فهذا تقريب وإلا فالريب فيه اضطراب
وحركة ، كما قال : « دع ما يريك الى ما لا يريك » وفي الحديث أنه مر بطبي
حاقف فقال : « لا يريه أحد » فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة
فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة . ولفظ « الشك » وان قيل :
انه يستلزم هذا المعنى : لكن لفظه لا يدل عليه .

وكذلك اذا قيل : ذلك الكتاب هذا القرآن فهذا تقريب ؛ لأن
المشار إليه وان كان واحداً ، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة
البعد والغيبة ، ولفظ « الكتاب » يتضمن من كونه مكتوباً مضموماً
ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مظهراً بادياً ، فهذه الفروق
موجودة في القرآن ، فاذا قال أحدهم : (ان تبسل) أي تحبس
وقال الآخر : ترتبن ونحو ذلك لم يكن من اختلاف التضاد ، وان
كان المحبوس قد يكون مرتهناً وقد لا يكون ، إذ هذا تقريب للمعنى
كما تقدم ، وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً ، فان مجموع
عباراتهم ادل على المقصود من عبارة او عبارتین . ومع هذا فلا بد من
اختلاف محقق بينهم ، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام .

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر اليه عموم الناس من الاختلاف معلوم
بل متواتر عند العامة او الخاصة . كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها
ومواقيتها ، وفرائض الزكاة ونصبها . وتعيين شهر رمضان ، والطواف ،
والوقوف ، ورمي الجمار ، والمواقيت وغير ذلك .

ثم اختلاف الصحابة في الجد والأخوة وفي المشرقة ونحو ذلك
لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض ، بل ما يحتاج اليه عامة الناس
هو عمود النسب من الآباء والأبناء . والكلالة : من الأخوة والأخوات
ومن نسائهم كالأزواج . فان الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة

ذكر في الأولى الأصول والفروع ، وذكر في الثانية الحاشية التي
ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم . وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب
وهم الأخوة لأبوين أو لأب ، واجتماع الجد والأخوة نادر ؛ ولهذا لم
يقع في الاسلام الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم . والاختلاف
قد يكون لحفاء الدليل أو لذهول عنه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد
يكون للغلط في فهم النص . وقد يكون لاعتقاد معارض راجح ،
فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله .

فصل

الاختلاف في التفسير على « نوعين » منه ما مستنده النقل فقط ،
ومنه ما يعلم بغير ذلك — اذ العلم اما نقل مصدق واما استدلال محقق ،
والمنقول إما عن المعصوم واما عن غير المعصوم . والمقصود بان جنس
المنقول سواء كان عن المعصوم او غير المعصوم ، وهذا هو — النوع
الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ، ومنه مالا يمكن
معرفة ذلك فيه . وهذا « القسم الثاني من المنقول » وهو مالا طريق لنا
الى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه . قال كلام فيه من
فضول الكلام .

واما ما يحتاج المسلمون الى معرفته فان الله نصب على الحق فيه
دليلا . فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه اختلافهم في لون
كلب أصحاب الكهف ، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة ،
وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها ، وفي اسم الغلام الذي قتله
الحضر ونحو ذلك ، فهذه الأمور طريق العلم بها النقل ، فما كان من
هذا منقولا نقلا صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم — كاسم صاحب
موسى انه الحضر — فهذا معلوم ، وما لم يكن كذلك بل كان مما
يؤخذ عن أهل الكتاب — كالمنقول عن كعب ووهب ومحمد بن
اسحق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب — فهذا لا يجوز تصديقه
ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا ولا تكذبوا » .
فاما ان يحدثكم بحق فتكذبوا ، واما أن يحدثكم بباطل فتصدقوا ،

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين وان لم يذكر انه أخذه عن
أهل الكتاب ، فتنى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على
بعض ، وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلا صحيحا فانفس اليه
اسكن مما نقل عن بعض التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من
النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى ؛
ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين ، ومع جزم

الصاحب فيما يقوله ، فكيف يقال إنه أخذه من أهل الكتاب وقد
نهوا عن تصديقهم ؟ والمقصود ان مثل هذا الاختلاف الذي لا يعلم
صحيحه ولا تفيد حكاية الأقوال فيه هو كالمعرفة لما يروى من الحديث
الذي لا دليل على صحته وأمثال ذلك .

وأما « القسم الأول » الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود
فيما يحتاج اليه والله الحمد ، فكثيراً ما يوجد في التفسير والحديث
والمغازي أمور منقولة عن نبينا صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء
صلوات الله عليهم وسلامه ، والنقل الصحيح يدفع ذلك ؛ بل هذا
موجود فيما مستنده النقل ، وفيما قد يعرف بأمر أخرى غير النقل .

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج اليها في الدين قد نصب الله
الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره ، ومعلوم ان المنقول في
التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ ولهذا قال الامام احمد
ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير ، والملاحم ، والمغازي ، ويروى
ليس لها أصل أي اسناد ؛ لأن الغالب عليها المراسيل ، مثل ما يذكره
عمرو بن الزبير ، والشعبى ، والزهرى ، وموسى بن عقبة ، وابن
اسحاق ومن بعدهم ، كبحى بن سعيد الأموي ، والوليد بن مسلم .
والواقدي ونحوهم في المغازي ؛ فان أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة ،
ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق ، فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت

عندهم ، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم ، ولهذا عظم الناس كتاب أبي اسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك ، وجعلوا الأوزاعي أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار .

وأما « التفسير » فإن أعلم الناس به أهل مكة ؛ لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وإبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير وأمثالهم ؛ وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد ابن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن ، وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب .

و « المراسيل » إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب . أو خطأ فيه ؛ فمضى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب .

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات ، وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على اختلاقه ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً

بلا قصد علم أنه صحيح ، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت ،
ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخص آخر قد
علم انه لم يواطىء الأول ، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل
الأقوال والأفعال . فيعلم قطعاً ان تلك الواقعة حق في الجملة ، فانه لو
كان كل منها كذباً عمداً أو خطأ ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل
منها بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من
أحدهما لصاحبه ، فان الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر
مثله ، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلاً ، اما إذا أنشأ قصيدة
طويلة ذات فنون على قافية وروي فلم تجر العادة بأن غيره ينشيء
مثلاً لفظاً ومعنى مع الطول المفرط ، بل يعلم بالعادة انه اخذها منه ،
وكذلك اذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون ، وحدث آخر بمثله ، فانه
اما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه ، أو يكون الحديث صدقاً .
وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه
من المنقولات ، وان لم يكن أحدها كافياً إما لارساله واما لضعف
ناقله ، لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه
الطريق فلا يحتاج ذلك الى طريق يثبت بها مثل تلك الالفاظ
والدقائق ، ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر وانها قبل أحد ، بل
يعلم قطعاً ان حمزة وعلياً وعبيدة برزوا الى عتبة وشيبة والوليد ،

وأن علياً قتل الوليد ، وأن حمزة قتل قرنه ، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيعة .

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف ، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي ، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك .

ولهذا إذا روي الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين ، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر جزم بأنه حق ، لا سيما إذا علم أن نقله ليسوا ممن يعتمد الكذب ، وإنما يخاف على أحدم النسيان والغلط ؛ فإن من عرف الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب ، وابن عمر ، وجابر ، وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يعتمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلاً عن هو فوقهم ، كما يعلم الرجل من حال من جربه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس ، ويقطع الطريق ، ويشهد بالزور ونحو ذلك .

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة ، والشام والبصرة ، فإن من عرف مثل أبي صالح السمان ، والأعرج ، وسليمان بن يسار ، وزيد بن أسلم وأمثالهم علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يعتمد الكذب في الحديث ،

فضلاً عن هو فوقهم ، مثل محمد بن سيرين ، والقاسم بن محمد ، أو سعيد بن المسيب ، أو عبيدة السلماني ، أو علقمة ، أو الأسود أو نحوه . وإنما يخاف على الواحد من الغلط ؛ فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان ، ومن الحفاظ من قد عرف الناس بعده عن ذلك جداً . كما عرفوا حال الشعبي والزهري وعروة وقتادة والثوري وأمثالهم لاسيما الزهري في زمانه والثوري في زمانه ، فإنه قد يقول القائل : إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط مع كثرة حديثه وسعة حفظه .

و « المقصود » أن الحديث الطويل إذا روي مثلاً من وجهين مختلفين ، من غير مواطأة امتنع عليه أن يكون غلطاً ، كما امتنع أن يكون كذباً ؛ فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متسعة ، وإنما يكون في بعضها ، فإذا روي هذا قصة طويلة متسعة ورواها الآخر مثلاً رواها الأول من غير مواطأة امتنع الغلط في جميعها ، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة .

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة ، مثل حديث اشتراء النبي صلى الله عليه وسلم البعير من جابر ؛ فإن من تأمل طريقه علم قطعاً أن الحديث صحيح ، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن . وقد بين ذلك البخاري في صحيحه ، فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله ؛ لأن غالبه من هذا النحو ؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق

والأمة لا تجتمع على خطأ : فلو كان الحديث كذبا في نفس الامر : والأمة مصدقة له قابلية له لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الامر كذب . وهذا اجماع على الخطأ وذلك ممتنع ، وان كنا نحن بدون الاجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر ، فهو كتجويرنا قبل ان نعلم الاجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني ان يكون الحق في الباطن : بخلاف ما اعتقدناه . فاذا اجمعوا على الحكم جزمنا بان الحكم ثابت باطنا وظاهرا .

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على ان « خبر الواحد » إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملا به أنه يوجب العلم ، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه . من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، الا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام انكروا ذلك ؛ ولكن كثيرا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء ، وأهل الحديث والسلف على ذلك ، وهو قول أكثر الاشعرية ، كابي اسحق وابن فورك ، واما ابن الباقلاني فهو الذي انكر ذلك ، وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء ، والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو اسحق وأمثاله من أئمة الشافعية ، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية ،

وهو الذي ذكره أبو يعلى ، وأبو الخطاب ، وأبو الحسن ابن الزاغوني ،
وأمثالهم من الخبيلية . وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله
من الخنفية ، وإذا كان الاجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به
فالاعتبار في ذلك باجماع أهل العلم بالحديث ، كما أن الاعتبار في الاجماع
على الأحكام باجماع أهل العلم بالأمر والهي والاباحة .

و « المقصود هنا » ان تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق
في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول : لكن هذا ينتفع به كثيراً في
علم أحوال الناقلين . وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيء
الحفظ ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك : ولهذا كان أهل العلم يكتبون
مثل هذه الاحاديث ، ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح
لغيره ، قال أحمد : قد اكتب حديث الرجل لا اعتبره ومثل هذا بعيد
الله بن لهيعة قاضي مصر : فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن
خيار الناس : لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه التأخر غلط ،
فصار يعتبر بذلك ويستشهد به ، وكثيراً ما يقتزن هو والليث بن سعد
والليث حجة ثبت امام .

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ فانهم
أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه
غلط فيها بامور يستدلون بها ، ويسمون هذا « علم علل الحديث »

وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه ، وغلطه فيه عرف ؛ إما بسبب ظاهر كما عرفوا « ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال » ، وأنه « صلى في البيت ركعتين » وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حراماً ؛ ولكونه لم يصل مما وقع فيه الغلط . وكذلك أنه « اعتمر أربع عمر » وعلّموا ان قول ابن عمر : « انه اعتمر في رجب » مما وقع فيه الغلط . وعلّموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع ، وان قول عثمان لعلي : « كنا يومئذ خائفين » مما وقع فيه الغلط . وان ما وقع في بعض طرق البخاري « أن النار لا تمتلىء حتى ينشئ الله لها خلقاً آخر » مما وقع فيه الغلط . وهذا كثير .

والناس في هذا الباب طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوم من هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف ، فيشك في صحة أحاديث ، أو في القطع بها مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به ، وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح للمعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم . مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون ان مثل هذا غلط .

وكما ان على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق وقد يقطع بذلك ،
فعليه ادلة يعلم بها أنه كذب ويقطع بذلك ، مثل ما يقطع بكذب ما
يرويه الوضعون من أهل البدع والغلو في الفضائل ، مثل حديث يوم
عاشوراء وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا
وكذا نبياً .

وفي « التفسير » من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث
الذي يرويه الثعلبي والواحدي والزحشري في فضائل سور القرآن سورة
سورة فانه موضوع باتفاق أهل العلم .

و « الثعلبي » هو في نفسه كان فيه خير ودين ، وكان حاطب ليل
ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع ،
و « الواحدي » صاحبه كان ابصر منه بالعربية ؛ لكن هو أبعد عن السلامة
وابتاع السلف ، والبلغوي تفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صان تفسيره
عن الاحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة .

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة مثل الاحاديث الكثيرة الصريحة
في الجهر بالبسملة . وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة ،
فانه موضوع باتفاق أهل العلم ، ومثل ما روى في قوله : (ولكل
قوم هاد) انه علي (وتعيها اذن واعية) اذنك يا علي .

فصل

وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين — حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان : فإن التفسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين . مثل تفسير عبد الرزاق ، ووكيع ، وعبد بن حميد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم . ومثل تفسير الامام أحمد . واسحق بن راهويه ، وبقي بن مخلد ، وأبي بكر بن المنذر ، وسفيان بن عينة ، وسنيد ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وأبي سعيد الأشج ، وأبي عبد الله بن ماجه . وابن مردويه — « احداها » قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل الفاظ القرآن عليها . و « الثانية » قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريد بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر الى المتكلم بالقرآن ، والمتزل عليه والمخاطب به .

ف « الاولون » راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه الفاظ القرآن من الدلالة والبيان .

و « الآخرون » راعوا مجرد اللفظ ، وما يجوز عندم أن يريد به العربى ، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام . ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون فى احتمال اللفظ لذلك المعنى فى اللغة ، كما يغلط فى ذلك الذين قبلهم ، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون فى صحة المعنى الذى فسروا به القرآن ، كما يغلط فى ذلك الآخرون ، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق .

والأولون « صنفان » : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به ، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به . وفى كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو اثباته من المعنى باطلاً ، فيكون خطؤهم فى الدليل والمدلول . وقد يكون حقاً فيكون خطؤهم فى الدليل لا فى المدلول .

وهذا كما أنه وقع فى تفسير القرآن فاته وقع أيضاً فى تفسير الحديث ، فالذين أخطأوا فى الدليل والمدلول — مثل طوائف من أهل البدع — اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذى عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة . كسلف الأمة وأئمتها ، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم . تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها ، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن

مواضعه ، ومن هؤلاء فرق الخوارج ، والروافض . والجهمية ، والمعتزلة ،
والقدرية ، والمرجئة ، وغيرهم .

وهذا كالمعتزلة مثلاً فاتهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً ، وقد
صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان
الاصم شيخ إبراهيم بن اسماعيل بن عليّة الذي كان يناظر الشافعي ،
ومثل كتاب أبي علي الجبائي . والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن
أحمد الهمداني ، ولعلي بن عيسى الرمانى ، والكشاف لأبي القاسم
الزمخشري . فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة .

وأصول المعتزلة « خمسة » يسمونها هم : التوحيد ، والعدل ،
والمنزلة بين المتزلاتين ، وانفاذ الوعيد . والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر .

و « توحيدهم » هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات
وغير ذلك ، قالوا : إن الله لا يرى ، وإن القرآن مخلوق ، وأنه ليس
فوق العالم . وأنه لا يقوم به علم ولا قدرة ، ولا حياة ولا سمع ، ولا
بصر ولا كلام ، ولا مشيئة ولا صفة من الصفات .

وأما « عدلهم » فمن مضمونه إن الله لم يتأ جميع الكائنات ولا
خلقها كلها . ولا هو قادر عليها كلها : بل عديم أن أفعال العباد لم

يخلقها الله لا خيرها ولا شرها ، ولم يرد إلا ما أمر به شرعاً ، وما سوى ذلك فانه يكون بغير مشيئته . وقد وافقهم على ذلك متأخروا الشيعة . كالفيد ، وأبي جعفر الطوسي وأمثالهما ، ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة ؛ لكن يضم إلى ذلك قول الامامية الأثني عشرية ؛ فان المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ولا من ينكر خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي .

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج « انفاذ الوعيد في الآخرة » ، وأن الله لا يقبل في أهل الكبار شفاعة ، ولا يخرج منهم أحداً من النار . ولا ريب أنه قد رد عليهم طوائف من المرجئة والكرامية والكلابية وأتباعهم ؛ فأحسنوا تارة وأسأموا أخرى ، حتى صاروا في طرفي نقيض ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان ، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم ، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة الا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة ، وذلك من جهتين : تارة من العلم بفساد قولهم ، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن ، اما دليلاً على قولهم أو جواباً على المعارض لهم .

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحاً ويدس البدع في

كلامه ، وأكثر الناس لا يعلمون كصاحب الكشف ونحوه ، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله . وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم من يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها ولا يهتدي لذلك .

ثم انه لسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الامامية ، ثم الفلاسفة . ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك ، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة ، فاتهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجه ، فتفسير الرافضة كقولهم : (تبت بدا أبي هب) ها أبو بكر وعمر . و (لئن اشركت ليجطن عملك) أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة ، و (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) هي عائشة ، و (قاتلوا أئمة الكفر) طلحة والزبير . و (مرج البحرين) علي وفاطمة . و (اللؤلؤ والمرجان) الحسن والحسين . (وكل شيء احصيناه في امام مبين) في علي بن أبي طالب . و (عم يتساءلون عن النبأ العظيم) علي بن أبي طالب . و (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) هو علي . ويذكرون الحديث للموضوع باجماع أهل العلم وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة ، وكذلك قوله (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) نزلت في علي لما أصيب بحمزة .

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله : (الصابرين والصادقين والقائمين والمنفقين والمستغفرين بالاسحار) ان الصابرين رسول الله : والصادقين أبو بكر ، والقائمين عمر . والمنفقين عثمان ، والمستغفرين علي : وفي مثل قوله : (محمد رسول الله والذين معه) أبو بكر (اشداء على الكفار) عمر (رحماء بينهم) عثمان (ترام ركعاً سجداً) علي .

وأعجب من ذلك قول بعضهم : (والتين) أبو بكر (والزيتون) عمر (وطور سينين) عثمان (وهذا البلد الأمين) علي . وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال ، فان هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص ، وقوله تعالى : (والذين معه اشداء على الكفار . رحماء بينهم ، ترام ركعاً سجداً) كل ذلك نعت للذين معه . وهي التي يسميها النحاة خبراً بعد خبر . و « المقصود هنا » انها كلها صفات لموصوف واحد وهم الذين معه . ولا يجوز أن يكون كل منها مراداً به شخص واحد . وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصرأ في شخص واحد كقوله : ان قوله : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) اريد بها علي وحده . وقول بعضهم : ان قوله : (والذي جاء بالصدق وصدق به) اريد بها أبو بكر وحده ، وقوله : (لا يستوي منكم من اتقى من قبل الفتح وقاتل) اريد بها أبو بكر

وحده ونحو ذلك .

و « تفسير ابن عطية وأمثاله » اتبع للسنة والجماعة واسلم من البدعة من تفسير الزمخشري ، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفسير المأثورة عنهم على وجه لكان احسن واجمل . فانه كثيراً ما ينقل من « تفسير محمد بن جرير الطبري » وهو من أجل التفسير وأعظمها قدراً ، ثم انه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال ، ويذكر ما يزعم انه قول المحققين . وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم . وان كانوا اقرب الى السنة من المعتزلة ؛ لكن ينبغي ان يعطى كل ذي حق حقه ، ويعرف ان هذا من جملة التفسير على المذهب .

فان الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول ، وجاء قوم ففسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه ، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم باحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا .

و « في الجملة » من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم الى ما يخالف ذلك كان خطأ في ذلك ، بل مبتدعاً وان كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه . فالمقصود بيان طرق العلم وادلته . وطرق الصواب ،

ونحن نعلم ان القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعونهم ، وانهم كانوا اعلم بتفسيره ومعانيه . كما انهم اعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً ، ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها اما عقلية واما سمعية . كما هو مبسوط في موضعه .

و « المقصود هنا » التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير ، وان من اعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها الى أن حرفوا الكلم عن مواضعه ، وفسروا كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بغير ما اريد به ، وتأولوه على غير تأويله . فمن أصول العلم بذلك ان يعلم الانسان القول الذي خالفوه وانه الحق ، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم ، وأن يعرف ان تفسيرهم محدث مبتدع ، ثم ان يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق .

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره .

واما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم يفسرون القرآن بتمان صحيحة ؛ لكن القرآن لا يدل عليها مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق

التفسير . وان كان فيما ذكره ما هو معان باطلة ، فان ذلك يدخل في القسم الأول ، وهو الخطأ في الدليل والدلول جميعاً ، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً .

فصل

فان قال قائل : فما احسن طرق التفسير ؟

فالجواب : ان أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن : فما أجمل في مكان فانه قد فسر في موضع آخر ، وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر ، فان اعياك ذلك فعليك بالسنة فاتها شارحة للقرآن وموضحة له : بل قد قال الامام ابو عبد الله محمد بن ادریس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن ، قال الله تعالى : (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للخاتين خصياً) وقال تعالى : (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون) وقال تعالى : (وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الا اني اوتيت القرآن ومثله معه » يعني السنة .

والسنة ايضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن ؛ لا أنها تتلى كما يتلى ، وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك .

والغرض انك تطلب تفسير القرآن منه ، فان لم تجده فمن السنة . كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : « بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فان لم تجد ؟ قال بسنة رسول الله . قال : فان لم تجد ؟ قال أجتهد رأيي . قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله » ، وهذا الحديث في المساند والسنن بأسناد جيد .

وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فانهم أدركوا بذلك لما شاهدوه من القرآن . والأحوال التي اقتصروا بها : ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح : لاسيما علماؤهم وكبراؤهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين . والأئمة المهديين : « مثل عبد الله بن مسعود » قال الامام ابو جعفر محمد ابن جرير الطبري : حدثنا ابو كريب . قال أنبأنا جابر بن نوح ، أنبأنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : قال عبد الله يعني ابن مسعود : والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم

فيمَن نزلت وابن نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني
تأوله المطايا لآتيته ، وقال الأعمش أيضا عن أبي وائل عن ابن مسعود
قال : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف
معانيهن والعمل بهن .

ومنهم الحبر البحر « عبد الله بن عباس » ابن عم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وترجمان القرآن ، بركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له
حيث قال : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » ، وقال ابن جرير :
حدثنا محمد بن بشار ، أنبأنا وكيع ، أنبأنا سفيان عن الأعمش عن
مسلم عن مسروق قال : قال عبد الله يعني ابن مسعود : نعم
ترجمان القرآن ابن عباس . ثم رواه عن يحيى بن داود ، عن اسحاق
الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى ،
عن مسروق ، عن ابن مسعود انه قال : نعم الترجمان للقرآن ابن عباس
ثم رواه عن بNDAR عن جعفر بن عون عن الأعمش به كذلك ، فهذا
اسناد صحيح الى ابن مسعود انه قال عن ابن عباس هذه العبارة ،
وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح ، وعمر بعده
ابن عباس ستاً وثلاثين سنة ، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن
مسعود ؟ . وقال الأعمش عن أبي وائل استخلف علي عبد الله بن
عباس على الموسم فخطب الناس فقرأ في خطبته سورة البقرة — وفي

رواية سورة النور — ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك
والديلم لأسلموا .

ولهذا غالب ما يرويه اسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في
تفسيره عن هذين الرجلين : ابن مسعود وابن عباس ، ولكن في
بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي
أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « بلغوا عني ولو آية ،
وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ
مقعه من النار » رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو : ولهذا كان
عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل
الكتاب فكان يحدث منها بما فهمه من هذا الحديث من الازن في
ذلك . ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ،
فإنها على ثلاثة أقسام :

« أحدها » ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق
فذاك صحيح .

و « الثاني » ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

و « الثالث » ما هو مسكوت عنه لا من هذا القيل ولا من
هذا القيل ، فلا تؤمن به ولا نكذبه وتجاوز حكايته لما تقدم .

وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود الى أمر ديني ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ، ويأتى عن المفسرين خلاف بسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف . ولون كلبهم ، وعدتهم ، وعصا موسى من أي الشجر كانت ؟ وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم ، وتعيين البعض الذي ضرب به القيل من البقرة ، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى ، الى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم ، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز ، كما قال تعالى : (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ، ويقولون سبعة وتامنهم كلبهم ، قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل ، فلا تمار فيهم الامراء ظاهراً ، ولا تستفت فيهم منهم أحداً) .

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام ، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا . فانه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ، ضعف القولين الأولين ، وسكت عن الثالث ، فدل على صحته ؛ إذ لو كان باطلا لرده كما ردها ، ثم ارشد الى ان الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته ، فيقال في مثل هذا : (قل ربي أعلم بعدتهم) فانه ما يعلم بذلك الا قليل من الناس ممن اطلعه الله عليه ؛ فلماذا قال : (فلا تمار فيهم الامراء ظاهراً) أي لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته ، ولا تسألم عن ذلك ، فانهم

لا يطمون من ذلك إلا رجم الغيب .

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف : أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام ، وإن ينبه على الصحيح منها ، ويبطل الباطل ، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته : لئلا يطول النزاع والخلاف فيها لا فائدة تحته ، فيشتغل به عن الام ، فأما من حكى خلافاً في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص : إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكى الخلاف ويطلقه : ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً ، فإن صحح غير الصحيح عامداً فقد تعدد الكذب أو جاهلاً فقد اخطأ ، كذلك من نصب الخلاف فيها لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان ، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كالابس ثوبى زور ، والله الموفق للصواب .

فصل

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، ولا وجدته عن الصحابة ، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين « كمجاهد ابن جبر » فانه كان آية في التفسير . كما قال محمد بن اسحاق : حدثنا

ابن بن صالح عن مجاهد قال : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث
عرضات من فاتحته الى خاتمة أوقفه عند كل آية منه واسأله عنها ، وبه
الى الترمذي ، قال : حدثنا الحسين بن مهدي البصري ، حدثنا عبد
الرزاق عن معمر عن قتادة . قال : ما في القرآن آية الا وقد سمعت
فيها شيئاً ، وبه إليه قال حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة
عن الأعمش ، قال : قال مجاهد : لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم
احتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت . وقال ابن
جرير : حدثنا أبو كريب قال : حدثنا طلق بن غنام عن عثمان للمكي
عن ابن أبي مليكة ، قال : رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير
القرآن ومعه الواحه ، قال : فيقول له ابن عباس اكتب حتى سأله عن
التفسير كله ، ولهذا كان سفيان الثوري يقول : إذا جاءك التفسير عن
مجاهد فحسبك به .

وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح ،
والحسن البصري ، ومسروق بن الأجدع ، وسعيد بن المسيب ، وأبي
العالية ، والريبع بن انس ، وقتادة . والضحاك بن مزاحم ، وغيرهم من
التابعين وتابعيهم ومن بعدهم . فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم
تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها أقوالاً وليس
كذلك ، فان منهم من يعبر عن الشيء بالازمه أو نظيره ، ومنهم من

ينص على الشيء بعينه ، والكل بمعنى واحد في كثير من الاماكن .
فليتفطن اليب لذلك . والله الهادي .

وقال شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست
حجة فكيف تكون حجة في التفسير ؟ يعني انها لا تكون حجة على غيرهم
من خالفهم . وهذا صحيح . اما اذا اجمعوا على الشيء فلا يرتاب في
كونه حجة . فان اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا
على من بعدهم . ويرجع في ذلك الى لغة القرآن ، أو السنة ، أو عموم
لغة العرب ، أو أقوال الصحابة في ذلك .

فاما « تفسير القرآن بمجرد الرأي » فحرام ، حدثنا مؤمل . حدثنا
سفيان . حدثنا عبد الاعلى . عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن بغير علم
فليتبوأ مقعده من النار » . حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الاعلى
الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »
وبه الى الترمذي قال : حدثنا عبد بن حميد حدثني حسان بن هلال قال
حدثنا سهيل اخو حزم القطعي : قال حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن
برأيه فأصاب فقد أخطأ » قال الترمذي هذا حديث غريب . وقد

تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم .

وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم ، وأما الذي روى عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم ، وقد روى عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم . فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به . وسلك غير ما أمر به ، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ ؛ لأنه لم يأت الأمر من يابه . كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر ؛ لكن يكون أخف جرماً ممن أخطأ والله أعلم . وهكذا سمي الله تعالى القذفة كاذبين . فقال : (فاذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) فالتقاذف كاذب ، ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر ؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به ، وتكلف ما لا علم له به . والله أعلم .

ولهذا تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به ، كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق : أي أرض تقاني وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله ما لم أعلم ؟ ! : وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : حدثنا محمود بن يزيد

عن العوام بن حوشب عن ابراهيم التيمي ان أبا بكر الصديق سئل عن قوله : (وفاكهة وأبا) فقال : أي سماء تظلني وأي أرض تقلني ان أنا قلت في كتاب الله مالا أعلم ؟ — منقطع — وقال أبو عبيد أيضاً حدثنا يزيد عن حميد عن انس ان عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : (وفاكهة وأبا) فقال هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : ان هذا هو التكلف يا عمر ، وقال عبد بن حميد حدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن انس قال : كنا عند عمر بن الخطاب وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقراً : (وفاكهة وأبا) فقال ما الاب ؟ ثم قال : ان هذا هو التكلف فما عليك ان لا تدريه .

وهذا كله محمول على أنها — رضي الله عنها — انما أرادا استكشاف علم كيفية الاب . والا فكونه نباتاً من الارض ظاهر لا يجهل : لقوله تعالى : (فانبتنا فيها حباً وغنياً وقضباً وزيتوناً ونخلًا وحدائق غلباً) .

وقال ابن جرير : حدثنا يعقوب بن ابراهيم ، قال : حدثنا ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة . ان ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها فابي أن يقول فيها . اسناده صحيح ، وقال أبو عبيد : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن ابن أبي مليكة ، قال سأل رجل ابن عباس عن : (يوم كان مقداره الف سنة) فقال

له ابن عباس فما : (يوم كان مقداره خمسين الف سنة) ؟ فقال الرجل
إنما سألتك لتحديثي فقال ابن عباس : ها يومان ذكرهما الله في كتابه . الله
أعلم بهما . فكره ان يقول في كتاب الله ما لا يعلم . وقال ابن جرير :
حدثني يعقوب يعني ابن ابراهيم ، حدثنا ابن عليه عن مهدي بن ميمون
عن الوليد بن مسلم ، قال : جاء طلق بن حبيب الى جندب بن عبد
الله فسأله عن آية من القرآن . فقال اخرج عليك ان كنت مسلما لما
قمت غني . او قال : ان تجالسني . وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : انا لا نقول
في القرآن شيئا .

وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان لا يتكلم الا
في المعلوم من القرآن . وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال : سأل رجل
سعيد بن المسيب عن آية من القرآن . فقال : لا نسألي عن القرآن ،
وسل من يزعم انه لا يخفى عليه منه شيء يعني عكرمة . وقال ابن شوذب :
حدثني يزيد بن أبي يزيد قال : كنا نسال سعيد بن المسيب عن الحلال
والحرام وكان اعلم الناس فاذا سألناه عن تفسير آية من القرآن
سكت كأن لم يسمع .

وقال ابن جرير : حدثني احمد بن عبدة الضبي . حدثنا حماد بن
زيد . حدثنا عبيد الله بن عمر ، قال : لقد أدركت فقهاء المدينة وانهم

ليعظمون القول في التفسير : منهم سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ،
وسعيد بن المسيب . ونافع ، وقال أبو عبيد : حدثنا عبد الله بن صالح
عن الليث عن هشام بن عروة قال : ما سمعت أبي تأول آية من كتاب
الله قط ، وقال أيوب وابن عون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين
قال سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن ، فقال : ذهب
الذين كانوا يعلمون فيما أنزل من القرآن . فاتق الله وعليك بالسداد .

وقال أبو عبيد حدثنا معاذ عن ابن عون عن عبيد الله بن مسلم بن
يسار . عن أبيه . قال : إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما
بعده ، حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا يتقون
التفسير ويهابونه . وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السفر ، قال : قال
الشعبي والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ، ولكنها الرواية عن الله .
وقال أبو عبيد : حدثنا هشيم ابناً عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن
مسروق قال : اتقوا التفسير فانما هو الرواية عن الله .

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على
تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به . فاما من تكلم بما
يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه : ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم
اقوال في التفسير . ولا منافاة : لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما
جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل احد . فله كما يجب السكوت عما

لا علم له به فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه ؛ لقوله تعالى :
(لتبينته للناس ولا تكتُمونه) ولما جاء في الحديث المروي من طرق :
« من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار » .

وقال ابن جرير : حدثنا محمد بن بشار . حدثنا مؤمل . حدثنا
سفيان عن أبي الزناد ، قال : قال ابن عباس : التفسير على أربعة أوجه :
وجه تعرفه العرب من كلامها . وتفسير لا يعذر أحد بجهالة ، وتفسير
يعلمه العلماء . وتفسير لا يعلمه إلا الله . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

لما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بكتابه الذي هو الهدى
والشفاء والنور ، وجعله احسن الحديث واحسن القصص . وجعله
الصراط المستقيم لأهل العقل والتدبر ، ولأهل التلاوة والذكر ، ولأهل
الاستماع والحال : فالمتصمون به علماً وحلاً وتلاوة وسمعاً باطناً وظاهراً
هم المسلمون حقاً : خاصة امة محمد صلى الله عليه وسلم . ثم لما انحرف
من انحرف من اهل الكلام والحروف الى كلام غيره ، ومن اهل
السمع والصوت الى سماع غيره كان الانحراف في اربع طوائف متجانسة .

قوم تركوا التعلم منه والنظر فيه والتدبر له إلى كلام غيره ، من
كلام الصابئة أو اليهود ، أو ما هو مولد من ذلك أو مجانس له أو نحو
ذلك . وهم منحرفة المتكلمة .

وبازائهم قوم اقاموا حروفه وحفظوه وتلوه من غير فقه فيه ، ولا

فهم لمعانيه ، ولا معرفة للمقالات التي توافقه او تخالفه ، ووجه يسانه
لمسائلها ودلائلها . وم ظاهرة القراءة والمحدثين ونحوم . وهذان الصنفان
نظير متفقه لا يعرف الحديث . أو صاحب حديث لا يتفقه فيه . وكذلك
متكلم لا يتدبر القرآن او قارىء لا يعرف من القرآن انواع الكلام
الحق والباطل ، فهاتان فرقتان علميتان .

و « الثالثة » قوم تركوا استماع القلوب له والتعم به . وتحرك القلب
عن محرركاته وذوق حلاوته ، ووجود طعمه الى سماع اصوات غيره من
شعر أو ملامهي ، من اصوات الصابئة أو النصارى ، او ما هو مولد عن
ذلك ومجانس له او نحو ذلك ، وهم منحرفة المتصوفة والمتفكرة .

وبازائهم قوم يصوتون به ويسمعون قراءته من غير تحرك عنه ،
ولا وجد فيه ، ولا ذوق لحقائقه ومعانيه ، وم ظاهرة العباد والمتطوعة
والمتقرئة . فهذان الصنفان صاحب حال تحرك الاصوات حاله وليست
تلك الحركة والحال عن الصوت بالقرآن ، وصاحب مقال يميز بين
الاقوال وينظر فيها وليس ذلك النظر والمقال عن القرآن . وبازائهما
صاحب عبادة ظاهرة معه استماع ظاهر القرآن وتلاوته ، وصاحب
علم ظاهر معه حفظ حروف القرآن أو تفسير حروفه من غريبه
واعرابه . وأسباب نزوله ونحو ذلك . فهذه الاقسام الاربعة الذين
وقفوا مع ظاهر العلم والعمل للمشروعين ، والذين خاضوا في باطن العلم

والعمل : لكن غير المشروعين جاء التفريط والاعتداء منهم .

ولهذا وقع بينهم التعادي ، فالاولون يرمون الآخرين بالبدعة والضلالة ، وقد صدقوا . والآخرون ينسبون الاولين الى الجهالة والعجز ، وقد صدقوا . ثم قد يكون مع بعض الاولين كثير من العلم والعمل المشروع ، كما قد يكون مع بعض الآخرين كثير من العلم الباطن والحال الكامن ، كما قد روى الحسن البصري في مراسيله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « العلم علمان : علم في القلب ، وعلم في اللسان . فعلم القلب هو العلم النافع ، وعلم اللسان حجة الله على عباده » وقال يحيى بن سعيد التيمي ابو حيان فيما رواه الخلال في جامعه عن الثوري : « العلماء ثلاثة : فعالم بالله ليس عالماً بامر الله ، وعالم بامر الله ليس عالماً بالله ، وعالم بالله وبامر الله » .

قال شيخ الإسلام

قدس الله روحه

فصل

وأما سؤاله عن : « اجراء القرآن على ظاهره » ، فانه إذا آمن بما وصف الله به نفسه ، ووصفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تكيف فقد اتبع سبيل المؤمنين .

ولفظ « الظاهر » في عرف المتأخرين قد صار فيه اشتراك ، فان أراد بأجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يشبه الله بخلقه فهذا ضال : بل يجب القطع بأن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله . فقد قال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء . يعني ان موعود الله في الجنة من الذهب ، والحريز ، والتمر ، واللبن ، تخالف حقائقه حقائق هذه الأمور الموجودة في الدنيا : فالله تعالى أبعد عن مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه العباد ،

ليست حقيقة حقيقة شيء منها.

وأما إن أراد بإجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة . لا يحرف الكلم عن مواضعه ، ولا يلحد في أسماء الله تعالى ، ولا يقرأ القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف الأمة وأهل السنة ؛ بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص ، وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة ، وأجمع عليه سلف الأمة ، فهذا مصيب في ذلك وهو الحق .

وهذه جملة لا يسع هذا الموضع تفصيلها والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » ، فاختلاف المفسرين في آية واحدة ان كان بالرأي فكيف النجاة ؟ وان لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف ، والحق لا يكون في طرفي نقيض افتونا ؟

فاجاب رحمه الله تعالى : ينبغي أن يعلم ان الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين :

« أحدهما » ليس فيه تضاد وتناقض ؛ بل يمكن أن يكون كل منها حقاً ، وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبادات ، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب ، فان الله سبحانه إذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله : (اهتدوا الصراط المستقيم) فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته ، وكل ذلك حق ، بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه باسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته ، فيقول بعضهم : (الصراط المستقيم) كتاب الله أو اتباع كتاب الله ،

ويقول الآخر : (الصراط المستقيم) هو الاسلام أو دين الاسلام ،
ويقول الآخر : (الصراط المستقيم) هو السنة والجماعة ، ويقول الآخر :
(الصراط المستقيم) طريق العبودية ، أو طريق الخوف والرجاء
والحب . وأمثال المأمور واجتناب المحذور ، أو متابعة الكتاب والسنة ،
أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الاسماء والعبارات .

ومعلوم ان المسمى هو واحد وان تنوعت صفاته وتعددت أسماءه
وعباراته ، كما إذا قيل : محمد هو أحمد ، وهو الحاشر ، وهو الماحي . وهو
العاقب . وهو خاتم المرسلين ، وهو نبي الرحمة ، وهو نبي الملحمة .

وكذلك إذا قيل : القرآن هو الفرقان ، والنور ، والشفاء ،
والذكر الحكيم ، والكتاب الذي أحكت آياته ثم فصلت .

وكذلك أسماء الله الحسنى (هو الاول والآخر ، والظاهر والباطن ،
وهو بكل شيء عليم) وهو (الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ،
والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى) (هو الله الذي لا إله إلا هو
عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ، هو الله الذي لا إله إلا
هو الملك القدوس ، السلام المؤمن ، المهيمن العزيز الجبار المتكبر) (هو
الله الخالق الباري المصور) وأمثال ذلك .

فهو سبحانه واحد صمد ، وأسماءه الحسنى تدل كلها على ذاته .
ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخر ، فهي متفقة في الدلالة
على الذات متوعة في الدلالة على الصفات : فالاسم يدل على الذات
والصفة المعينة بالمطابقة ، ويدل على أحدهما بطريق التضمن . وكل اسم
يدل على الصفة التي دل عليها بالالتزام : لأنه يدل على الذات المتكني به
جميع الصفات ، فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه .

ومنه « قسم آخر » وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ
على سبيل التعيين والتمثيل ، لأعلى سبيل الحد والحصص ، مثل أن
يقول قائل من العجم : ما معنى الحبز ؟ فيشار له الى رغيف وليس
المقصود مجرد عينه وإنما الإشارة إلى تعيين هذا الشخص .

وهذا كما اذا سئلوا عن قوله : (فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ،
ومنهم سابق بالخيرات) أو عن قوله : (ان الله مع الذين اتقوا والذين
هم محسنون) أو عن (الصالحين) أو (الظالمين) ونحو ذلك من
الاسماء العامة الجامعة . التي قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم
ضبط مجموع معناه : إذ لا يكون محتاجا إلى ذلك ، فيذكر له من أنواعه
واشخاصه ما يحصل به غرضه ، وقد يستدل به على نظائره .

فان الظالم لنفسه : هو تارك المأمور فاعل المحذور ، و « المقتصد »

هو فاعل الواجب وتارك المحرم ، و « السابق » هو فاعل الواجب والمستحب وتارك المحرم والمكروه .

فيقول المحيب بحسب حاجة السائل : « الظالم » الذي يفوت الصلاة والذي لا يسبغ الوضوء ، او الذي لا يتم الاركان ونحو ذلك ، و « المقتصد » الذي يصلي في الوقت كما امر ، و « السابق بالخيرات » الذي يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها ، ويأتي بالتوافل المستعجلة معها ، وكذلك يقول مثل هذا في الزكاة ، والصوم ، والحج ، وسائر الواجبات .

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنها انه قال : التفسير على اربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعثر احد بجهالة ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله فمن ادعى علمه فهو كاذب .

والصحابه اخذوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه ، كما اخذوا عنه السنة ، وان كان من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معاني القرآن ؛ إذ لم يتمكن من تغيير لفظه .

و (ايضاً) : فقد يخفى على بعض العلماء بعض معاني القرآن ، كما خفي عليه بعض السنة : فيقع خطأ المجتهدين من هذا الباب . والله أعلم .

سئل شيخ الإسلام

عن جندي نسخ يده صحيح مسلم والبخاري والقرآن ، وهو ناو كتابة الحديث والقرآن العظيم ، وان سمع بورق أو أقلام اشترى بألف درهم ، وقال : أنا إن شاء الله أكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ، ويؤمل آملا بعيدة ، فهل يأنم أولا ؟ وأي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة ؟ الزمخشري ؟ أم القرطبي ؟ أم البغوي ؟ أو غير هؤلاء ؟

فاجاب : الحمد لله . ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية ، فان كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات .

وأما « التفاسير » التي في أيدي الناس فاصحها « تفسير محمد بن جرير الطبري » فانه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ، وليس فيه بدعة ، ولا ينقل عن المتهمين ، كمقاتل بن بكر والكلبي ، والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة . كفسير عبد الرزاق ، وعبد بن حميد . ووكيع وابن أبي قتيبة ، وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه .

وأما « التفاسير الثلاثة » المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة « البغوي » لكنه مختصر من « تفسير الثعلبي » وحذف منه الأحاديث الموضوعة ، والبدع التي فيه ، وحذف أشياء غير ذلك .

وأما « الواحدي » فإنه تلميذ الثعلبي ، وهو أخبر منه بالعربية ؛ لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره . وتفسيره و « تفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز » فيها فوائد جليلة ، وفيها غث كثير من النقولات الباطلة وغيرها .

وأما « الزمخشري » فتفسيره محشو بالبدعة ، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن ، وأنكر أن الله حديد للكائنات وخالق لأفعال العباد ، وغير ذلك من أصول المعتزلة .

و « أصولهم خمسة » بسمونها التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لكن معنى « التوحيد » غندم يتضمن نفي الصفات ؛ ولهذا سمي ابن التومرت أصحابه الموحدين ، وهذا إنما هو إلحاد في أسماء الله وآياته .

ومعنى « العدل » عدم يتضمن التكذيب بالقدر ، وهو خلق
أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على شيء . ومنهم من ينكر
تقدم العلم والكتاب ؛ لكن هذا قول أئمتهم ؛ وهؤلاء منصب الزمخشري .
فان مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتباعهم . ومذهب
أبي الحسين والمعتزلة الذين على طريقته نوحان : مسايخية وخشية .

وأما « المنزلة بين المنزلتين » فهي عدم أن الفاسق لا يسمى
مؤمناً بوجه من الوجوه ، كما لا يسمى كافراً ، فنزلوه بين منزلتين .

و « انفاذ الوعيد » عدم معناه أن فساق الملة مخلصون في النار .
لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج .

و « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يتضمن عدم جواز الخروج
على الأئمة ، وقتالهم بالسيف . وهذه الأصول حشا [بها] كتابه بعبارة
لا يهتدى أكثر الناس إليها . ولا لمقاصده فيها ، مع ما فيه من الأحاديث
الموضوعة ، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين .

و « تفسير القرطبي » خير منه بكثير ، وأقرب الى طريقة أهل
الكتاب والسنة ، وأبعد عن البدع ، وان كان كل من هذه
الكتب لا بد أن يشتمل على ما ينقد ؛ لكن يجب العدل بينها ،

واعطاء كل ذي حق حقه .

و « تفسير ابن عطية » خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً
وبحناً ، وأبعد عن البدع ، وإن اشتمل على بعضها ؛ بل هو خير منه
بكثير ؛ بل لعله أرجح هذه التفاسير ؛ لكن تفسير ابن جرير أصح
من هذه كلها .

وتم تفاسير أخر كثيرة جداً كتفسير ابن الجوزي والماوردي .

وسئل

عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، ما المراد بهذه السبعة ؟ وهل هذه القراءات المنسوبة الى نافع وعاصم وغيرها هي الأحرف السبعة . أو واحد منها ؟ وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف ؟ وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن محيصن وغيرها من القراءات الشاذة أم لا ؟ وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلاة بها أم لا ؟
اقتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين .

هذه « مسألة كبيرة » قد تكلم فيها أئلاف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم ، حتى صنف فيها التصنيف المفرد ، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم الشافعي ، المعروف بابن أبي شامة ، صاحب « شرح الشاطبية » .

فاما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطاً فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك ، وذكر ألفاظها ، وسائر الأدلة ، الى ما لا يتسع له هذا المكان ، ولا يليق بمثل هذا الجواب ؛ ولكن نذكر النكت الجامعة ، التي تنبه على المقصود بالجواب .

فنقول : لا نزاع بين العلماء المعتبرين ان «الأحرف السبعة» التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان القرآن أنزل عليها ليست هي «قراءات القراء السبعة المشهورة» بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الامام أبو بكر بن مجاهد ، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد ، فانه أحب ان يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام ؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره ، والحديث والفقه ، من الأعمال الباطنة والظاهرة ، وسائر العلوم الدينية ، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ؛ ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء ان القراءات السبعة هي الحروف السبعة ، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم .

ولهذا قال من قال من أئمة القراء : لو لا ان ابن مجاهد سبقني الى حمزة لجلست مكانه يعقوب الحضرمي امام جامع البصرة وامام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين .

ولا نزاع بين المسلمين ان الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض للمعنى وتضاده : بل قد يكون معناها متفقاً أو متقارباً ، كما قال عبد الله بن مسعود : إنما هو كقول أحدكم أقبل ، وهلم ، وتعال .

وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر : لكن كلا المعنيين حق ، وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض ، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديث : « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، ان قلت : غفوراً رحيماً ، أو قلت : عزيزاً حكيماً قاله كذلك ، ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب ، أو آية عذاب بآية رحمة » . وهذا كما في القراءات المشهورة (ربنا بلعد وبلعد) (إلا ان يخافاً ألا يقيها) . والا ان يخافاً ألا يقيها) (وان كان مكرم لتزول . وليزول منه الجبال) و (بل عجت . وبل عجت) ونحو ذلك .

ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه كقوله : (يخذعون ويخادعون) (ويكذبون ويكذبون) (ولمستم ، ولا مستم) و (حتى يطهرن ، ويطهرن) ونحو ذلك فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق ؛ وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الايمان بها كلها . واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً . لا يجوز ترك موجب احداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك

تعارض ، بل كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : من كفر بحرف منه فقد كفر به كله .

وأما ما اتحد لفظه ومعناه وإنما يتنوع صفة النطق به كالممزات ، والمدات ، والامالات ، ونقل الحركات ، والاظهار ، والادغام ، والاختلاس ، وترقيق اللامات والراءات : أو تغليظها ونحو ذلك مما يسمى القراءات الاصول " فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى : إذ هذه الصفات المتنوعة في اداء اللفظ لا تخرجه عن ان يكون لفظاً واحداً ، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه ، أو اختلف معناه من المترادف ونحوه ، ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى ، وان وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل .

ولذلك لم يتنازع علماء الاسلام المتبوعين من السلف والأئمة في انه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع امصار المسلمين ؛ بل من ثبت عنده قراءة الاعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن اسحق الحضرمي ونحوهما ، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ

(١) نسخة مما يسمى القراء عامته الاصول .

بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين للمعصومين من أهل الاجماع والخلاف ؛ بل اكثر العلماء الأئمة الذين ادركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد ابن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين ، وقراءة البصريين كشيخ يعقوب بن اسحق وغيرهم على قراء حمزة والكسائي .

والعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء ؛ ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الاحد عشر كثبتت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ، ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة ، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره احد منهم .

واما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الانكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في اثناء المائة الرابعة ، وجرت له قصة مشهورة فانما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف كما سنبينه .

ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة ، ولكن من يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الاسلام بالغرب أو غيره ، ولم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه ، فان

القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة يأخذها الآخر عن الاول ، كما ان ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع الاستقتحات في الصلاة ومن أنواع صفة الاذان والاقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه ، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له ان يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه ، وليس له ان ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ، ولا ان يخالفه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تختلفوا فان من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » .

واما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني مثل قراءة ابن مسعود ، وأبي الدرداء رضي الله عنهما (والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، والذكر والاشي) كما قد ثبت ذلك في الصحيحين . ومثل قراءة عبد الله (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وكقراءته : (ان كانت الازقية واحدة) ونحو ذلك . فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة ؟ على قولين للعلماء هما روايتان مشهورتان عن الامام أحمد ، وروايتان عن مالك .

« احدهما » يجوزها ذلك لان الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة .

« والثانية » لا يجوز ذلك ، وهو قول اكثر العلماء ؛ لأن هذه

القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة ، فإنه قد ثبت في الصحيح عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين ، والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره ، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف ، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف ، أمر زيد بن ثابت بكتابتها ، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف وأرسلها إلى الأمصار ، وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة علي وغيره .

وهذا النزاع لا بد أن يبنى على الأصل الذي سأل عنه السائل ، وهو أن القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا ؟ فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة ؛ بل يقولون : أن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة ، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل ، والاحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول . وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أن هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة ، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام ،

كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره : بناء على انه لا يجوز على الامة ان تهمل نقل شيء من الاحرف السبعة ، وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الامام العثماني وترك ما سواه ، حيث أمر عثمان بنقل القرآن من الصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبها القرآن فيها ، ثم أرسل عثمان بمشاورة الصحابة الى كل مصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ما سوى ذلك .

قال هؤلاء : ولا يجوز ان ينهى عن القراءة ببعض الاحرف السبعة . ومن نصر قول الاولين يجيب تارة بما ذكر محمد بن جرير وغيره من ان القراءة على الاحرف السبعة ، لم يكن واجبا على الأمة ، وانما كان جائزاً لهم مرخصاً لهم فيه ، وقد جعل اليهم الاختيار في أي حرف اختاروه ، كما ان ترتيب السور لم يكن واجبا عليهم منصوفاً ؛ بل مفوضاً إلى اجتهادهم ؛ ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب مصحف زيد ، وكذلك مصحف غيره .

وأما ترتيب آيات السور فهو منزل منصوص عليه . فلم يكن لهم ان يقدموا آية على آية في الرسم ، كما قدموا سورة على سورة ، لأن ترتيب الآيات مأمور به نصاً ، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهادهم . قالوا : فكذلك الاحرف السبعة ، فلما رأى الصحابة ان الامة تفرق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك

اجتماعاً سائناً ، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحذور .

ومن هؤلاء من يقول بان الترخيص في الاحرف السبعة كان في أول الاسلام ؛ لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً ، فلما تذهلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم ، وهو أرفق بهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العرصة الآخرة . ويقولون : انه نسخ ماسوى ذلك .

وهؤلاء يوافق قولهم قول من يقول : ان حروف أبي بن كعب ، وابن مسعود وغيرها مما يخالف رسم هذا المصحف منسوخة .

وأما من قال عن ابن مسعود : انه كان يجوز القراءة بلغى فقد كذب عليه . وإنما قال : قد نظرت الى القراء فرأيت قراءتهم متقاربة وإنما هو كقول أحدكم : أقبل ، وهلم ، ونعال ، فاقروا كما علمتم او كما قال .

ثم من جوز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال يجوز ذلك : لأنه من الحروف السبعة التي انزل القرآن عليها . ومن لم يجوزده فله ثلاثة مآخذ : تارة يقول ليس هو من الحروف

السبعة (١) وتارة يقول : هو من الحروف المنسوخة ، وتارة يقول : هو مما انعقد اجماع الصحابة على الاعراض عنه ، وتارة يقول : لم ينقل إلينا نقلاً ثبت بمثله القرآن . وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين .

ولهذا كان في المسألة « قول ثالث » ، وهو اختيار جدي إبي البركات انه ان قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة — وهي الفاتحة عند القدرة عليها — لم تصح صلاته ؛ لأنه لم يتيقن انه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك ، وان قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته ؛ لأنه لم يتيقن انه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف السبعة التي أزل عليها . وهذا القول ينبنى على « اصل » وهو ان ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة ، فهل يجب القطع بكونه ليس منها ؟ فالذي عليه جمهور العلماء انه لا يجب القطع بذلك ، اذ ليس ذلك مما اوجب علينا ان يكون العلم به في النفي والاثبات قطعياً .

وذهب فريق من اهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه ، حتى قطع بعض هؤلاء — كالقاضي ابي بكر — بخطأ الشافعي وغيره ممن اثبت البسمة آية من القرآن في غير سورة النمل ، لزعمهم ان ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فانه يجب القطع بنفيه ، والصواب

(١) نسخة المنسوخة .

القطع بخطاً هؤلاء ، وان البسمة آية من كتاب الله حيث كتبها الصحابة في المصحف ، اذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن وجردوه عما ليس منه . كالتخميس والتعشير وأسماء السور : ولكن مع ذلك لا يقال هي من السورة التي بعدها ، كما أنها ليست من السورة التي قبلها : بل هي كما كتبت آية أنزلها الله في أول كل سورة وان لم تكن من السورة ، وهذا اعدل الاقوال الثلاثة في هذه المسألة .

وسواء قيل بالقطع في النفي أو الاثبات فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي ولا للمثبت ؛ بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء : ان كل واحد من القولين حق ، وانها آية من القرآن في بعض القراءات ، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين ، وليست آية في بعض القراءات ؛ وهي قراءة الذين يفصلون ولا يفصلون بها بين السورتين .

وأما قول السائل : ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف ؟ فهذا مرجعه إلى النقل واللغة العربية ، لتسويغ الشارع لهم القراءة بذلك كله ، إذ ليس لاحد ان يقرأ قراءة بمجرد رأيه ؛ بل القراءة سنة متبعة . وهم إذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الامامي وقد قرأ بعضهم بالياء وبعضهم بالتاء لم يكن واحد منها خارجاً عن المصحف .

ومما يوضح ذلك أنهم يتفقون في بعض اللواضع على ياء أو تاء ، ويتنوعون في بعض . كما اتفقوا في قوله تعالى : (وما الله بغافل عما تعملون) في موضع وتنوعوا في موضعين ، وقد بينا ان القراءتين كالأيتين ، فزيادة القراءات كزيادة الآيات ؛ لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم .

والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف ، كما في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان ربي قال لي أن قم في قریش فأندرم . فقلت : أي رب ! إذا يثلغوا رأسي — اي يشدخوا — فقال : إني مبتليك ومبتل بك ، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء ، تقرؤه نائماً ويقظانا ، فابث جنداً أبث مثليهم ، وقاتل بمن اطاعك من عساك ، وانفق أنفق عليك » فاخبر ان كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء : بل يقرؤه في كل حال كما جاء في نعت امته : « اناجيلهم في صدورهم » بخلاف اهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرأونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب .

وقد ثبت في الصحيح انه جمع القرآن كله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة ، كالاربعة الذين من الانصار ، وكعبد الله بن عمرو ، فتبين بما ذكرناه ان القراءات المنسوبة إلى نافع

وعاصم ليست هي الاحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف .

وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الاحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين ؛ بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء — كالأعمش وبعقوب . وخلف وأبي جعفر يزيد بن القعقاع ، وشيبة بن نصاح ونحوم — هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده . كما ثبت ذلك .

وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم ، وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الامام الذي اجمع عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعون لهم باحسان ، والامة بعدهم ، هل هو بما فيه من القراءات السبعة ، وتمام العشرة ، وغير ذلك هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ؟ او هو مجموع الاحرف السبعة ، على قولين مشهورين . والاول قول أئمة السلف والعلماء . والثاني قول طوائف من اهل الكلام والقراء وغيرهم ، وهم متفقون على ان الاحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً خلافاً يتضاد فيه المعنى ويتناقض ؛ بل يصدق بعضها بعضاً كما تصدق الآيات بعضها بعضاً .

وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم : إذ مرجع ذلك الى السنة والاتباع ، لا إلى الرأي والابتداع .

أما إذا قيل : ان ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر ، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل : ان ذلك حرف من الأحرف السبعة . فانه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في الرسم : فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى ، وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة ؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين . كالتاء والياء . والفتح والضم ، وهم يضبطون باللفظ كلا الأمرين ، ويكون دلالة الحظ الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شيئاً بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين المعقولين المفهومين ؛ فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه اليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً ، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي — وهو الذي روى عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » كما رواه البخاري في صحيحه . وكان يقرء القرآن أربعين سنة . قال — حدثنا الذين كانوا يقرؤنا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرها : انهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى

يتعلموا ما فيها من العلم والعمل . قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً .

ولهذا دخل في معنى قوله : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » تعليم حروفه ومعانيه جميعاً : بل تعلم معانيه هو المقصود الأول بتعليم حروفه ، وذلك هو الذي يزيد الايمان ، كما قال جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهما : تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا ايماناً ، وأتم تعلمون القرآن ثم تتعلمون الايمان .

وفي الصحيحين عن حذيفة قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر ، حدثنا « أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ونزل القرآن » وذكر الحديث بطوله ، ولا تتسع هذه الورقة لذكر ذلك . وإنما المقصود التنبيه على أن ذلك كله مما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس .

وبلغنا أصحابه عنه الايمان والقرآن . حروفه ومعانيه ، وذلك مما أوحاه الله إليه ، كما قال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان . ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا) ، وتجاوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف . كما ثبتت هذه القراءات ، وليست شاذة حينئذ . والله أعلم .

وسئل ايضا

عن « جمع القراءات السبع » هل هو سنة أم بدعة ؟ وهل جمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ وهل لجامعها منزلة ثواب على من قرأ برواية أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، فمعرفة القرآن التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها ، أو يقرم على القراءة بها ، أو يأذن لهم وقد أقرؤا بها سنة . والعارف في القراءات الحافظ لها له منزلة على من لم يعرف ذلك ولا يعرف إلا قراءة واحدة .

وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة ، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة . وأما الصحابة (١)

(١) يناض بالاصل .

وقال شيخ الإسلام

فصل

في « تحزيب القرآن » وفي « كم يقرأ » وفي « مقدار الصيام والقيام المشروع » . عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها قال : « أنكحني أبي امرأة ذات حسب ، فكان يتعاهد ابنته فيسألها عن بعْلِها فتقول : نعم الرجل لم يطأ لنا فراشاً ، ولم يفتش لنا كفاً منذ أتيناها ، فلما طال ذلك عليه ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : القن به فلقيته بعد ، فقال : كيف تصوم ؟ قلت : كل يوم . قال : متى — أو كيف — تختم ؟ قلت : كل ليلة . قال : صم من كل شهر ثلاثة أيام ، واقرأ القرآن في كل شهر . قلت : إني أطيق أكثر من ذلك . قال : صم ثلاثة أيام من كل جمعة . قلت : إني أطيق أكثر من ذلك . قال : أفطر يومين وصم يوماً ، قال : قلت إني أطيق أكثر من ذلك . قال : صم أفضل الصوم صوم داود ، صيام يوم وإفطار يوم ، واقرأ القرآن في كل سبع ليال مرة . قال : فليتي قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم : وذلك أني كبرت وضعفت ، فكان يقرأ على

بعض أهله السبع من القرآن بالنهار ، والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل : فإذا أراد أن يتقوى أفطر أيلماً وأحصى وحام مثلهن كراهية أن يترك شيئاً فارق عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال بعضهم : في ثلاث وفي خمس . وأكثرهم على سبع . وفي لفظ : « اقرأ القرآن في شهر ، قلت : إني أجد قوة . قال : فاقراء في سبع ولا تزد على ذلك » رواه بكماله البخاري وهذا لفظه . وروى مسلم الحديث بنحوه واللفظ الآخر مثله . وفي رواية ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة فقلت : نعم يا نبي الله . وفيه قال : « اقرأ القرآن في كل شهر ، قال : قلت يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك ، قال فاقراء في كل عشر ، قال : قلت يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : فاقراء في سبع ولا تزد على ذلك . قال : فشددت فشدد علي » وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « إنك لا تدري لعلك يطول بك عمرك ، قال : فصرت إلى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم » ، وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقرأ القرآن في كل ثلاث » رواه أحمد وأبو داود .

قلت هذه الرواية نبه عليها البخاري . وقال بعضهم : في ثلاث ، وهو معنى ما روى عن سعد بن المنذر الأنصاري أنه قال : يا رسول الله اقرأ القرآن في ثلاث ؟ قال : « نعم » وكان يقرؤه حتى توفي

رواه أحمد من طريق ابن لهيعة . وذكر أن بعضهم قال : في خمس
وأكثر على سبع ، فالصحيح عندم في حديث عبد الله بن عمرو
أنه انتهى به النبي صلى الله عليه وسلم إلى سبع ، كما أنه أمره ابتداء
بقراءته في الشهر ، فجعل الحد ما بين الشهر إلى الأسبوع ، وقد روى
أنه أمره ابتداء أن يقرأه في أربعين . وهذا في طرف السعة يناظر
الثلث في طرف الاجتهاد .

وأما رواية من روى : « من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم
يفقه » فلا تنافي رواية التسييع فإن هذا ليس أمراً لعبد الله بن عمرو ،
ولا فيه أنه جعل قراءته في ثلاث دائماً سنة مشروعة ، وإنما فيه الاخبار
بأن من قرأه في أقل من ثلاث لم يفقه . ومفهومه مفهوم العدد ، وهو
مفهوم صحيح أن من قرأه في ثلاث فصاعداً فحكمه نقيض ذلك ،
والتناقض يكون بالمخالفة ، ولو من بعض الوجوه .

فإذا كان من يقرؤه في ثلاث أحياناً قد يفقهه حصل مقصود الحديث
ولا يلزم إذا شرع فعل ذلك أحياناً لبعض الناس أن تكون المداومة على
ذلك مستحبة ؛ ولهذا لم يعلم في الصحابة على عهد من دوام على ذلك
أعنى على قراءته دائماً فيما دون السبع . ولهذا كان الامام أحمد - رحمه
الله - يقرؤه في كل سبع .

والمقصود بهذا الفصل انه إذا كان التحزيب المستحب ما بين أسبوع إلى شهر — وإن كان قد روى ما بين ثلاث إلى أربعين — فالصحابة إنما كانوا يحزبونه سوراً تامة . لا يحزبون السورة الواحدة ، كما روى أوس بن حذيفة ، قال : قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف ، قال : فنزلت الأحلاف على المغيرة بن شعبة ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بني مالك في قبة له . قال : وكان كل ليلة يأتينا بعد العشاء . يحدثنا قائماً على رجله حتى يراوح بين رجله من طول القيام ، وأكثر ما يحدثنا ما لقي من قومه من قريش . ثم يقول : لا سواء كنا مستضعفين مستذلين بمكة . فلما خرجنا إلى المدينة كانت سجال الحرب بيننا وبينهم ندال عليهم وبدالون علينا ، فلما كانت ليلة أبطأ عن الوقت الذي كان يأتينا فيه . فقلنا : لقد أبطأت عنا الليلة ، قال : إنه طرأ على حزبي من القرآن ، فكرهت أن أجيء حتى أتمه .

قال أوس : سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة . وثلاث عشرة ، وحزب المفصل واحد . رواه أبو داود وهذا لفظه وأحمد وابن ماجه ، وفي رواية للإمام أحمد قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من (ق) حتى ينتهم . ورواه الطبراني

في معجمه فسألنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحزب القرآن ؟ فقالوا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحزبه ثلاثاً . وخمساً ، فذكره .

وهذا الحديث يوافق معنى حديث عبد الله بن عمرو . في أن المسنون كان عند قراءته في سبع ؛ ولهذا جعلوه سبعة أحزاب ، ولم يجعلوه ثلاثة ولا خمسة ، وفيه أنهم حزبوه بالسور . وهذا معلوم بالتواتر ؛ فانه قد علم أن أول ما جرى القرآن بالحروف تجزئة ثمانية وعشرين ، وثلاثين ، وستين . هذه التي تكون رؤوس الأجزاء والأحزاب في أثناء السورة ، وأثناء القصة ونحو ذلك ، كان في زمن الحجاج وما بعده ، وروى أن الحجاج أمر بذلك . ومن العراق فشا ذلك ولم يكن أهل المدينة يعرفون ذلك .

وإذا كانت التجزئة بالحروف محدثة من عهد الحجاج بالعراق ، فمعلوم أن الصحابة قبل ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده كان لهم تحزيب آخر ؛ فانهم كانوا يقدرون تارة بالآيات فيقولون : خمسون آية . ستون آية . وتارة بالسور لكن تسميه بالآيات لم يروه أحد ولا ذكره أحد فتعين التحزيب بالسور .

فان قيل : فترتيب سور القرآن ليس هو أمراً واجباً منصوباً

عليه وإنما هو موكول إلى الناس : ولهذا اختلف ترتيب مصاحف الصحابة رضي الله عنهم ، ولهذا في كراهة تكيس السور روايتان عن الامام أحمد . « أحدها » يكره لأنه خلاف المصحف العثماني المتفق عليه . و « الثانية » لا يكره كما يلقنه الصبيان : إذ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران .

قيل : لا ريب أن قراءة سورة بعد سورة لا بد أن يكون مرتباً ، أكثر ما في الباب أن الترتيب يكون أنواعاً ، كما أنزل القرآن على أحرف ، وعلى هذا فهذا التحزيب يكون تابعاً لهذا الترتيب . ويجوز أيضاً أن يكون هذا التحزيب مع كل ترتيب ، فانه ليس في الحديث تعيين السور .

وهذا الذي كان عليه الصحابة هو الأحسن : لوجوه :

« أحدها » ان هذه التحزيبات المحدثه تتضمن دائماً الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده ، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيحصل القارىء في اليوم الثانى مبتدئاً بمعطوف ، كقوله تعالى : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم) وقوله : (ومن يقنت منكن لله ورسوله) وأمثال ذلك . ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض — حتى كلام المتخاطبين — حتى يحصل الابتداء

في اليوم الثاني بكلام المحيب ، كقوله تعالى : (قال : ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً) .

ومثل هذه الوقوف لا يسوغ في المجلس الواحد إذا طال الفصل بينها بأجنبي ؛ ولهذا لو ألحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي لم يسغ باتفاق العلماء ، ولو تأخر القبول عن الإيجاب بمثل ذلك بين المتخاطبين لم يسغ ذلك بلا نزاع ، ومن حكى عن أحمد خلاف ذلك فقد أخطأ ، كما أخطأ من نقل عن ابن عباس في الأول خلاف ذلك ، وذلك أن المنقول عن أحمد أنه فيما إذا كان المتعاقدان غائبين ، أو أحدهما غائب والآخر حاضراً فينقل الإيجاب أحدهما إلى الآخر ، فيقبل في مجلس البلاغ وهذا جاز ، بخلاف ما إذا كانا حاضرين ، والذي في القرآن نقل كلام حاضرين متجاورين ، فكيف يسوغ أن يفرق هذا التفريق لغير حاجة ؟ بخلاف ما إذا فرق في التلقين لعدم حفظ المتلقن ونحو ذلك .

« الثاني » أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت عاداته الغالبة وعادة أصحابه أن يقرأ في الصلاة بسورة ك (ق) ونحوها ، وكما كان عمر رضي الله عنه يقرأ « يونس » و « يوسف » و « النحل » ، ولما قرأ صلى الله عليه وسلم بسورة « المؤمنين » في الفجر أدركته سعة فركع في أثنائها . وقال : « إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها . فأسمع بكاء الصبي فأخفف لما أعلم من وجد أمه به » .

وأما « القراءة بأواخر السور وأواسطها » فلم يكن غالباً عليهم ؛ ولهذا يتورع في كراهة ذلك ، وفيه النزاع المشهور في منذهب أحمد وغيره . ومن اعدل الأقوال قول من قال بـكراهة اعتياد ذلك دون فعله أحياناً : لئلا يخرج عما مضت به السنة . وعادة السلف من الصحابة والتابعين .

وإذا كان كذلك فمعلوم أن هذا التحزيب والتجزئة فيه مخالفة السنة أعظم مما في قراءة آخر السورة ووسطها في الصلاة ، وبكل حال فلا ريب أن التجزئة والتحزيب الموافق لما كان هو الغالب على تلاوتهم أحسن .

و « المقصود » ان التحزيب بالسورة التامة اولى من التحزيب بالتجزئة .

« الثالث » ان التجزئة المحدثه لا سبيل [فيها] الى التسوية بين حروف الأجزاء ؛ وذلك لأن الحروف في النطق تخالف الحروف في الخط في الزيادة والنقصان ، يزيد كل منها على الآخر من وجه دون وجه ؛ وتختلف الحروف من وجه ، ويبان ذلك بأمر :

« أحدها » ان ألفات الوصل ثابتة في الخط ، وهي في اللفظ تثبت في القطع وتحذف في الوصل ، فالعاد إن حسبها انتقض عليه حال القارئ . إذا وصل وهو الغالب فيها ، وان اسقطها انتقض عليه بحال القارئ . القاطع ، وبالخط .

« الثاني ، أن الحرف المشدد حرفان في اللفظ ، أولهما ساكن وهذا معروف بالحس واتفاق الناس ، وهما متماثلان في اللفظ ، وأما في الخط فقد يكونان حرفاً واحداً مثل (إياك) و (إياك) ، وقد يكونان حرفين مختلفين مثل : (الرحمن الرحيم) (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم) و (حيثئذ) — و (قد سمع) — فالعاد إن حسب اللفظ فالادغام إنما يكون في حال الوصل دون حال القطع ، ويلزمه أن يجعل الأول من جنس الثاني ، وهذا مخالف لهذا الحرف المعاد بها . وإن حسب الخط كان الأمر أعظم اضطراباً ، فانه يلزمه أن يجعل ذلك تارة حرفاً وتارة حرفين مختلفين ، وهذا وإن كان هو الذي يتجهى فالنطق بخلافه .

« الثالث ، أن تقطيع حروف النطق من جنس تقطيع العروضيين ، وأما حروف الخط فيخالف هذا من وجوه كثيرة ، والناس في العادة إنما يتهجون الحروف مكتوبة لا منطوقة ، وبينها فرق عظيم .

« الرابع ، أن النطق بالحروف ينقسم إلى ترتيل وغير ترتيل ، ومقادير المدات والاصوات من القراء غير منضبطة ، وقد يكون في أحد الحزين من حروف المد أكثر مما في الآخر فلا يمكن مراعاة التسوية في النطق ، ومراعاة مجرد الخط لا فائدة فيه ؛ فان ذلك لا يوجب تسوية زمان القراءة .

وإذا كان تحزيبه بالحروف إنما هو تقريب لا تحديد ، كان ذلك من جنس تجزئته بالسور هو أيضا تقريب ، فإن بعض الأسباع قد يكون أكثر من بعض في الحروف ، وفي ذلك من المصلحة العظيمة بقراءة الكلام المتصل بعضه ببعض ، والافتتاح بما فتح الله به السورة ، والاختتام بما ختم به ، وتكميل المقصود من كل سورة ما ليس في ذلك التحزيب . وفيه أيضاً من زوال المفسد الذي في ذلك التحزيب ما تقدم التنبيه على بعضها ، فصار راجحاً بهذا الاعتبار .

ومن المعلوم أن طول العبادة وقصرها يتنوع بتنوع المصالح . فتستحب إطالة القيام تارة وتخفيفه أخرى في الفرض والنفل بحسب الوجوه الشرعية ، من غير أن يكون المشروع هو التسوية بين مقادير ذلك في جميع الأيام فلم ان التسوية في مقادير العبادات البدنية في الظاهر لا اعتبار به إذا قارنه مصلحة معتبرة ، ولا يلزم من التساوي في القدر التساوي في الفضل ؛ بل قد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن ، وثبت في الصحيح أن فاتحة الكتاب لم ينزل في التوراة . ولا في الإنجيل ، ولا في القرآن مثلاً ، وثبت في الصحيح أن آية الكرسي أعظم آية في القرآن ، وأمثال ذلك .

فإذا قرأ القارئ في اليوم الأول البقرة ، وآل عمران . والنساء

بأكملها ، وفي اليوم الثاني إلى آخر برائة ، وفي اليوم الثالث إلى آخر النمل : كان ذلك أفضل من أن يقرأ في اليوم الأول إلى قوله : (بليغاً) وفي اليوم الثاني إلى قوله : (إنا لا نضيع أجر المصلين) فعلى هذا إذا قرأ كل شهر كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو أولاً عملاً على قياس تحزيب الصحابة : فالسورة التي تكون نحو جزء أو أكثر بنحو نصف أو أقل ييسر يجعلها حزباً ، كآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف .

وأما البقرة فقد يقال : يجعلها حزباً وإن كانت بقدر حزين وثلاث ؛ لكن الأشبه أنه يقسمها حزبين للحاجة ؛ لأن التحزيب لأبد أن يكون متقارباً ؛ بحيث يكون الحزب مثل الأجزاء ومثله مرة ودون النصف ، وأما إذا كان مرين وشيئاً فهذا تضعيف وزيادة .

وعلى هذا فالأعراف سبعة أجزاء ، والانفال جزء ، وبرائة جزء ، فإن هذا أولى من جعلها جزءاً ؛ لأن ذلك يفضي إلى أن يكون نحو الثلث في ثمانية والذي رجحناه يقتضي أن يكون نحو الثلث في تسعة ، وهذا أقرب إلى العدل . وتحزيب الصحابة أوجب أن يكون الحزب الأول أكثر ، ويكون إلى آخر العنكبوت العشر الثاني سورتين سورتين .

وأما يونس وهود فجزءان أيضاً أو جزء واحد ، لأنها أول

ذوات (الر) ، ويكون على هذا الثلث الأول سورة سورة ، والثاني
سورتين سورتين ؛ لكن الأول أقرب إلى أن يكون قريب الثلث الأول
في العشر الاول ، فان الزيادة على الثلث بسورة أقرب من الزيادة
بسورتين ، وأيضاً فيكون عشرة أحزاب سورة سورة ، وهذا أشبه
بفعل الصحابة . ويوسف والرعد جزء ، وكذلك إبراهيم والحجر ،
وكذلك النحل وسبحان ، وكذلك الكهف ومريم ، وكذلك طه والأنبياء ،
وكذلك الحج والمؤمنون ، وكذلك النور والفرقان ، وكذلك ذات (طس)
الشعراء والنمل والقصص . وذات (الم) العنكبوت والروم ولقمان
والسجدة جزء ، والاحزاب وسبأ وفاطر جزء ، و (يس) و (الصافات)
و (ص) جزء ، والزمر وغافر و (حم) السجدة جزء ، والخمس
البواقي من آل (حم) جزء .

والثلث الأول أشبه بتشابه أوائل البور . والثاني أشبه بمقدار
جزء من تجزئة الحروف وهو المرجع . ثم « القتال » و « الفتح » و
« الحجرات » و « ق » و « الذاريات » جزء ، ثم الأربعة الأجزاء
المعروفة . وهذا تحزيب مناسب مشابه لتحزيب الصحابة رضي الله عنهم ،
وهو مقارب لتحزيب الحروف ، واحدى عشرة سورة حزب حزب ؛
إذ البقرة كسورتين ؛ فيكون إحدى عشر سورة ، وهي نصيب إحدى
عشرة ليلة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرؤون لعاصم وأبي عمرو ، فاذا وصلوا إلى سورة الضحى لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة ، ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا ؟ وهل الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير صحيح بالتواتر أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم إذا قرؤوا بغير حرف ابن كثير كان تركهم لذلك هو الأفضل ؛ بل المشروع المسنون ، فان هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون لا في أوائل السور ولا في أواخرها .

فان جاز لقائل ان يقول : ان ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاز لغيره أن يقول : إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ من الممتع أن تكون قراءة الجمهور التي نقلها أكثر من قراءة ابن كثير قد أضعوا فيها ما أمرهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فان أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما توفر الهمم والدواعي إلى نقله ، فمن جوز على جماهير القراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأهم بتكبير زائد ، فعصوا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وتركوا ما أمروهم به استحق العقوبة البليغة التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك .

وأبلغ من ذلك البسمة ؛ فإن من القراء من يفصل بها ، ومنهم من لا يفصل بها وهي مكتوبة في المصاحف ، ثم الذين يقرؤون بحرف من لا يبسم لا يبسمون ، ولهذا لا ينكر عليهم ترك البسمة اخوانهم من القراء الذين يبسمون ، فكيف ينكر ترك التكبير على من يقرأ قراءة الجمهور ؟ وليس التكبير مكتوبا في المصاحف وليس هو في القرآن باتفاق المسلمين . ومن ظن أن التكبير من القرآن فانه يستتاب فان تاب والا قتل .

بخلاف البسمة ؛ فانها من القرآن ، حيث كتبت في مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد المتصوص عنه في غير موضع ، وهو مذهب أبي حنيفة عند المحققين من أصحابه وغيرهم من الأئمة ؛ لكن مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرها أنها من القرآن ، حيث كتبت البسمة ، وليست من السورة . ومذهب مالك ليست من القرآن إلا في سورة النمل ، وهو قول في مذهب أبي حنيفة وأحمد .

ومع هذا فالنزاع فيها من مسائل الاجتهاد ، فمن قال : هي من القرآن حيث كتبت ، أو قال : ليست هي من القرآن إلا في سورة

النمل كان قوله من الأقوال التي ساغ فيها الاجتهاد .

وأما التكبير : فمن قال : انه من القرآن فانه ضال باتفاق الأئمة ،
والواجب أن يستتاب فان تاب وإلا قتل ، فكيف مع هذا ينكر على
من تركه ؟ ! ومن جعل ترك التكبير مبتدعاً أو مخالفاً للسنة أو عاصياً
فانه إلى الكفر أقرب منه إلى الاسلام ، والواجب عقوبته ؛ بل ان
أصر على ذلك بعد وضوح الحجة وجب قتله .

ولو قدر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتكبير لبعض من أقرأه
كان غاية ذلك يدل على جوازه ، أو استحبابه ، فانه لو كان واجباً لما
أهمله جمهور القراء ، ولم يتفق أئمة المسلمين على عدم وجوبه ، ولم ينقل
أحد من أئمة الدين أن التكبير واجب ، وإنما غاية من يقرأ بحرف
ابن كثير أن يقول : إنه مستحب ، وهذا خلاف البسطة ، فان قراءتها
واجبة عند من يجعلها من القرآن ومع هذا فالقراء يسوغون ترك قراءتها
لمن لم ير الفصل بها ، فكيف لا يسوغ ترك التكبير لمن ليس
داخلاً في قراءته .

وأما ما يدعيه بعض القراء من التواتر في جزئيات الامور فليس
هذا موضع تفصيله .

وسئل عمن يقول

عن الامام مالك أنه قال : من كتب مصحفاً على غير رسم المصحف
العثماني فقد أثم ، أو قال : كفر . فهل هذا صحيح ؟ وأكثر المصاحف
اليوم على غير المصحف العثماني ، فهل يحل لأحد كتابته على غير المصحف
العثماني بشرط ألا يبدل لفظاً ، ولا يغير معنى ، أم لا ؟؟

فأجاب : أما هذا النقل عن مالك في تكفير من فعل ذلك فهو
كذب على مالك ، سواء أريد به رسم الخط أو رسم اللفظ ، فإن
مالكاً كان يقول عن أهل الشورى إن لكل منهم مصحفاً يخالف
رسم مصحف عثمان ، وهم أجل من أن يقال فيهم مثل هذا الكلام ،
وهو علي بن أبي طالب ، والزبير ، وطلحة ، وسعد . وعبد الرحمن بن
عوف مع عثمان .

وأيضاً فلو قرأ رجل بحرف من حروفهم التي تخرج عن مصحف
عثماني ففيه روايتان عن مالك وأحمد ، وأكثر العلماء يحتجون بما ثبت
من ذلك عنهم ، فكيف يكفر فاعل ذلك ؟!

وأما اتباع رسم الخط بحيث يكتبه بالكوفي فلا يجب عند أحد
من المسلمين ، وكذلك اتباعه فيما كتبه بالواو والألف هو حسن لفظ
رسم خط الصحابة .

وأما تكفير من كتب ألفاظ المصحف بالخط الذي اعتاده فلا أعلم
أحداً قال بتكفير من فعل ذلك ؛ لكن متابعة خطهم أحسن ، هكذا
نقل عن مالك وغيره والله أعلم .

وسئل

عن قوم يقرءون القرآن ويلحنون فيه : فأنكر عليهم منكر .
فقال قائل منهم : كل لحنة بعشر حسنات !؟

فأجاب : الحمد لله ، إذا قدرُوا على تصحيح صححوا ، وإن عجزوا
عن ذلك فلا بأس بذلك حسب استطاعتهم .

وسئل

عن رجل يتلو القرآن مخافة النسيان ، ورجاء الثواب ، فهل يؤثر
على قراءته للدراسة ومخافة النسيان أم لا ؟ وقد ذكر رجل ممن ينسب
إلى العلم أن القارئ إذا قرأ للدراسة مخافة النسيان أنه لا يؤثر فهل
قوله صحيح أم لا ؟؟

فأجاب : بل إذا قرأ القرآن لله تعالى فإنه يثاب على ذلك بكل
حال ، ولو قصد بقراءته أنه يقرؤه لئلا ينساه ، فإن نسيان القرآن من
الذنوب ، فإذا قصد بالقرآن أداء الواجب عليه من دوام حفظه للقرآن ،
واجتناب ما نهى عنه من إهماله حتى ينساه ، فقد قصد طاعة الله ،
فكيف لا يثاب .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « استذكروا
القرآن فلهو أشد تفلتاً من صدور الرجال من النعم من عقلها » وقال
صلى الله عليه وسلم : « عرضت على سيئات أمتي فرأيت من مساويهم
أعمالها الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينام عنها حتى ينساها » وفي

صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما اجتمع قوم
في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ، ويتدارسونه ، إلا غشيتهم
الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، وحفت بهم الملائكة ، وذكرهم الله
فيمن عنده ، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » . والله أعلم .

آخر المجلد الثالث عشر

فهرس المجلد الثالث عشر

صفحة	الموضوع
• ٢٣٠ -	« الفرقان بين الحق والباطل »
٦ ، ٧	فصل فى الفرقان بين الحق والباطل ، النبى بعث للتفريق بينهما
٦ ، ٧	اعظم الناس فرقانا ، وأبعدهم عنه
٧ - ١١	الفرقان هو القرآن ، عطف الفرقان على الكتاب
٨ - ١٠	القرآن ، انزال الميزان والايمان ، أسماء القرآن وأسماء الرسول
١٠	المراد بالبرهان حيث ورد فى القرآن
١١ ، ١٢	يوم الفرقان ، (يجعل لكم فرقانا)
١٢ - ١٤	ما يقصد بالسلطان فى القرآن ، ما اعطى الرسول من الفرقان
١٣ ، ١٤	التفريق بين أهل الحق وأهل الباطل
١٤ - ١٨	من انفروق بين الخالق والمخلوق
١٥ - ١٧	(ولما ضرب ابن مريم مثلاً) (ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم) فائدة ضرب الامتال فى القرآن ، امثال ، وما يراد به
١٤ ، ١٥ ، ١٧	معنى قياس التمثيل وقياس اشمول واحد ، تفسير (وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه) (ضرب مثل فاستمعوا له) الآية
١٩	فصل وهو سبحانه يجمع ويسوى بين الامور المتماثلة فى الحكم ، ما يراد بلفظ الاختلاف فى القرآن
١٩ - ٢٤	لفظ السنة فى القرآن ، ونفط الاعتبار وما فى معنى ذلك
٢١	حجة من لا يرى قتل انزنديق اذا أخفى زندقته ويرى قتله اذا أظهرها
٢١ - ٢٣	قول السدى المتفاق على ثلاثة أوجه ، حكم من كابر امرأة عسى تفسها فقتل
٢٤ - ٢٧	معرفة أقوال السلف وأعمالهم واجماعهم أنفع من معرفة أقوال

الـمـوضـوع	صـفـحـة
المتأخرين وأعمالهم ، عمدة أكثر المتأخرين ، وعجزهم عن معرفة الاجماع والخلاف في كثير من الاصول الكبار	٢٦ ، ٢٧
حكم النزاع انحادث بعد اجماع السلف ، ليس في الدين مسألة الا وقد تكلموا فيها	٢٧ ، ٢٨
فصل وما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا علم تفسيرهما من جهة انتبى لم يحتج في ذلك الى أقوال أهل اللغة ولا غيرهم	٢٨ - ٣٠
من الاصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم باحسان : أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه أو ذوقه أو معقوله أو قياسه ، بخلاف من بعدهم	٢٨
عظمة القرآن واعتصام السلف به وبالسنة	٢٩ ، ٣٠
النسخ في اصطلاح أكثر السلف اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل ، أمثلة ذلك	٣٠ ، ٣١
كانت البدع الاولى من سوء فهم أصحابها للقرآن كالخوارج ، بدعتهم لها مقلدتان	٣١
بدعة الجهمية معارضة للقرآن واعراض عنه وتكفير للمسلمين	٣١ ، ٣٢
قصد من ابتدع التشيع ، أصل بدعته مبنية على الكذب والتكذيب	٣٢
الرواية عن الشيعة ، لا يروى البخاري ومسلم أحاديث على الا عن أهل بيته	٣٢ ، ٣٣
متى حدثت الخوارج والشيعة ، حالة المسلمين في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وبعد قتله .	٣٣ - ٣٤
سبب خروجهم ، وما قال لهم على ، متى أمر الناس بقتالهم ، افتراق الشيعة ، حكمه فيهم	٣٤
الزيدية ، مذهب الخوارج والروافض في الصحابة وفي ولاية المسلمين ، سبب كثرة النصوص في الخوارج دون غيرهم من أهل البدع	٣٥ ، ٣٦
متى انقسمت الشيعة الى رافضة وزيدية	٣٦
متى حدثت القدرية ؟ أصل بدعتهم عجز عقولهم عن الجمع بين الايان بقدر الله والايان بأمره الخ	٣٦ ، ٣٧
مذهب قباء القدرية انكار العلم السابق والكتساب السابق ، تبري الصحابة منهم	٣٧
انقسم متأخروا القدرية في الارادة وخلق افعال العباد الى قسمين	

الموضوع	صفحة
متى وافقت القدرية الخوارج على تخليد العصاة وسلب الايمان عنهم ، وسموا معتزلة • الفرق بين مذهب المعتزلة والخوارج	٣٧ ، ٣٨
حدثت المرجئة فناقضت الخوارج والمعتزلة ، مذهبهم	٣٨
مذهب المرجئة ، عامة النزاع في الايمان بين من رمى بالارجاء من الاكابر كابى حنيفة وبين اهل السنة لفظي	٣٨ - ٤١
اذا أطلق لفظ الايمان دخلت فيه الاعمال ، واذا عطف عليه العمل فقد يقال دخلت فيه الاعمال ، وقد يقال لم تدخل فيه	٣٩
٤٠ - ٤٣ ، ٤٥ - ٤٧ الناس في الاستثناء في الايمان على ثلاثة أقوال ، هل يجوز تعليق انشاء الايمان على المشيئة	٤٣ - ٤٥
هل يستثنى في الاسلام ، اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله	٤٤ ، ٤٣
قول جهنم في الايمان ، وحكم من قال بقوله	٤٧ ، ٤٨
الاصول التي بنت عليها طوائف المرجئة مذاهبها في الايمان واحكام العصاة ، وكذلك الخوارج والمعتزلة	٤٨ - ٥٦
ليس للخوارج كتاب مصنف وانما تتناقل اقوالهم	٤٩
المصنفون في مذاهب اهل البدع اما ان يرتبهم على زمان حدوثهم او يرتبهم بحسب خفة بدعتهم او غلظها	٤٩ ، ٥٠
مذهب اهل السنة ان الايمان يتاضل من وجهين ، أدلة ذلك	٥٠ - ٥٤
أقوال المرجئة ثلاثة ، ما يلزم هذه الاقوال	٥٤ - ٥٥
عملة اهل البدع على اصول ابتدعتها شيوخهم في التوحيد والصفات	٥٥ - ٦٠
واقدر والايمان بالرسول ، وما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به وما خافوا تأويله ، علامة ذلك	٦٠ - ٥٨
اذا اختلف الصحابة والتابعون على قولين فهل يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث كما يزعمه بعض المتأخرين	٥٩ ، ٦٠
الاصل الذي بنى عليه السلف مذهبهم وما يجب على المؤمن	٦٠ - ٦٣
خطأ بعض المفسرين في قوله : (لا يعصون الله ما أمرهم) تفسيره (لا يسبقونه بالقول) (لا تقلموا بين يدي الله ورسوله)	٦٣ - ٦٣
فصل وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل بل هو متبع للظن والهوى	٦٤ - ٦٨
حكم من اخطأ بعد اجتهاده في طلب الحق ، خطأ بعض السلف في بعض الامور الخفية بخلاف من بعدهم ، سبب ذلك	٦٤ ، ٦٥

صفحة	الموضوع
٦٥ ، ٦٦	معنى قوله «له أجر خمسين منكم» وهل يقتضى أفضليتهم على الصحابة
٦٦	هل فى القرن الرابع من هو أفضل من بعض الثالث وفى الثالث من هو أفضل من الثانى وهل يكون فيمن بعد الصحابة من يفضل المفضولين من الصحابة
٦٧ - ١٠٢	عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا ثلاثة أمور : اما احتجاج بقياس فاسد ، أو نقل كاذب ، أو خطاب شيطاني
٦٨ - ٧٠	لاهل الحق الهامات صحيحة ، أدلة ذلك
٦٩ - ٧١	قد يحصل العلم الضرورى بدون العلم النظرى ، معنى الضرورى والنظرى ،
٧١ ، ٧٢	رجال الغيب ، لا يجوز الاعتماد على النفس
٧٣ - ٧٥	على المحدث والملم والمخاطب والمكاشف وان كان صحابيا ان يعتبر ذلك بالكتاب والسنة
٧٤ ، ٧٥	أنوحى وحيان
٧٥ ، ٧٦	طرق العلم ثلاثة : الحس والنظر والخبر ، الطب تجريسات وقياسات ، أصل القياس التجربة ، صاحب القياس
٧٦ - ٧٨	قد يغلط الحس وقد يغلط صاحبه
٧٩ ، ٨٠	٨٥ - ٨٧ الجن مكلفون كالانس ، حكم مؤمنهم وكافرهم فى الآخرة ، وسلمهم رسل الانس
٨٠ - ٨٩	تفسير (استمتع بعضنا ببعض) ، أعلامتة النساء
٨٢	صرع الجن للانس لاسباب ثلاثة ، أسهله وأصعبه
٨٣	القوى اربع : ملكية وبهيمية وسبعية وشيطانية
٨٣	انفلاسفة لا يعرفون الجن والشياطين ، الحكمة فى خلق الشهوة والغضب
٨٨ ، ٨٩	قول عمر : يا سارية الجبل ، بعض الانبياء مسلوك وبعضهم رسل عبيد ، أشرف القسمين
٨٨ ، ٨٩	٩٢ ، ٩٣ ما قد يفعله مؤمنوا الجن للانس من المصالح وتبليغ الاخبار والدعوة الى الاسلام
٩٠	خاصة المعجزة عند كثير من أهل انبدع ، وعند المعتزلة ، سبب انكار المعتزلة ، كرامات الصالحين ، السحر والكهانة عندهم

الوضوع	صفحة
كثير من الناس لا يفرق بين الكرامات وبين ما للسحرة والكهان وما تفعله الشياطين من العجائب	٩٠ ، ٩١
الخضر ميت وقد يظهر الجنى فى صورته ويقول : أنا الخضر ، أو موسى ، أو عيسى ، أو المسيح ، أو محمد	٩٣ ، ٩٤
الذى أتى الى الخواريين وكلمهم ووصاهم بعد أن صلب شيطان قال : أنا المسيح ، والحق ما بلغهم قبل رفعه	٩٤
لما قتل الحلاج أتى أصحابه فى صورته شيطان يقول أنا الحلاج ، وكذلك منتظر الرافضة	٩٤ ، ٩٥
الدسوقية يأتيهم رسائل بعد أن مات يظنونها من الدسوقي وإنما هى من الجن ويخطهم ، المؤلف يعرف خط الجن وكلامهم	٩٤
قد ينتفع برؤية الجن فى صورة الصلحاء وبدعوتهم أناس كما قد ينتقل أقوام بحجج أهل التكلام الى خير مما كانوا عليه وإن كانت باطلة فى نفسها	٩٥
قد يسلم خلق كثير على أيدى مبتدعة المسلمين والملوك الظلمة ، وقد ينتقل أقوام الى خير عما كانوا عليه بسماع الاحاديث الضعيفة فى الترغيب والترهيب والاحكام والتقصص	٩٦ ، ٩٧
الرسل بعثت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها	٩٦ ، ٩٧
مذهب المعتزلة خير من مذهب الرافضة والخوارج	٩٧ ، ٩٨
أصول المعتزلة الخمس ، وما أدخلوا فيها من الباطل ، وما أرادوا بذلك	٩٨ ، ٩٩
ما أدخل الخوارج والزيدية فى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	٩٨ ، ٩٩
قد ترد البدعة انجلىة الظاهرة ببدعة أخف وأخفى منها	٩٦ - ١٠٠
الاشعرية ردوا من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم ما انتفع به خلق كثير	٩٩
الاشعرى كان على مذهب المعتزلة أربعين عاما ثم انتقل عنسنة ، وفاته من السنة أشياء	٩٩
النجارية والضرارية يخائفون المعتزلة فى القدر والاسماء والاحكام وانفاذ الوعيد	٩٩
المعتزلة أقرب الى اليهود ، والصوفية ونحوهم أقرب الى النصارى	١٠٠ ، ١٠١
تفسير (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)	١٠٠

١٠٠ - ١٠٢ أكثر أهل الكلام بنوا أمرهم على النظر البدعي، وأكثر أهل التصوف بنوه على الإرادة البدعية

١٠١ ، ١٠٢ لا بد لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا وإن يكونا موافقين لما جاء به الرسول

١٠٢ - ١٠٦ فصل فإن قيل : فإذا كان في كتب الانجيل التي عندهم أن المسيح صلب وأنه بعد الصلب بأيام أتى اليهم وقال : أنا المسيح الخ فأين الانجيل الذي قال الله فيه (وليحكم أهل الانجيل بما انزل الله فيه) ونحو ذلك ؟

١٠٥ ، ١٠٦ سبب أمر الصحابة والعلماء بأن لا يكتب مع القرآن أسماء السور ولا التخميس والتعشير الخ

١٠٦ - ١٠٨ ان قيل اذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب وأنه آتاهم بعد أيام وهم الذين نقلوا عن المسيح الانجيل والدين فقد دخلت الشبهة

١٠٦ نزاع الصحابة في بعض الاحكام لا يعد قادحا فيما جاء به الرسول

١٠٧ ليس عند النصارى ولا اليهود أن المسيح صلب

١٠٧ ، ١٠٨ تفسير (وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه) الآية وقوله (وقولهم انا قتلنا المسيح)

١٠٨ ، ١٠٩ ان قيل الحواريون الذين اذكروه قد حصل هذا في ايمانهم فأين المؤمنون به في قوله (وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا الى يوم القيامة) ؟ (فايدنا الذين آمنوا على عدوهم)

١١٠ - ١٢٠ فصل قد ذم الله في مواضع من عمل بغير علم وعمل بالظن وفي الشريعة مواضع جوز العمل فيها بالظن ؟ تنوع طرق الناس في جواز هذا ، والصواب منها

١١٢ - ١٢٠ أحد الفقهاء والخلاف المشهور فيه ، وقولهم هو من باب الظنون

١١٥ ، ١١٦ حديث « وتعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض »

١١٦ ، ١١٧ اذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل واذا زكى أحد الشاهدين ولم يترك الآخر

١١٧ فرق بين اعتقاد الرجحان ورجحان الاعتقاد

١١٩ ، ١٢٠ (ولا تمسكوا بعصم الكوافر)

صفحة	الموضوع
١٢١ - ١٢٣	فصل فبهنا ثلاثة أشياء (١) الظن الراجع في نفس المستدل المجتهد (٢) الأدلة التي تعارضت وعلم المستدل بأن التي أوجبت ذلك الظن أقوى من غيرها (٣) أنه قد يكون في نفس الامر دليل آخر على القول الآخر لم يعلمه المستدل
١٢١ ، ١٢٢	عمدة من أفتى بأن الحائض عليها التوداع وبقطع الخفين ، وأن قليل الحرير وكثيره حرام ، عذرهم ورجوعهم
١٢٣ - ١٢٥	تناقض من زعم أنه ليس في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه ويقولون ما ثم الا انظن الذي في نفس المجتهد ، والامارات لا ضابط لها ، وليس بعضها أقوى من بعض
١٢٤ - ١٢٦	إذا فسر الخطأ بالاثم فليس المجتهد بمخطئ لا في الاصول ولا في الفروع وإن أريد به عدم العلم بالحق في نفس الامر فالمصيب واحد له أجران
١٢٥	القصد من هجر أهل البدع وعدم قبول شهادتهم
١٢٦	عمدة من فرق بين المجتهد في الاصول والمجتهد في الفروع
١٢٦ - ١٣٠	عامة المسائل التي تنازع فيها اناس يوجد فيها عند كل طائفة من العلم ما ليس عند الاخرى كالنزاع في أصول المعتزلة الخمسة ، وما قصدوا بذلك ، وما قصد من ناقضهم ، وما فات الطائفتين من العلم بالحقائق فيها
١٢٩ ، ١٣٠	الرد على قول الرازي : لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية .
١٣١	فصل والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات ، وابن كلاب ومن تبعه لم يشبها الصفات الاختيارية مثل . . .
١٣١ ، ١٣٢	قول الجهميه والمعتزلة والكلابية والسالمية وأهل السنة وجمهور العقلاء في نداء موسى
١٣٢	لم يقل السلف يقدم القرآن ، بعض من أطلق عليه القدم من المتأخرين لم يتصور المراد
١٣٢ ، ١٣٣	إذا خلق المخلوقات رآها ، وإذا خلق الاصوات سمعها
١٣٣	قد يخص بعض المخلوقات بالاستماع والنظر اليه
١٣٣ - ١٣٥	هل يقال ان نفس الرؤية والسمع من لوازم ذاته أو يقال انه بمشيئته

الـمـوضـوع	صـفـحـة
وفدرة فيمكنه أن لا ينظر إلى بعض المخلوقات ؟ وكذلك الذكر والنسيان	
١٣٥ ، ١٣٦ فصل جماع الفرقان أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه وأن يعرض عليه سائر كلام الناس السخ	
١٣٦ العلوم الإلهية والمعارف الدينية لا تؤخذ إلا عن الرسول وهو أعلم الخلق بها وأزغبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها ، بخلاف غيره	
١٣٦ ، ١٣٧ بيان الرسول على وجهين (١) أن يبين الأدلة العقلية الدالة عليها (٢) أن يخبر بها خبرا مجردا وقد علم صدقه بالمعجزات	
١٣٧ - ١٤٠ العلوم ثلاثة أقسام (١) ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية ، أجل الأدلة العقلية وأكملها مأخوذ عن الرسول	
١٣٧ ، ١٣٨ القدح في الدلائل العقلية مطلقا خطأ	
١٣٨ - ١٤٠ من العلوم ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخبر الأنبياء	
١٣٨ ، ١٣٩ هل أعلم بالمعاد وتحسين الأفعال وقبحها يعلم بالعقل أو بالخبر أو بهما	
١٣٩ طعن الرازي في الاحتجاج بالأدلة السمعية ، الواقفة كالاشعري والقاضي وقفوا في أخبار الوعيد خاصة	
١٣٩ الاشعري وأئمة أصحابه يشبتون الصفات الخبرية ، بخلاف أبي المعالى وأتباعه	
١٤٣ فصل الجهمية ومن وافقهم يجعلون ما ابتدعوه برأيهم هو المحكم وأن لم يكن معهم من الأنبياء ما يوافقهم ويجعلون ما جاءت به الأنبياء متشابهة ويحكمون على من خالفهم بالكفر والجهل ، الراسخون في العلم عندهم	
١٤٣ ، ١٤٤ في التشابهات قولان (١) أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس (٢) أن التشابه أمر نسبي	
١٤٤ مراد من قال من السلف أن التشابه لا يعلمه إلا الله	
١٤٥ سبب نزول الآية احتجاج النصاري (بانا) و (نحن) على أن الآلهة ثلاثة ، هذا التأويل يعلمه الراسخون	
١٤٥ ، ١٤٦ يجب أن يجعل ما قاته الله ورسوله هو الأصل وتجعل أقوال الناس	

صفحة	الموضوع
	التي موافقه وتخالفه متشابهة مجملة كلفظ المركب والجسم والمتحيز والجوهر والجهة والعرض
١٤٧ - ١٥٧	الاصل الذي بنا عليه نقاة الصفات تعطيلهم هو استدلالهم على حدوث العالم بأن الاجسام محدثة ، واستدلالهم على ذلك بأنها لا تخلوا من الحوادث اتخ أقسام الناس بالنسبة الى هذا الاصل
١٤٧	انما ذم السلف اتكلام الباطل المخالف للشرع والعقل
١٤٩ - ١٥٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩	ما ابتدعه ابن سينا وآتباعه في هذه الطريق ، وما انتهى اليه حذاقهم
١٥٠ ، ١٥١	الجهمية أظهروا للناس الحلول فردة السلف والاثمة ، وحقيقة قولهم ...
١٥٠ - ١٥٢	يلزمهم أن العالم حدث بدون محدث ، (ام خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) رد عليهم ، تفسير الآية
١٥٣ - ١٥٥	الجهامية والكرامية شاركوا الجهمية في أصل مقالته
١٥٤	أول من قال في الاسلام ان القديم جسم ، وأول من أظهر في الاسلام نفى الجسم ، مرض التعطيل شر من مرض التجسيم
١٥٥ ، ١٥٦	هل السكون أمر وجودي أم عدمي ؟
١٥٦	قول أئمة السنة والحديث أنها تقوم به الحوادث وتزول ، وأنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عدم ، من قال بفناء ذلك الصوت أوقدعه
١٥٧	استطانت الفلاسفة والملاحدة على المتكلمين وعلى المسلمين بسبب ذلك الاصل
١٥٧ - ١٦٠	أصول المتكلمين كالبناء والشجرة المذكورين في القرآن
١٥٨ - ١٦٠	الكلمة الطيبة والكلمة الخبيثة ، والشجرة الطيبة والشجرة الخبيثة في القرآن
١٦٠ - ١٦٤	من نفى ما وصف الله به نفسه فما قدر الله حق قدره ، معنى هذه الكلمة في المواضع الثلاثة ، وسبب نزولها
١٦٤	الحكمة في تشنية قصة فرعون في القرآن ، ما يلزم من جملة هو الوجود المطلق أو المقيد بالسلب أو ذاتا مجردة
١٦٤ - ١٦٩	عمدة جميع انتفاة في تنزيه الرب عن النقائص على نفى الجسم

صفحة	الموضوع
	لكنهم لم يستفيدوا به نفى شيء من النقائص البتة
١٦٦ - ١٦٨	خلاصة ما ذكره المتكلمون في كتبهم في العلوم الالهية
١٦٨	اعتماد العقلاء في تنزيه الله على طريقة الكمال
١٦٧	قد تخالف فطرة المتكلم وعقيدته ما يسلكه من الطرق المبتدعة ، ما قد يستفاد من كلامهم
١٦٩ - ١٧١	هل انكلام صفة ذات وفعل ؟ قد يقف بعض شيوخ العلم والدين في مسألة القرآن هل هو مخلوق أو قديم أو هو الحروف والاصوات أو معنى قائم بالذات
١٧١ - ١٧٦	من خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه ، فمن نسبهم الى الجهل أظهر الله جهله ومن قال انهم تعمدوا الكذب أظهر الله كذبه ، ما حصل من ذلك لفرعون وابى جهل والذين قالوا هو ابتر
١٧٣ ، ١٧٤	الجهمية وافقوا فرعون في نفى العلو ونفى الكلام وخالفوا موسى ومحمدا
١٧٥ ، ١٧٦	ما جاء به الرسول انما يتضمن الاثبات لا النفي ، ما يلزم النفاة
١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣	أول من عرف أنه أظهر في الاسلام التعطيل ، شتوم الجعد كان من أسباب انقراض دولة بنى أمية
١٧٧ ، ١٧٨	ظهر اترقض والاحاد في بلاد الشام في ولاية المقتدر بسبب الباطنية الملاحدة
١٧٧ ، ١٧٨	متى سمي الاموى الذى بالاندلس أمير المؤمنين ، مذهب بنى حمدان
١٧٨ - ١٨٠	سبب تسلط الكفار على المسلمين بالشام والجزيرة واخذهم يبيت المقدس في أواخر المائة الرابعة
١٧٨	استنجد ملوك مصر بنور الدين على النصارى فانجدهم
١٧٨	مكثت مصر بأيدي المرتدين مائة سنة
١٧٩ ، ١٨٠	سبب النصر على الكفار القيام بالدين
١٨٠	ما فعل هولاءو بالمسلمين
١٨٠ - ١٨٢	سبب تسلط الترك المشركين على علاء الدين وابادة ملكه ، ما صنف الرازي له ولامه من كتب التنجيم
١٨٢ - ١٨٤	جهنم من ترمذ ، أئمة المشرق أعلم بحاته ، قوى أمر الجهمية ففى خلافة المأمون لما دعا الى قولهم ، قصة المحنة

صفحة	الموضوع
١٨٥ - ٢٠٣	قول المعطلة يؤل الى قول فرعون ، مذهب أهل الوحدة ، نبذة من أقوالهم ، مدحهم للمكفرة وفتحهم ثلاثيائ ، تحريفهم للقرآن السرد عليهم ، قد يوجد منهم من لا يعرف حقيقة قولهم
١٩٩ ، ٢٠٠	الفناء يعبر به عن ثلاثة أمور
٢٠٢ - ٢٠٥	معنى الاله ، لا يصلح غير الله للأنهية
٢٠٦ ، ٢٠٧	فصل من أعظم أسباب ضلال المتكلمين مشاركتهم للفلاسفة وتلقيهم عنهم ، قول المتفلسفة فى الرسول ، مافعل الطومى والتتسار بكتب الاسلام
٢٠٨ - ٢١٠	فصل أول افتراق فى الاسلام افتراق الخوارج ، أصل مذهبهم
٢٠٨ ، ٢٠٩	تكفيرهم وتكفير أهل البدع للمسلمين مبنى على مقدمتين
٢٠٩ - ٢١١	مذهب الشيعة والزيدية
٢١١ - ٢٣٠	فصل ثم حدث فى آخر عصر الصحابة القدرية وهم حزبان ، أصل ضلالهم ، وايضاح مذهبهم
٢١٥ - ٢١٩	قد تساعد الشياطين الكفار ، أقوال الناس فى هؤلاء الشياطين المسمين برجال الغيب
٢١٧ ، ٢١٨	اليونسية ارتدوا فى زمن قازان
٢١٨ - ٢٢٤	بعض الشيوخ يظن أن ما يؤمر به فى قلبه من الله ويكون ذلك من الشيطان أو من أوليائه ، وقد يظن أن الله يؤيد بالملائكة الكفار
٢٢٤	قول الجهمية المجبرة أعظم مناقضة لما جاءت به الرسل من قول النفاة
٢٢٥ - ٢٢٧	ما احتج به المجبرة والقدرية النفاة حجة عليهم ، كل طائفة تركت بعض النصوص الجامعة لتلك الأقوال
٢٢٧ - ٢٢٩	كل طائفة من أهل البدع تجعل ما تسميه العقليات أعظم من الشرعيات ، ما وافقت فيه الاشعرية الجهم وأتباعه
٢٢٩	صاحب « منازل الساترين » يذكر فى كل باب ثلاث درجات : الأولى توافق الشرع فى الظاهر ، والثانية قد توافقه ، والثالثة تخالفه فى الأغلب

٢٣٠ - ٢٧٠ « رسالة في علم الباطن والظاهر »

٢٣٠ ، ٢٣١ « سئل عن طائفة من المتفكرة يدعون أن للباطن باطناً
ولذلك الباطن باطن إلى سبعة أبطن ، ويروون في ذلك
حديثاً الخ » :

٢٣٢ - ٢٣٥ يراد بعلم الباطن ما في القلوب من المعارف والاحوال والعلم بما
أخبر به من الغيب ، ويراد به ما يبطن عن فهم أكثر الناس ، ويراد
بعلم الظاهر ...

٢٣٥ ، ٢٣٦ غصّل وأما إذا أريد بالعلم الباطن الذي يبطن عن أكثر الناس علمه :
فهذا على نوعين الأول يخالف الظاهر والثاني لا يخالفه

٢٣٦ ، ٢٣٧ باطن الصلاة والزكاة والصوم والحج والجنة والنار واسرافيل
وجبريل والقلم والكواكب التي رآها إبراهيم والانهار الأربعة التي
رآها النبي والأنبياء الذين رآهم الرسول في معراجة في اعتقاد الباطنية
٢٣٧ كثير من أهل الكلام والتصوف دخل في كثير من أقوال القرامطة ،
قول الصوفية في الصحابة

٢٣٧ - ٢٤٠ من تفسير باطنية الشيعة وباطنية الصوفية وباطنية الفلاسفة
للقرآن الكريم ، الغزالي

٢٣٩ أهل وحدة الوجود يدعون أن الشيوخ المتقدمين كالجنيد والخواص
ما عرفوا التوحيد

٢٤٠ - ٢٤٢ تفسير الباطنية للقرآن على نوعين

٢٤٢ ، ٢٤٣ تفسير (لا يمسه الا المطهرون) حقائق التفسير للمسلمي تتضمن
ثلاثة أنواع

٢٤٣ من فسر القرآن أو الحديث بما يخالف تفسير السلف

٢٤٣ ، ٢٤٤ زعمهم أن علياً قال : لو شئت لأوقرت من تفسير الفاتحة كذا وكذا
حمل جمل يريدون من علم الباطن

٢٤٤ ، ٢٤٥ كذب علي في حياته حتى سأله الناس هل عندكم كتاب تقرأونه

الـمـوضـوع	صـفـحـة
قوتهم : انما هو من علمنا اذ هو العلم اللدني	٢٤٥
٢٤٥ ، ٢٤٦ يفتح على قلوب اولياء الله من اعظم ما لا يفتح على غيرهم ، ويصرف عن العلم من اتبع ما يكرهه الله	
٢٤٦ - ٢٤٨ تفسير آية (وتقلب أفئدتهم) ، لا يحصل الهدى والايمان بمجرد طريق العلم بلا عمل ولا بمجرد العمل والزهد بلا علم	
٢٤٨ ، ٢٤٩ فصل وأما قول انقائل : ان النبي خص كل قوم بما يصلح لهم الخ فهذا له وجهان	
٢٤٩ - ٢٥٢ الفلاسفة وأمثالهم يزعمون أن الرسل تبطن للناس خلاف ما تظهره ، نقد هذا القول	
٢٥٢ ، ٢٥٣ لم يخص النبي أحدا من أصحابه بكتاب في علم الدين قصد كتمان عن غيره ، ولم يكن يخاطبهم بما لا يفهمونه	
٢٥٣ - ٢٥٥ استدلالهم بأن النبي خص حذيفة بسر لا يعلمه غيره ، مما هو ذلك السر	
٢٥٤ ، ٢٥٥ « تحقيق المناط وأمثله »	
٢٥٥ ، ٢٥٦ استدلالهم بحديث أبي هريرة « حفظت من رسول الله جرابين ، الخ سبب كون أبي هريرة احفظ الصحابة	
٢٥٧ - ٢٥٩ احتجاجهم بما روى عن أبي سعيد الخراز أنه قال للمعارفين خزائن أودعوها علوما غريبة الخ وبما يشبهه من كلام بعض المشائخ	
٢٥٧ ، ٢٥٨ أبو الفضل الفلكي جمع بعض كلام البسطامي وسماه « الثور من أخبار طيفور » مما نقل عنه أيضا	
٢٥٨ ، ٢٥٩ مثال من أعرض عن الكتاب والسنة واتبع شطحات بعض الشيوخ أو غيرهم	
٢٥٩ ، ٢٦٠ استدلالهم بحديث : « ان من العلم كهينة المكنون الخ » لا يثبت اسناده	
٢٦٠ ، ٢٦١ قول علي : « حدثوا الناس بما يعرفون الخ » حمله الباطنية على مذهبهم ومذهب النفاة	
٢٦١ ، ٢٦٢ قول ابن مسعود ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة ، لم يكن الصحابة يبطنون خلاف ما يظهرون ، ولا يظهرون الاثبات ويبطنون النفي	
٢٦٢ جماع الامر أن كل قول وعمل لا بد له من ظاهر وباطن	

صفحة	الموضوع
٢٦٢ - ٢٦٦	المنافق يظهر الاسلام دون حقائق الايمان ، الملاحدة الباطنية يظهر موافقة المسلمين ويبطنون خلاف ذلك ، وهم شر من المنافقين ، المنافقون نوعان
٢٦٤ ، ٢٦٥	الرسول بلغوا البلاغ المبين
٢٦٦ ، ٢٦٧	احتجاج بعضهم بقصة الخضر على تجويز الخروج عن الشريعة للاولياء
٢٦٧	بعض هؤلاء يفضل الاولياء على الانبياء ، ويدعى أنه هو خاتمهم
٢٦٨ ، ٢٦٩	لا بد من القيام بظاهر ائدين وباطنه ، والباطن أصل الظاهر
٢٧٠ - ٣١٤	« الاكليل في التشابه والتأويل »
٢٧٠ - ٢٧٤	فصل قوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى ألقى الشيطان في أميته) الآيات ، انقلب ثلاثة أقسام (١) قاسية (٢) ذات مرض (٣) مؤمنة مخيبة
٢٧٢ - ٢٨٣	المحكم والمتشابه في اصطلاح بعض المفسرين المتقدمين وفي لغة القرآن
٢٧٣ ، ٢٧٤	تلك آيات الكتاب الحكيم
٢٧٥ - ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٢	تفسير (هو الذي أنزل عليك الكتاب - وما يعلم تأويله الا الله) الآيات الخلاف في الوقف في هذه الآية ووجهه ، سبب نزولها المراد بالمحكم والمتشابه فيها
٢٧٦ ، ٢٧٧	الوجوه والنظائر
٢٧٩	تفسير (واتوا به متشابهها) ، المتفلسفة وغيرهم ينكرون الاكسل والشرب والنكاح والملباس في الجنة
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ - ٣١٣	هل يعود الضمير في قوله (منه) على الكتاب أو على المتشابه ؟
٢٨٢ ، ٢٨٣	الكناية في قوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) وما قبلها من الآيات
٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٢ ، ٣١٣	الفرق بين التأويل في لغة القرآن وبين التفسير ،
٢٨٣ - ٢٨٧	تفسير (واذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة) الآيات
٢٨٤ - ٢٩٤	لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات يستعمل في ثلاثة معان

وهي ٠٠٠ مزار افتتحة بين من نفى التأويل وبين من أثبتته من أهل البدع

٢٨٩ ، ٢٩٠ الحقائق الغائبة لا تعلم بمجرد الكلام الا أن يكون المخاطب قد تصورهما أو تصور نظيرهما

٢٩١ - ٢٩٤ اشتقاق التأويل

٢٩٤ - ٣٠٥ فصل وأما ادخال أسماء الله وصفاته في التشابه ، أو اعتقاد أنه هو التشابه : فهو باطل من وجهين (١) منع أن يكون من التشابه ، ما يرد به على من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل من الاسماء أو الصفات ، التأويل المردود

٣٠٤ ، ٣٠٥ استعمل أهل البدع ألفاظاً مجملات ونفوا مدلولها مثل «متحيز» و«محدود» و«جسم» و«مركب» السبب الذي ألجأ أهل البدع إلى النفي والتعطيل ، الصواب ما عليه أئمة الهدى ٠٠٠

٣٠٦ - ٣١٣ الوجه الثاني أنه إذا قيل الصفات من التشابه أو فيها ما هو من التشابه : فالذي نفى علم تأويله لا نفى علم معناه

٣٠٧ ، ٣٠٨ السلف فسروا آيات الصفات وتعلموا من النبي التفسير

٣٠٨ ، ٣٠٩ إذا مثل الائمة عن شيء من الصفات لم ينفوا المعنى وإنما ينفون انعلم بالكيفية

٣٠٩ ، ٣١٠ من ظن أن قول مالك لاستواء معلوم أي معلوم ورده في القرآن فهو جاهل

٣١١ ، ٣١٢ ما فعل اصحابه بمن اتبع التشابه

٣١٤ - ٣٢٨ « إقسام القرآن »

٣١٤ فصل في اقسام القرآن ، يقسم تعالى بنفسه أو بآياته ، اقسامه ببعض المخلوقات المشهودة دليل على أنها من أعظم آياته

٣١٥ قسمه : اما على جملة خبرية أو طلبية ، يراد بالقسم على الامسور الغائبة أو الخفية توكيدها وتحقيقها

٣١٥ ، ٣١٦ قد يذكر جواب القسم وقد يحذف كما قد يحذف جواب لو ، أمثلة ذلك

٣١٦ - ٣١٨ القسم بالتين والزيتون ، وجوابه المذكور

الـمـوضـوع	الـصـفـحة
٣١٧ ، ٣١٨ قد يتضمن ذكر قدرته أو رؤيته الاعمال أو علمه بها أو احصائه لها : الوعيد بالجزاء	
٣١٨ ، ٣١٩ فصل الحكمة في ذكر المقسم عليه بالصافات ، والذاريات ، والمرسلات دون المنازعات : أن الامم كانت مقرة بالله وبالملائكة جاحدة للتوحيد والمعاد ، المنازعات	
٣٢١ ، ٣٢٢ الحكمة في أمر مستمع الاذان أن يقول : « لا حول ولا قوة الا بالله » وقول المؤمن (ما شاء الله لا قوة الا بالله) ، قوله « هي كنسز من كنوز الجنة »	
٣٢٢ ، ٣٢٣ سبب القوة المتوكل ، وسبب الثروة الثقة بما عند الله	
٣٢٣ - ٣٢٨ أصناف الناس في المتوكل والعبادة	
٣٢٩ - ٣٧٦ مقدمة التفسير	
٣٢٩ ، ٣٣٠ ائدافع لكتابة هذه المقدمة ، موضوعها	
٣٣١ ، ٣٣٢ فصل يجب أن يعلم أن الرسول بين لاصحابه معاني القرآن ، وانصحابه بينوا ذلك للتابعين ، والتابعون لمن بعدهم ، أدلة ذلك	
٣٣٣ - ٣٣٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ فصل الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الاحكام أكثر ، غالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع الى اختلاف تنوع لاتضاد ، وذلك صنفان . . .	
٣٣٣ - ٣٣٦ كل اسم من أسماء الله يدل على ذاته وعلى ما في الاسم الآخر من صفاته وعلى انصفة التي في الاسم الآخر بطريق الملزوم	
٣٣٤ - ٣٣٦ تفسير (ومن اعرض عن ذكرى) ، قد يقصد سائل المفسر معرفة عين الشيء ، وقد يقصد معرفة المعنى	
٣٣٦ خلاصهم في تفسير (الصراط المستقيم)	
٣٣٧ ، ٣٣٨ تفسير (ثم أوزننا الكتاب انذين اصطفينا) الآية	
٣٣٨ - ٣٤٠ ما قد يريد أصحابي أو المفسر بقوله هذه الآية نزلت في كذا ، فائدة معرفة أسباب النزول .	
٣٤٠ اذا قال أحد المفسرين نزلت في كذا وقال الآخر بل نزلت في كذا . . .	
٣٤٠ من أسباب نزاعهم أن يكون اللفظ محتملا لأمريين كلفظ (قسورة)	

- و (عسسى) (ثم دنى فتسلى فكان) (وليسال عشر)
 (والشفع والوتر) التحقيق فى ذلك
- ٣٤١ ، ٣٤٢ ومن أسباب نزاعهم أن يعبروا عن المعانى بألفاظ متقاربة ، هل فى القرآن أو فى اللغة ألفاظ مترادفة ؟
- ٣٤١ تفسير (يوم تمور السماء مورا) (وأوحينا) (وقضينا)
 (الى نساءه) (من انصارى الى الله) (ليفتنونك)
 (ونصرناه) (يشرب بها) (لا ريب) (ذلك الكتاب) (ان تبسل)
- ٣٤٢ . ٣٤٣ التضمن فى القرآن وأمثله
- ٣٤٣ ، ٣٤٤ عامة ما يضطر اليه الناس فى أمور دينهم متواتر لا اختلاف فيه ،
 اختلاف الصحابة فى الجدة والاخوة ونحو ذلك لا يوجب شكاً فى
 أكثر مسائل الفرائض
- ٣٤٣ ، ٣٤٤ الآيات التى ذكرت فيها مسائل الفرائض ، أسباب اختلاف
 العلماء أربعة
- ٣٤٤ ، ٣٤٥ فصل : الاختلاف فى التفسير على نوعين (١) ما مستنده النقل عن
 معصوم أو غير معصوم ، من هذا النوع ما يمكن معرفة الصحيح منه
 مثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه خلافهم فى لون كلب
 أصحاب الكهف ، وفى بعض البقرة التى ضرب بها موسى القليل ،
 ومقدار سفينة نوح ، وخشبها . واسم الغلام
- ٣٤٥ ، ٣٤٦ حكم المنقول عن يأخذ عن أهل الكتاب كوهب وكعب وابن إسحاق
 وما ينقل عن بعض التابعين وإن ثم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب
- ٣٤٥ ، ٣٤٦ انحكم فيما اذا اختلف التابعون ، حكم ما نقل فى ذلك
 عن بعض الصحابة
- ٣٤٦ المنقولات التى يحتاج اليها فى الدين قد نصبت الأدلة على بطلان
 الصحيح والضعيف منها
- ٣٤٦ قول أحمد ثلاثة أمور ليس لها اسناد : التفسير والمغازى والملاحم
- ٣٤٦ ، ٣٤٧ أعلم الناس بالتفسير وأعلمهم بالمغازى
- ٣٤٦ - ٣٥٢ الاغلب فى التفسير المراسيل ، حكم المراسيل اذا تعددت طرقها
 وخلت عن المواطاة . ايضاح ذلك بالأمثلة

صفحة	الموضوع
٣٤٩ ، ٣٥٠	انصحابه والتابعون لا يتعمدون الكذب على الرسول
٣٥١ ، ٣٥٢	خير الواحد يوجب العلم اذا تلقته الامة بالقبول ، من أنكر ذلك
٣٥٣	من يعتبر في الاجماع على صحة حديث وعلى حكم من الاحكام
٣٥٣	قد يكتب المحدث الحديث الضعيف للاعتبار والاستشهاد به
٣٥٣ - ٣٥٤	قد يغلط الثقة الصدوق وقد يصدق الكاذب أمثلة ذلك ، وبأى شيء يستدل عليه ؟
٣٥٤	من الموضوعات في التفسير ٠٠٠ الثعلبي ، الواحدي ، البغوي وتفسيره
٣٥٥ - ٣٦٣	فصل النوع الثاني من سببي الاختلاف ما يعلم بالاستدلال ، قسده يغلط في الاستدلال من جهتين (١) قوم اعتقدوا معساني ثم أرادوا حمل الفاظ القرآن عليها (٢) قوم فسرؤا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريدہ العرب بكلامهم
٣٥٥ ، ٣٥٦	تفسير التي يندر أن يوجد فيها هذا الغلط
٣٥٧ - ٣٦١	المعتزلة والرافضة والقرامطة والصوفية وغيرهم صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم منها ٠٠٠ انموذج من تفاسيرهم
٣٥٧	أصول المعتزلة خمسة : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٥٧ ، ٣٥٨	توحيدهم ، عدلهم ، انفاذ الوعيد
٣٦١	تفسير ابن عطية ، تفسير ابن جرير ، تفسير الزمخشري
٣٦١ ، ٣٦٢	كل من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم كان مخطئاً
٣٦٢ ، ٣٦٤	فصل أحسن طرق التفسير : تفسير القرآن بالقرآن ، ثم بالسنة ، ثم بأقوال الصحابة ، وبالأخص كبارهم
٣٦٤ - ٣٦٦	ما أعطى ابن مسعود وابن عباس من الفهم البليغ في التفسير
٣٦٦ ، ٣٦٧	حكم التفسير بالاحاديث الاسرائيلية دليل ذلك وأمثله
٣٦٧ ، ٣٦٨	تفسير (سيقولون ثلاثة) الآية ، المختار اذا حكيت الخلاف
٣٦٨ ، ٣٦٩	فصل اذا لم تجد تفسير في القرآن ولا في السنة ولا عن الصحابة فارجع الى أقوال التابعين وتابعيهم ومن بعدهم
٣٦٩	من اعلام مفسري التابعين : مجاهد ، سعيد بن جبر ، عكرمة ، عطاء ، الحسن البصري ، مسروق ، ابن المسيب ، أبو العالية ،

الموضوع	صفحة
أربع بن أنس ، قتادة ، الضاحك .	
إذا أجمع التابعون ، إذا اختلفوا في تفسير آية فإلى ماذا يرجع	٣٧٠
التفسير بمجرد الرأي ، وهل تفسير الصحابة والتابعين كمجاهد	٣٧٠
وقتادة ونحوهم تفسير بمجرد الرأي ؟ وماذا يحمل عليه تخرجهم	
من تفسير بعض الآيات	
« وقال فصل القرآن هو الهدى والشفاء والنور وأحسن القصص وهو الصراط المستقيم » .	٣٧٦ — ٣٧٩
٣٧٦ — ٣٧٨ المعتصمون به خاصة هذه الامة ، المنحرفون عنه أربع طوائف	
« وقال فصل وأما سؤاله عن اجراء القرآن على ظاهره »	٣٧٩
٣٧٩ — ٣٨٠ لفظ انظاهر في عرف المتأخرين فيه اشتراك ، ايضاحه	
« وسئل عن قوله » من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار « فاختلاف المفسرين في آية واجدة إن كان بالرأي فكيف النجاة وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف ؟	٣٨١ — ٣٨٥
٣٨١ — ٣٨٤ الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبادات ، أمثلة ذلك	
٣٨٣ أسماء الله منفقة في الدلالة على الذات ، متنوعة في الدلالة على الصفات	
« سئل اي التفاسير أحسن ؟ » الخ .	٣٨٥ — ٣٨٩
٣٨٥ كتابة القرآن والحديث الصحيحة والتفاسير الثابتة من أعظم القرب	
٣٨٥ أصح التفاسير	
٣٨٦ — ٣٨٨ تفسير البغوي ، تفسير الثعلبي . تفسير الواحدي تفسير الزمخشري	
تفسير القرطبي ، تفسير ابن عطية	

٣٨٦ . ٣٨٧ اصول المعتزلة الخمسة ومعناها عندهم .

٣٨٩ - ٤٠٤ « سئل عن قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف ما المراد بها . وهل هي القراءات السبع ، او واحد منها ؟ وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف ؟ وهل تجوز القراءة والصلاة برواية الأعمش وغيره من القراءات الشاذة » .

٣٩٠ - ٣٩٣ ، ٤٠١ الاحرف السبعة ليست هي القراءات السبع ، اول من جمع القراءات السبع ، وسبب جمعه لها ، هل تجوز القراءة بغير السبع ٣٩١ - ٣٩٩ ، ٤٠١ الحروف السبعة لا تتضمن تناقضاً في المعاني ، انموذج منها ، حكم القراءة بما شذ عن المصحف العثماني في الصلاة وخارجها ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ - ٤٠٣ هل مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة أو هو مجموع الحروف السبعة ، هل ترتيب السور والآيات واجب منصوص

٣٩٦ . ٣٩٧ الباعث لعثمان على جمع الناس على حرف واحد وحكمه ٣٩٥ - ٣٩٧ هل يرخص أن يقرأ ببقية الاحرف وما أخذ من منع ذلك ٣٩٧ هل كان ابن مسعود يجوز انقراءة بالمعنى ٣٩٩ - ٤٠٢ قول السائل ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف ٤٠٠ - ٤٠٣ القرآن متواتر حفظاً ، الصحابة تلقوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه جميعاً

٤٠٤ « سئل هل جمع القراءات السبع سنة او بدعة ، وهل جمعت على عهد الرسول ، وهل لجامعها ثواب على من قرأ برواية واحدة » .

٤٠٥ - ٤١٧ « وقال فصل في تحزيب القرآن ، وفي كم يقرأ ، وفي مقدار الصيام والقيام المشروع » .

الصفحة	الموضوع
٤٠٥ - ٤٠٧	حديث عبد الله بن عمر والفاظه
٤٠٨ ، ٤٠٩	التحزيب المستحب تحزيب الصحابة بالسور التامة
٤٠٩	جزء القرآن وحزبه بحسب الحروف في زمن الحجاج
٤٠٩ ، ٤١٠	ان قيل فترتيب سور القرآن ليس أمرا واجبا متصوفا وانما هو بحسب الاجتهاد تنكيس السور
٤١٠ - ٤١٦	تحزيب الصحابة هو الاحسن لوجوه (١) (٢) (٣) «٤»
٤١١ ، ٤١٢	السورة التي كان يقرأ بها الرسول واصحابه في الصلاة غالبا ، حكم قراءة أواخر السور وأوسطها

٤١٧ - ٤٢٠ « سئل عن جماعة اجتمعوا في ختمة وهم يقرأون لعاصم وأبي عمرو فاذا وصلوا إلى سورة الضحى لم يهللوا ولم يكبروا إلى آخر الختمة ففعلهم ذلك هو الأفضل أم لا ؟ وهل الحديث الذي ورد في التهليل والتكبير صحيح متواتر أم لا ؟ »

٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ هل البسمة من القرآن ومن السورة ، أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي الى نقله

٤٢٠ « سئل عمن يقول إن الامام مالكا قال من كتب مصحفا على غير رسم المصحف العثماني فقد أثم او قال كفر فهل هذا صحيح وأكثر المصاحف اليوم على غير المصحف العثماني ؟ الخ »

